

" السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران وانعكاساتها على
أمن الخليج العربي ٢٠٠١-٢٠٠٨ "

إعداد
معاوية عبدالله المجالي

المشرف
الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: التاريخ: ٢٠٠٩/٨/٢٠

آب، ٢٠٠٩

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران وانعكاسها على أمن الخليج العربي
 ٢٠٠١-٢٠٠٨ وأجيزت بتاريخ ٢٦ / ٧ / ٢٠٠٩.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع ، مشرفاً
 أستاذ- علاقات دولية

.....

الدكتور محمد حمدان المصالحه عضواً
 أستاذ مشارك - علاقات دولية

.....

الدكتور عمر حمدان الحضرمي ، عضواً
 أستاذ مساعد - علاقات دولية

.....

الدكتور محمد حمد القطاطشة ، عضواً
 أستاذ مشارك - العلوم السياسية (جامعة مؤتة)

تعتمد كلية الدراسات العليا
 هذه النسخة من الرسالة
 التوقيع: التاريخ: ٢٠٠٩/٧/٢٦

الإهداء

إلى من أنارت روحها لي

.....أمي

إلى أبي الروحي.... قروني

.....علي محمود النجدوي

إلى روهي المحاضرة.

.....ملك

الشكر والتقدير

كل الشكر والتقدير لأستاذ الدكتور فيصل الرفوع على الرعاية الكريمة
بالإشراف على هذه الرسالة حيث غمرني بكل المحبة والاهتمام. وإلى
السادة أعضاء لجنة المناقشة المحترمين السادة: الدكتور عمر الحضرمي،
والدكتور محمد مصالحة، والدكتور محمد القطاطشة.

وإلى جميع الأهل والأحبة والأصدقاء

والزملاء في مؤسسة التدريب المهني.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ز	الملخص باللغة العربية
١	الفصل الأول: الإطار العام
١	١.١ خلفية الدراسة
٤	٢.١ هدف الدراسة
٤	٣.١ مشكلة الدراسة
٤	٤.١ أهمية الدراسة
٦	٥.١ تعريف المفاهيم
١٢	٦.١ المنهج الدراسي
١٤	٧.١ الدراسات السابقة
١٦	٨.١ فرضية الدراسة
١٨	الفصل الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران
١٨	١.٢ صناعة السياسة الخارجية الأمريكية
١٩	١.١.٢ الرئاسة والسلطة التنفيذية
٢٢	٢.١.٢ الكونجرس
٢٣	٣.١.٢ جماعات الضغط
٢٥	٤.١.٢ مراكز الأبحاث
٢٥	٥.١.٢ الرأي العام ووسائل الإعلام
٢٦	٢.٢ القوى السياسية الأمريكية المحددة للعلاقة مع إيران
٢٧	١.٢.٢ الرئاسة والسلطة التنفيذية
٣٠	٢.٢.٢ الكونجرس
٣٠	٣.٢.٢ جماعات الضغط
٣١	٣.٢ أهداف ومصالح السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج.

الصفحة	الموضوع
٣٨	الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران (٢٠٠١-٢٠٠٨)
٣٨	١.٣ العلاقات الأمريكية- الإيرانية قبل أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١.
٤٢	١.١.٣ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١.
٤٣	٢.١.٣ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في عهد المحافظين الجدد.
٤٧	٣.١.٣ السياسة الخارجية الأمريكية والموقف الإيراني من أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١.
٤٩	٤.١.٣ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وملف الإرهاب بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١.
٥٦	٢.٣ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وملف العراق ٢٠٠٣
٥٦	١.٢.٣ الموقف الإيراني من الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣
٥٨	٢.٢.٣ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد احتلال العراق ٢٠٠٣.
٦٥	٣.٣ الولايات المتحدة الأمريكية والملف النووي الإيراني.
٦٥	١.٣.٣ القدرات النووية الإيرانية
٧٠	٢.٣.٣ الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني.
٧٤	٣.٣.٣ الخيار العسكري الأمريكي تجاه الملف النووي الإيراني.
٧٩	الفصل الرابع: تداعيات السياسة الأمريكية تجاه إيران على أمن الخليج العربي.
٧٩	١.٤ العلاقات الإيرانية - الخليجية
٨٥	٢.٤ أمن الخليج بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران
٨٥	١.٢.٤ أمن الخليج من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية
٨٩	٢.٢.٤ أمن الخليج من وجهة نظر إيران
٩٢	٣.٤ انعكاسات السياسة الأمريكية تجاه إيران على أمن الخليج العربي.
٩٢	١.٣.٤ ملف الإرهاب
٩٩	٢.٣.٤ ملف الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣
١٠٥	٣.٣.٤ الملف النووي الإيراني
١١٢	الفصل الخامس مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران.
١١٣	١.٥ سيناريو الصراع في العلاقات الأمريكية- الإيرانية
١١٩	٢.٥ سيناريو التعاون في العلاقات الأمريكية - الإيرانية
١٢٧	النتائج والخاتمة والتوصيات.
١٣٤	المراجع
١٤٨	الملخص باللغة الإنجليزية

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على أمن الخليج العربي

(٢٠٠٨-٢٠٠١)

إعداد

معاوية عبد الله المجالي

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تكوين صورة واضحة عن طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في الفترة الواقعة ما بين (٢٠٠٨-٢٠٠١)، من خلال التعرف على طبيعة أجهزة صنع هذه السياسة، خاصة تلك التي تحدد العلاقة مع إيران، وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج.

إن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، قد تؤدي إلى تداعيات كبيرة على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فعلى الرغم أن مسألة الإرهاب ليست مدرجة في علاقات دول الخليج مع إيران، إلا أنها تخشى أن يؤدي اتهام إيران بعمل إرهابي من قبل الولايات المتحدة، إلى إشعال حرب في المنطقة، تكون لها آثار مدمرة على دول المجلس.

أما الملف العراقي بعد الغزو الأمريكي ٢٠٠٣، فقد أوجد تداعيات خطيرة على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تمثلت في فتح المجال واسعاً أمام الدور الإيراني في منطقة.

كما يثير البرنامج النووي الإيراني، مخاوف دول المجلس، لأن امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية، من شأنه أن يؤدي إلى قلب موازين القوى في منطقة الخليج، ويضع دول المجلس تحت الإملات الإيرانية.

كما تحاول الدراسة استشراف مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على أمن الخليج العربي

وأخيراً توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي توضح تداعيات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران على أمن الخليج العربي، كما تقترح بعض التوصيات الخاصة بتجنب هذه التداعيات.

الفصل الأول

الإطار العام

١.١ خلفية الدراسة:

تميزت العلاقات الأمريكية-الإيرانية منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ بالشك والريبة، حيث أطلق الإمام آية الله الخميني على الولايات المتحدة لقب (الشيطان الأكبر)، واستمرت العلاقة بينهما على هذا النحو حتى جاءت إدارة رونالد ريجان عام ١٩٨١، وحاولت مد الجسور، وفتح قنوات اتصال مع الثورة الإيرانية، حيث كانت الاتصالات الأمريكية-الإيرانية تتم من خلال قنوات سرية، وأدت إلى فضيحة إيران غيت، تلك الفضيحة التي كان بطلها ومهندسها مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، روبرت ماكفلرين.

وإذا كان الجانب الأيدلوجي قد هيمن على السياسة الخارجية الإيرانية في بداية عهد الثورة عام ١٩٧٩؛ والمتضمن تصدير أفكار الثورة للخارج في ظل وجود آية الله الخميني، فإن الرئيس (هاشمي رفسنجاني ١٩٨٩-١٩٩٧) قد تبني سياسة برجماتية أكثر واقعية تقوم على تحقيق المصالح الإيرانية والابتعاد عن شعارات الثورة وذلك بسبب عزلة إيران خلال سنوات حربها مع العراق (١٩٨٠-١٩٨٨).

وعندما تولى الرئيس محمد خاتمي الحكم في إيران ١٩٩٧، فإنه تبني الاتجاه الإصلاحية، وكان يرغب في حدوث تقارب إيراني - أمريكي، حيث حاولت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس، بيل كلينتون، تطبيع العلاقات مع إيران على الرغم من القيود التي فرضتها الإدارة الأمريكية عام ١٩٩٥ على شركات النفط الأمريكية في قطاعات النفط والغاز الإيراني.

وقد بقيت العلاقات الأمريكية-الإيرانية تراوح مكانها بين الرغبة في التقارب الذي منح له الرئيس محمد خاتمي عند توليه السلطة في إيران عام ١٩٩٧، وبين العداء الذي كان للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة دور كبير فيه، من خلال الادعاء بان إيران من الدول التي ترعى الإرهاب، وتسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل، حتى مجيء الرئيس جورج

دبليو بوش للإدارة الأمريكية عام ٢٠٠٠، وهو يمثل التيار اليميني المحافظ، حيث بدء عهد جديد في العلاقات بين الدولتين.

وبدأت العلاقات بين الدولتين تشهد توتراً لم تشهده من قبل حيث كان للتوجهات الأيدلوجية الإيرانية الداخلية، والخارجية، وأحداث ١١ أيلول لعام ٢٠٠١، وتعاضم الدور الإيراني في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، والملف النووي الإيراني، الدور الأكبر في هذا التوتر.

وترجع أسباب هذا التدهور في العلاقات الأمريكية الإيرانية إلى عدد من الأسباب منها: الاتهام الأمريكي لإيران بدعم الإرهاب والحركات التي تعتبرها الولايات المتحدة حركات إرهابية (كحزب الله في لبنان)، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في فلسطين، والموقف الإيراني من إسرائيل، والترتيبات الأمنية التي تقيمها الولايات المتحدة في الخليج العربي، وأخيراً البرنامج النووي الإيراني، وما يسببه هذا البرنامج من زعزعة استقرار المنطقة، واختلال في موازين القوى الإقليمية.

وتتظر الإدارة الأمريكية المتمثلة بالتيار المحافظ، إلى إيران على إنها من أسباب عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وإنها تشكل تهديداً أكبر لأمن إسرائيل حليفة الولايات المتحدة في المنطقة.

وبعد أحداث ١١ أيلول لعام ٢٠٠١، تطورت العلاقة الأمريكية مع إيران بشكل كبير جداً، خاصة بعد أن تم وضع إيران ضمن دول محور الشر، وهو تعبير أطلقه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش على كل من: سوريا، وإيران، وكوريا الشمالية، خلال الخطاب السنوي للرئيس الأمريكي في جلسة مشتركة للكونغرس (خطاب حاله الاتحاد في ٢٩ / ١ / ٢٠٠٢) .

ومنذ ذلك الوقت تبنت الولايات المتحدة سلسلة من الإجراءات للتعامل مع إيران، كالعامل سرا على زعزعة النظام الحاكم في إيران، ودعم جماعات المعارضة الإيرانية في الخارج، كمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية، واتهام إيران بالتدخل في شؤون العراق، عن طريق تقديم السلاح للجماعات العراقية الشيعية، وتحريض المجتمع الدولي ضد إيران ومخاطر

برنامجها النووي، والتهديد باللجوء لمجلس الأمن الدولي لاتخاذ إجراءات حازمة لوقف النشاط النووي لإيران، وفرض العقوبات الدولية عن طريق مجلس الأمن عليها.

ويرجع السبب في استخدام هذه الإجراءات إلى عدم نجاح الإجراءات السابقة التي استخدمت ضد إيران، مثل: الاحتواء المزدوج، والضغط الدبلوماسي، كما أن الولايات المتحدة لا تستطيع استخدام أسلوب الضغط من قبل دول الجوار الإقليمي والذي تبنته الولايات المتحدة في تعاملها مع كوريا الشمالية، لاختلاف خريطة توازنات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، وبالتالي فليس أمام الإدارة الأمريكية سوى الضغط على روسيا والصين لتقليل مساعداتها لإيران في مجال الطاقة النووية، وتهديد إيران بالعقوبات الدولية، أو اللجوء إلى الضربات الاستباقية العسكرية، وذلك عندما تصل الولايات المتحدة لقناعة أن الوسيلة الوحيدة لمنع إيران من امتلاك القنبلة النووية وتهديد التوازن الاستراتيجي مع الحلف الإسرائيلي، تتمثل في توجيه ضربه عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية.

ومنذ بداية العام ٢٠٠١، وبعد وقوع هجمات ١١ أيلول لعام ٢٠٠١، وبدء الحملة الأمريكية على أفغانستان، تلك الحملة التي كان يفهم منها قطع الطريق على بعض القوى، لا سيما إيران، وما يتعلق بمحاولة تواجدها في منطقة آسيا الوسطى، كان هناك مؤشرات على استهداف منطقتي الخليج العربي، حيث كانت كثافة الحشود الأمريكية في المنطقة، تدل على أن الحملة الأمريكية سوف تحصد دولا أخرى، من بينها العراق، وإيران.

لقد تطورت العلاقة الأمريكية-الإيرانية بعد أحداث ١١ أيلول بشكل كبير وشهدت توترا كبيرا، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على أمن دول الخليج العربي، حيث تعتبر منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق تأثرا بالسياسة الأمريكية المتبعة تجاه إيران، بسبب الموقع الجغرافي لهذه المنطقة، والتركيبة السكانية لدول الخليج، المتمثلة بوجود أقلية شيعية في بعض دول الخليج، كالسعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت، وقناعة دول الخليج أن أي مواجهه أمريكية - إيرانية مستقبلية، سوف يكون الخليج العربي ساحة لها، للاعتبارات السابقة، هذه المواجهة التي قد يكون للوضع الأمني في العراق، ومحاولة الولايات المتحدة تقليل حجم الدور الإيراني فيه، أو البرنامج النووي لإيران، أحد أسبابها.

٢.١ هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران منذ عام ٢٠٠١، ولغاية عام ٢٠٠٨، وانعكاسات هذه السياسة في ملفات كل من الإرهاب خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، والاحتلال الأمريكي للعراق، والبرنامج النووي الإيراني، على أمن الخليج العربي.

٣.١ مشكلة الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في سلوك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران منذ عام ٢٠٠١ ولغاية العام ٢٠٠٨، في ملفات الإرهاب، والاحتلال الأمريكي للعراق، ومسألة البرنامج النووي الإيراني، وانعكاسات هذه السياسة على أمن الخليج العربي، وتحاول الإجابة على عدد من التساؤلات التالية:-

١. ما هي أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي؟
٢. ما هو سلوك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١؟
٣. ما هو سلوك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣؟
٤. ما هو أثر البرنامج النووي الإيراني على سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه إيران؟
٥. ما هي تداعيات السياسة الأمريكية تجاه إيران على أمن دول مجلس التعاون الخليج العربية؟

١.٤ أهمية الدراسة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقات الأمريكية - الإيرانية من حيث المضمون والمرتكزات بالإجمال، إلا أن أهمية هذه الدراسة تكمن بما تحاول أن تضيفه على ما سبقها من دراسات تناولت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، وتداعيات تلك العلاقات على أمن الخليج العربي، خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، في ضوء المعطيات الجديدة المتمثلة في وضع إيران ضمن إطار محور الشر، وما تبع ذلك من بدء أولى حلقات مفهوم محور الشر، المتمثل بالاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، واتهام إيران بالتدخل في

شؤون العراق، ثم مسألة البرنامج النووي لإيران، هذا البرنامج الذي قد يكون الذريعة الأمريكية للمواجهة مع إيران، واثرتلك المواجهة المتوقعة على أمن دول مجلس التعاون الخليج العربية.

وتتبع أهمية الدراسة من ناحيتين:

١ - الأهمية العلمية للدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من محاولة تحليل وتفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران منذ العام (٢٠٠١-٢٠٠٨)، وتدايعياتها على أمن الخليج العربي، خاصة في ضوء الاهتمام المتزايد بموضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم، وبالذات منطقة الخليج، ذلك لأنها من المناطق الحيوية التي تشهد الكثير من التطورات السياسية، والتي طالما كانت محور الاهتمام العالمي، خاصة في الوقت الراهن، كما هو الحال في الملف العراقي، وملف البرنامج النووي الإيراني.

وتحاول هذه الدراسة تقديم بعض الإضافة إلى الأدبيات العربية من خلال تقديم فهم عميق للسياسة الخارجية الأمريكية، بتحليل أبعاد هذه السياسة، وأهدافها، ودوافعها تجاه إيران، واثرتلك على أمن الخليج العربي.

٢ - الأهمية العملية للدراسة:

تكمن في كونها تتناول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، بتحليل وإيضاح الأهداف والمصالح التي تسعى هذه السياسة إلى تحقيقها، والانعكاسات التي يتأثر بها أمن دول مجلس التعاون الخليج العربي، في ظل وجود عدد من التهديدات التي يتعرض لها المجلس منذ إحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، والتي برزت في سياق السياسة الخارجية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران في عدد من الملفات: كملف الإرهاب، والملف العراقي، وملف البرنامج النووي الإيراني، ومن هنا تبرز أهمية البحث في هذه المرحلة حول السبل والإمكانات المتوفرة لدول الخليج العربية، لمواجهة مثل هذه التهديدات، والحفاظ على وجوده واستمراره.

٥.١ تعريف المفاهيم:

ترى هذه الدراسة أن أهم المفاهيم التي ينبغي توضيحها قبل البدء باستعراض مضمون السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران هو مفهوم السياسة الخارجية، وذلك لأن الفكرة الرئيسية التي تتمحور حولها هذه الدراسة هي مجمل التغيرات التي حصلت على السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه إيران منذ عام (٢٠٠١-٢٠٠٨)، وانعكاس هذه التغيرات على أمن الخليج العربي.

كما تقتضي الدراسة تعريف مفهوم النظام الدولي الجديد التي يحدد معالم السياسة الأمريكية تجاه إيران، ومفهوم أمن الخليج و مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ وهو التكتل الإقليمي الأكثر تأثراً بموقف السياسة الأمريكية تجاه إيران.

مفهوم السياسة الخارجية:

عُرِّفت السياسة الخارجية كإحدى مستويات التحليل في علم العلاقات الدولية " بأنها مجموع النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك أو هي الخطة أو الخطط أو القرارات والغايات التي ترنو الدولة لتحقيقها"^(١)، أو هي: "رعاية مصالح الدولة خارج حدودها ولذلك؛ فهي: عبارة عن صياغة مصالح الدولة ودراسة هذه المصالح وتصنيفها في سلم أولويات إلى مصالح حيوية أو ثانوية والملائمة بين الأهداف والقرارات"^(٢).

"إن السياسة الخارجية هي: قرارات و أفعال، قرارات؛ لأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه للخارج، و أفعال لأنها؛ تعالج مشاكل خارج الحدود منها مبادئ، و أفعال تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة"^(٣).

كذلك فإن السياسة الخارجية هي: "الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص داخل الدولة لتسيير علاقاتها مع الدول الأخرى، أو مجموعة علاقات دول(كتل)أو كيانات اقتصادية، وثقافية

(١) الرمضان، مازن اسماعيل، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، بغداد، دار الحكمة، ١٩٩١ ص ٢٥، ٢٤

(٢) موسى، محمد، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي (الجزء الأول)، عمان، دار البيارق، ط ١٩٩٣، ص ٢٢.

(٣) توفيق، سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٠٠، ص ١٥.

تابعة لهذه الكتل، فالسياسة الخارجية ليست فقط علاقات الدول مع الدول الأخرى، بل هي علاقات مع المنظمات الدولية^(١).

وتختلف السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، فالسياسة الداخلية يكون بوسع الدولة، من حيث المبدأ تحقيق أهدافها بعد أن تكون قد قررت اتخاذ إجراء معين، وهي تملك كل سلطة التصرف، أما السياسة الخارجية فالأمر ليس كذلك، فالنتائج تأتي من ترابط في صنع القرارات، فلا يسع الدولة أن تتوقع من الدول الأخرى احترام سلطتها، كما لا تمتلك كل الدول نفس المزايا من السلطات ووسائل التنفيذ على الصعيد الخارجي^(٢).

وللسياسة الخارجية عدد من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات الخارجية وهي تتمثل في^(٣) البيئتين: الداخلية، والخارجية بكل أبعادهما، وحقائقيهما، وضغوطهما، ومؤثرا تهما، وظهور موقف أو حالة خارجية أو مسألة تنتج ضغط باتجاه اتخاذ قرار سياسي خارجي تجاهها، والهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم فيه عملية اتخاذ القرار.

وللسياسة الخارجية عدد من الأبعاد السياسية ومن أبرزها ارتباطها بحركة صنّاع القرار: وهي حركة لها أهداف مستمرة، ومؤثرة، وشمولية، أي أن السياسة الخارجية تستخدم أساليب خارجية لتنفيذ أهدافها مثل سياسات الترغيب، والترهيب، وهي تختلف عن السياسة الداخلية بأنها تُصنّع داخليا، وتنفذ خارجيا، بعكس السياسة الداخلية التي يتم إعدادها وتنفيذها داخل الدولة ذاتها^(٤).

ومن الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية إجمالاً:

١. حماية سيادة الدولة والمحافظة على استقلالها وحماية مصالحها
٢. الأهداف الاقتصادية وخاصة مصالح أكثر مجموعاتها الممثلة لمصالح النفوذ والتأثير^(٥).

(١) خلف، محمود، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، عمان، دار زهران للنشر، ط ٣، ١٩٩٦، ص ٩٩.

(٢) براون، كريس، فهم العلاقات الدولية، دبي ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط ١، ٢٠٠٤، ص ٨٤.

(٣) مقلد، إسماعيل صبري، نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)، جامعة الكويت، ط ١، ١٩٨٢، ص (١٥٠-١٥٢).

(٤) الرضائي، مرجع سابق، ص (٣٤-٥٠).

(٥) دويتش، كارل، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمود نافع ونور الدين الزراري، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، ١٩٨٢، ص

٣. الدفاع عن أيديولوجية الدولة والعمل على نشرها في الخارج^(١).

وهناك عدد من الأهداف الأخرى مثل: الأهداف الثقافية التي تستند إليها قومية الدولة التي قد تدفع الدولة إلى التوسع خارج حدودها؛ لتنمية مقدراتها، وزيادة مستوى ثرائها الاقتصادي.

إن القرارات التي تتم في السياسة الخارجية تعد ببساطة اختيار بديل يزداد ترشيدها في الدول الديمقراطية، وتزداد مسؤولية صانع القرار عند التعرض للقرارات المصيرية وهي التي تقدم لنا حكماً عن مدى دقة صانع القرار في اختيار البديل^(٢).

وهناك نقطتان أساسيتان تتعلقان بتنفيذ السياسة الخارجية وهما:

أولاً: عدم قدرة صانع القرار على السيطرة على البيئة الدولية.

ثانياً: المغامرة وعدم التأكد؛ نظراً لأن القرارات الخارجية تتضمن أطراف خارج حدود الدولة^(٣).

وأخيراً يمكن الاستنتاج بأن السياسة الخارجية لأي دولة هي جزء من سياستها العامة، بالتالي فإن السياسة الخارجية هي: الخطة الإستراتيجية العامة التي ترسمها الدولة وتنفذها بواسطة عدة وسائل أهمها الوسائل العسكرية، والوسائل الدبلوماسية^(٤).

وهي أيضاً برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين مجموعة البدائل البرامجية المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي^(٥).

(١) مهنا، محمد نصر، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (في عالم متغير)، ١٩٩٨، ص ١٦٠.

(٢) العويني، محمد علي، العلاقات الدولية المعاصرة (النظرية، التطبيق، الاستخدامات العامة)، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، ط ١، ١٩٨٢، ص ١١١.

(٣) العويني، المرجع نفسه، ص ١١٤.

(٤) سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩، ص ١٦.

(٥) خلف، مرجع سابق، ص ١٠٠.

مفهوم النظام الدولي الجديد:

عرّف النظام الدولي أولاً أنه: مجموعة القواعد التي تحكم ظاهرة، أو مجموعة ظواهر سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، ويضع الضوابط، والآليات على عمل تلك الظواهر، وفقاً لأحكام مستقرة، أي أن النظام يُنظر إليه في علم العلاقات الدولية، بأنه يستند إلى ثلاثة محاور هي^(١):

١. المعطيات التي تركز على القواعد المستقرة في ضمير المجتمع الدولي.
٢. الأداة التي تمثل المؤسسة التي تعمل على الفصل في تلك النصوص والقواعد.
٣. الإرادة وهي مجموع إرادات دول المجتمع الدولي.

ووفقاً لمفهوم القانون الدولي ونظرية العلاقات الدولية فإنه يشترط أن يتوفر في النظام بعض الأركان منها^(٢):

١. أشخاص داخل النظام الدولي، لهم شخصية قانونية، مما يشير إلى تعدد في صنع القرار، والالتزام به.
٢. قواعد قانونية (معاهدات وأعراف دولية وإحكام قضائية).
٣. أجهزة مؤسساتية لها صفة الديمومة.

إما مفهوم النظام الدولي الجديد: فإنه يشير إلى مرحلة تطور النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية، وهو مفهوم طرحه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، في لقائه مع الكونجرس الأمريكي بتاريخ ١١ أيلول ١٩٩٠، عشية حرب الخليج الثانية، حيث أوضح فيه تطلع الولايات المتحدة لعالم جديد، أكثر تحراً تجاه التهديدات الإرهابية، وأكثر أمناً في السعي للسلام، عالم يسوده القانون، وتعترف فيه الأمم بمسؤولياتها المشتركة في تحقيق، العدالة، والحرية^(٣).

(١) السعدون، حميد، فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي، عمان، دار الطليعة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ٣٨، ٣٩.

(٢) السعدون، المرجع نفسه، ص ٤٠.

(٣) المصري، شفيق، النظام العالمي الجديد (ملاحم ومخاطر)، بيروت، دار العلم للملايين، ط ١٩٩٢، ص ٦٥.

لقد اقترن هذا المفهوم (النظام الدولي الجديد)، بالرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، الذي طرح هذا المفهوم أكثر من مره بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، وكان قد تحدث قبل بدء العمليات العسكرية ضد العراق لإخراجه من دولة الكويت، عن نظام عالمي جديد، تبدو الظروف سانحة لإقامته، وأشار إلى أن الولايات المتحدة هي القوة الدولية الوحيدة المؤهلة لحماية هذا النظام^(١).

وقد كان واضحا من هذا المصطلح الذي أطلقه الرئيس جورج بوش الأب، للنظام الدولي الجديد، أنه يريد نظام دولي بقيادة منفردة للولايات المتحدة، وتعمل باسم الشرعية الدولية عن طريق الأمم المتحدة^(٢).

إن هذا النظام الذي أعلنه الرئيس جورج بوش الأب، هو نظام بقيادة الولايات المتحدة جاء بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عن دوره السابق الموازن للدور الأمريكي، وبعد انهيار نظام القطبية الثنائية، وتفرد الولايات المتحدة، وتعاظم دورها في السياسة الدولية، وانتشار الوجود الأمريكي، العسكري، والاقتصادي، والثقافي، والإعلامي، في مختلف أنحاء العالم^(٣).

لقد كانت حرب الخليج الثانية هي نقطة البداية لبروز الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، وقد تبلورت هذه الإستراتيجية بشكل كامل بعد أحداث ١١ ايلول وحرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب في أفغانستان. وقد أدى التطور التكنولوجي السريع إلى تطوير أداء القوة العسكرية الأمريكية بصورة كبيرة، كما أدى التطور التكنولوجي الأمريكي أيضاً إلى انفراد الولايات المتحدة بالتخطيط الاستراتيجي وبتخاذ القرارات السياسية دون استشارة كافية من باقي حلفائها الأوربيين، وصاحب ذلك ظهور مصالح جديدة للولايات المتحدة في اتجاهات جديدة من العالم، وهو ما ترافق مع تغير الأهمية الجيوستراتيجية للعديد من مناطق العالم

(١) الدجاني، احمد صدقي، النظام العالمي الجديد (وجهة نظر عربية)، عمان، دار البشير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ص١٣، ١٤.

(٢) الدجاني، مرجع سابق، ص ١٧.

(٣) الخلايلة، احمد، العرب والنظام العالمي الجديد (الواقع والتوقعات)، عمان، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٠، ص ٢٦.

الإقليمية، وتبرز أفغانستان مثلاً واضحاً لذلك، فهي تتوسط كل القوى العسكرية النووية الفعلية والمحتملة في آسيا 'روسيا، الصين، باكستان، الهند، وإيران'^(١).

أن أحداث الحادي عشر من أيلول، ورغم آثارها على الولايات المتحدة، مكنتها، وتحت ذريعة مكافحة "الإرهاب" وحماية أمنها القومي، من التمرکز عسكرياً واقتصادياً في مناطق إستراتيجية، ومن تدبير مختلف القضايا والأزمات الدولية بشكل منفرد، بالشكل الذي يكرس هيمنتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية دولياً، ونذكر في هذا السياق: غزو أفغانستان والتخلص من نظام طالبان، احتلال العراق وإسقاط نظام الرئيس صدام رحمه الله أيضاً، تجريم حركات التحرر وبخاصة في كل من فلسطين ولبنان، فرض إصلاحات ديموقراطية في الأقطار العربية، واستصدار قرارات من مجلس الأمن خدمة لهذه الأهداف^(٢).

مفهوم أمن الخليج ومجلس التعاون لدول الخليج العربية:

أمن الخليج يرتكز برمته على النفط في المستقبل المنظور، وهو المادة الأستراتيجية التي تتوقع أحدث الدراسات نضوبها في منتصف هذا القرن في أجزاء كبيرة من العالم، وتستمر الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري على دول الخليج، على أن أي محاولة تقوم بها قوة خارجية للسيطرة على الخليج العربي ستعتبر هجوماً ضد المصالح الحيوية الأمريكية^(٣).

أما المجلس فهو كتكتل إقليمي مكون من ست دول عربية خليجية (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السعودية، قطر، سلطنة عمان، الكويت) تم تشكيله بعد اجتماع وزراء خارجية الدول الست الخليجية في الرياض بتاريخ ٤/٢/١٩٨١م، وقد وقعوا في ختام هذا الاجتماع على وثيقة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج، حيث أشار بيان الاجتماع إلى ما يربط هذه الدول من علاقات خاصة، وسمات مشتركة، وتشابهه في الأنظمة، والتراث، والتكوين السياسي والاجتماعي، وان إنشاء المجلس هو تمشياً مع الأهداف القومية العربية،

(١) الحمراوي، محمد عبد الفتاح، تداعيات الحادي عشر من سبتمبر على النظام العالمي الجديد، <http://m.ankido.us/news.php?action=view&id=391&PHPSESSID=7a08fc5c748833bf2007/7/3,91e39eac1c61dfbd>

(٢) الحمراوي، مرجع سابق، ص ١.

(٣) العجمي، ظافر محمد، أمن الخليج العربي (تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية) ردمك مركز دراسات الوحدة

العربية، ٢٠٠٦ ص ٣٢

وضمن نطاق ميثاق الجامعة العربية، التي تحث على التعاون الإقليمي بين دول الجامعة، وقد اتخذت العاصمة السعودية الرياض، مقرا لهذا المجلس^(١).

لقد كان الهدف من المجلس: الوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ولكنه سرعان ما أدرك قادة هذه الدول أن العامل الاقتصادي ليس الرابط الوحيد بينهم، وإن الحاجة تستدعي التنسيق في جميع المجالات الأمنية، والسياسية، والدفاعية، حيث نص ميثاق هذا المجلس، أن الهدف النهائي هو الوحدة الخليجية الشاملة^(٢)، كذلك فإن الظروف التي أحاطت بقيام هذا المجلس جاءت لتحقيق غرضين أساسيين: أولهما الرد على الثورة الإيرانية وما تمثله من اتجاه عقائدي راديكالي معادي للأنظمة الوراثة التقليدية، وثانيهما التنسيق بين دول المجلس إزاء الحرب التي كانت قائمة بين العراق، وإيران، وحماية بلدان المجلس من تداعياتها^(٣).

٦.١ منهج الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على نظرية اتخاذ القرارات الخارجية، حيث تهتم هذه النظرية في تفاعل الوحدة القومية، (الدولة)، مع المؤثرات التي تأتيها من النظام الدولي، وكيفية التعبير عن هذا التفاعل من خلال اتخاذ قرارات خارجية، تظهر بها الدولة اتجاهاتها، وتتدافع عن مصالحها، إزاء غيرها من مصالح الدول الأخرى.

من أهم مقومات هذه النظرية^(٤):

إن اتخاذ القرار الخارجي، هو عملية جماعية متكاملة، وإن الوصول لقرار معين يعني التفاعل الذي يكون بين عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية.

١. إن ما يقوم به صناع القرار هو تجميع الحقائق المرتبطة بالموقف وتحليلها، ومناقشتها، وتقييمها، وربط عناصرها بصورة محددة تعبر عن رؤية جهاز اتخاذ القرار.

(١) شفيق، علي، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٩، ص ١١٠.

(٢) الشريدة، عبد المهدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (آلياته، أهدافه، علته، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية)، القاهرة، مكتبة مد بولي، ط١، ١٩٩٥، ص ٣٠.

(٣) النفيسي، عبدا لله، فهد، إيران والخليج: دياكتيك الدمج والنبذ ١٩٧٨-١٩٩٨، مجلة السياسة الدولية. مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٣٧، يوليو ١٩٩٩، ص ٥٩.

(٤) مقلد، مرجع سابق، ص(١٤٩-١٥٢).

٢. إن اختيار بديل لا يكون بصورة عشوائية بل بدراسة كافة احتمالات اختياره، وتحديد الأولويات بالنسبة للأهداف.

٣. إن البيئة الخارجية بكل أبعادها، وحقائقها، ومؤثراتها والبيئة الداخلية المكونة من الأوضاع الاجتماعية، ومن النظام السياسي، والاقتصادي للدولة، ومن المنظمات غير الحكومية، ومن جماعات المصالح والأحزاب السياسية، وإن الضغط الناتج عن الحاجة لاتخاذ قرار بشأن مسألة خارجية والهيكل التنظيمي الرسمي الذي يتم في نطاقه عملية اتخاذ القرار، جميعها تعتبر متغيرات رئيسية في عملية اتخاذ القرارات الخارجية.

إن الإطار النظري الذي تدور حوله هذه الدراسة، والخاصة بتناول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، وانعكاساتها على أمن الخليج العربي، سيعتمد على نظرية اتخاذ القرارات الخارجية، لأنها من أكثر النظريات ملائمة لطبيعة هذه الدراسة، حيث تعتبر هذه النظرية منهجا علميا يقدم مجموعة من المفاهيم التي تمكن من التعرف على متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى أنها تأخذ السياسة الخارجية محورا لتحليلاتها، وهي هنا السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تمكنا من التعرف على أجهزة صنع هذه السياسة، وكيف أن عملية صنعها مرتبطة بعمل جماعي تفاعلي بين هذه الأجهزة التي تقوم بتجميع الحقائق، والمعلومات، وتحليلها، واختيار البديل المناسب من بين عدة بدائل، وأثر البيئة الخارجية، والبيئة الداخلية، والهيكل التنظيمي لتلك الأجهزة على اختيار هذا البديل.

كما تهدف هذه الدراسة من استخدامها لهذا المنهج إلى تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، والتعرف على الأهداف التي تسعى لتحقيقها في ضوء مصالحها الحيوية، والتداعيات المحتملة لهذه السياسة على أمن الخليج العربي.

٧.١ الدراسات السابقة:

١. ياسين مجيد، العلاقات الإيرانية - الأمريكية: مفارقات الحوار والاحتواء^(١):

تركز هذه الدراسة على تحليل العلاقات الأمريكية - الإيرانية، منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وتتناول تفاصيل هذه العلاقة من حيث المحاولات الأمريكية للتعامل مع إيران بعد الثورة، وطرق كبح محاولاتها لتوسيع نفوذها في منطقة الخليج، وكيف أن الإدارة الأمريكية قد استفادت من العراق لتنفيذ هذه المهمة، وقيامها بعد ذلك بتدمير القدرات العراقية في حرب الخليج الثانية ١٩٩٠، وخلق سياسة احتواء مزدوجة لكل من العراق وإيران، تلك السياسة التي شكلت مجمل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران خلال العقد الأخير من القرن العشرين خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

كما تبين الدراسة آراء كل من الإصلاحيين، والمحافظين في إيران حول العلاقة مع الولايات المتحدة وانقسامها ما بين مؤيد لأقامه الحوار ومعارض له وأيضاً الآراء داخل الولايات المتحدة حول إيران والتي تنقسم ما بين فريقين إحداهما يدعو للمواجهة، والأخر يدعو للحوار.

وأخيراً ترى الدراسة أن الولايات المتحدة سئتمّر في وضع إيران بين خيارين، أما الاستسلام، وإمّا المواجهة، ولا تتوقع احتمال حصول تهدئة حتى نهاية عهد الرئيس الأمريكي بيل كلنتون.

2- محمد السعيد إدريس، إيران والخليج واحتمالات العدوان الأمريكي على العراق^(٢):

ترى الدراسة أن المواقف الإيرانية من العدوان الأمريكي على العراق، ترتبط بالمصالح الإيرانية في الخليج، وجهود إيران لإزالة أسباب التوتر مع العراق، وتقوية علاقاتها مع مجلس التعاون الخليجي، والحد من النفوذ الأمريكي.

(١) مجيد، ياسين، العلاقات الإيرانية الأمريكية : مفارقات الحوار والاحتواء، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات السياسية والبحث والتوثيق، بيروت، آذار، ١٩٩٥، ص(١٣-٢٥)

(٢) ادريس، محمد السعيد، إيران والخليج واحتمالات العدوان الأمريكي على العراق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥٠)، أكتوبر ٢٠٠٣، ص(١٠٤-١٠٩)

وتبين الدراسة موقف إيران الراض للعدوان على العراق، ومبررات هذا الموقف الذي يحاول تجنب أي مواجهة على العراق أو الولايات المتحدة، كما توضح الدراسة بعض المحاولات الإيرانية للتنسيق مع دول الخليج العربية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق.

٣- أشرف محمد كشك، أمن الخليج بعد حرب العراق^(١):

تتناقش هذه الدراسة أهمية الخليج جغرافياً، ومفهوم تحقيق الأمن في هذه المنطقة من خلال ثلاث رؤى: الرؤية الأمريكية لأمن الخليج بعد احتلال العراق، وحاجة الولايات المتحدة لطرق الوصول العسكري إلى الخليج لمواجهة ما تسميه الإرهاب الدولي، وكذلك الرؤية الخليجية لأمن الخليج، والمتمثلة في عده بدائل منها: الوجود العسكري الأمني، أو التنسيق الدفاعي الجماعي، كذلك تبحث في الرؤية الإيرانية لأمن الخليج، حيث ترى الدراسة، أنه باحتلال العراق يكون الطوق على إيران قد اكتمل، مما دفعها لإنتاج عدة آليات: منها ممارسة نفوذ لدى شيعة العراق، وتطوير قدراتها النووية.

٤- أشرف محمد كشك: تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي^(٢):

تبحث الدراسة في التداعيات التي أوجدها الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي، ومخاوف دول الخليج من الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة في منطقة الخليج، كما تناقش علاقات دول الخليج مع إيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وحاجة هذه الدول للولايات المتحدة لحمايتها من التهديدات الإيرانية، كما تبرز الدراسة نفوذ إيران في دول الخليج ممثلاً بالأقليات الشيعية، واحتمال تهديد إيران لأمن هذه الدول من خلال استغلال هذه الأقليات.

(١) كشك، أشرف محمد، أمن الخليج بعد حرب العراق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥٥)، يناير ٢٠٠٤، ص (١٤٨-١٥١)

(٢) كشك، أشرف محمد، تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥٤)، أكتوبر ٢٠٠٣، ص (١١٢-١١٧)

5- صلاح سالم زرنوقة: الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه^(١):

تبحث هذه الدراسة في التداعيات التي أوجدتها أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ على دول منطقة الخليج، والقوى الإقليمية في هذه المنطقة بما فيها إيران، حيث تم استهداف المملكة العربية السعودية في وسائل الإعلام الأمريكي، وصنفت إيران ضمن محور الشر بسبب محاولاتها امتلاك أسلحة الدمار الشامل، كما تبين الدراسة أنه لا يمكن تفهم الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران دون فهم السياق العام لطبيعة هذه العلاقات، والدور الإسرائيلي فيها.

لقد ناقشت هذه الدراسات السياسة الأمريكية تجاه إيران من مختلف الجوانب، ولكنها لم تبحث بشكل مستفيض في التداعيات التي تتركها تلك السياسة على أمن الخليج العربي، لذا جاءت هذه الدراسة: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على أمن الخليج العربي (٢٠٠١-٢٠٠٨)، لتضيف على ما سبقها من دراسات، في بحث التداعيات المحتملة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، على أمن الخليج العربي، في كافة المجالات، خاصة تداعيات هذه السياسة الأمريكية تجاه إيران في ضوء عدد من الملفات: (الإرهاب، والاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، والبرنامج النووي الإيراني).

٨.١ فرضية الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على المتغيرين الرئيسيين التاليين: المتغير المستقل: وهو السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، والمتغير التابع: وهو انعكاس تلك السياسة على أمن الخليج.

وتفترض الدراسة أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران لها تداعيات سلبية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربية في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، فالعلاقة هنا هي علاقة ارتباط وتأثير مباشر للمتغير المستقل على المتغير التابع.

(١) زرنوقة، صلاح سالم، الخليج العربي، ضغوط من كل اتجاه، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٤٨)، أبريل ٢٠٠٢، ص(٦٥-٧٢)

وينبثق من هذه الفرضية الرئيسية عدد من الفرضيات الفرعية:

١- هناك اثر لسلوك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ضوء ملف الإرهاب، على أمن الخليج العربي.

٢- هناك اثر لسلوك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ضوء الملف العراقي، على أمن الخليج العربي.

٣- هناك اثر لسلوك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ضوء ملف إيران النووي، على أمن الخليج العربي.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران

ينفق اغلب الباحثين أن عملية صنع القرار في الولايات المتحدة، تخضع لقوى وعوامل سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وإعلامية متداخلة، وأحيانا متضاربة ويختلف هؤلاء الباحثون في تحديد تداخلها، وتفاعلها مع القوى الأخرى أثناء صنع القرار، فبينما يرى البعض أن الرئيس الأمريكي، هو من يقوم بالدور الفاعل في صياغة القرارات الخارجية، يرى فريق آخر أن الكونغرس بمجلسيه: النواب والشيوخ، هو من يصنع هذه القرارات، ويحدد أطرها، ويرى آخرون أن قوى الضغط الخاصة، ومراكز البحوث، ووسائل الإعلام، هي من تصنع قرارات السياسة الخارجية في الولايات المتحدة.

١.٢ أجهزة صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

يتمتع النظام السياسي للولايات المتحدة بخصوصية اشتراك قوى كثيرة في عملية صنع القرار، وفي مقدمة هذه القوى، الرئاسة، والكونغرس، وجماعات المصالح، والرأي العام، وهذه المؤسسات تعمل بتداخل واضح، ومن الأمثلة على ذلك اقتناع الرأي العام الأمريكي بفلسفة الولايات المتحدة في صراعها مع الاتحاد السوفيتي سابقا، والتي عرفت بما يسمى (نظرية الاحتواء للشيوعية)، حيث كان هذا الاقتناع من أسباب نجاح هذه النظرية؛ لأنها كانت محور اهتمام الأمريكيين في حياتهم اليومية^(١).

لقد جعل النظام السياسي للولايات المتحدة عملية اتخاذ القرار كالميزان، بالسماح لعدة أطراف بالتدخل مع بعضها، وعندما ترجح كفة طرف فان القرار يُتخذ، وهذه الأطراف ممثلة بالرئيس، والكونغرس، والرأي العام، وجماعات الضغط، والقوى الاقتصادية^(٢)، ولكن الممارسة الفعلية أثبتت أن للرئيس الدور الأكبر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية كما سيتضح لاحقا.

(١) العمري، عاطف، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، القاهرة - كوالالمبور - جاكرتا، مكتبة الشروق، ط١. ٢٠٠١، ص٣٩

(٢) العمري، المرجع نفسه، ص ١٧٠.

١.١.٢ الرئاسة والسلطة التنفيذية

يعتبر الرئيس في الولايات المتحدة، بأنه الممسك الفعلي لزام السلطة التنفيذية (كما نصت المادة الثانية من الدستور الأمريكي)، فهو يرسم السياسات العامة، وله سلطات واسعة في رسم برامج، وخطط هذه السياسات، ويخلفه في حالة شغور المنصب نائب الرئيس كما ورد في الدستور (التعديل ٢٥)، ولا يوجد في الولايات المتحدة مجلس للوزراء، ويتحمل الرئيس المسؤولية أمام الكونجرس، ولا يملك الرئيس صلاحية المبادرة التشريعية، لكنه يتمتع بحق النقض (الفيتو)، على أية قوانين يصدرها الكونغرس، حيث يعاد البت بهذه القوانين مرة أخرى بأغلبية الثلثين، بعد القراءة الجديدة، وهذا الفيتو يعتبر من أهم السلطات الممنوحة للرئاسة التي تستخدم ضد قرارات الكونغرس^(١).

ومن الأمثلة على استخدام هذا الحق، (الفيتو)، عندما استخدمه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، ضد تشريع من الكونغرس يربط بين تمويل الحرب في العراق، وبين جدولة انسحاب القوات الأمريكية منه، ليجهض كل الجهود التي بذلها ممثلو الشعب الأمريكي، تلك الجهود التي امتدت منذ الإعلان عن نتائج انتخابات التجديد النصفى للكونجرس أواخر العام ٢٠٠٦، حيث لم يستطع ممثلو الشعب الحصول على ثلثي الأصوات في الكونغرس لنقض فيتو الرئيس على مشروعهم^(٢).

وينص الدستور الأمريكي، على أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو من يقوم بتعيين السفراء لدى الدول الأجنبية، ولكن يجب موافقة الكونغرس على تعيينهم، وهو من يقوم بإدارة شؤون البلاد الخارجية، بما في ذلك إبرام المعاهدات الدولية، تلك المعاهدات التي تعتبر غير ملزمة وغير سارية المفعول إلا بموافقة الكونغرس عليها، كما أن هذه السلطات الممنوحة للرئيس، ليست كلها من الدستور، بل اكتسب بعضها من خلال الممارسة، ففي بعض الأوقات قوي مركز الرئيس، وازدادت صلاحياته، خاصة في فترات الحروب، والأزمات الدولية، وفي أوقات أخرى تراجع دور الرئيس كما حدث في فترة حرب فيتنام

(١) السليمي، منصف، القرار السياسي الأمريكي والعرب، عمان، منشورات دار الكرمل، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص ٣١.

(٢) الدعجحة، هايل ودعان، صلاحيات الرئيس الأمريكي، صحيفة الرأي الأردنية، عمان، العدد (١٣٣٨٠)، ٢١/٥/٢٠٠٧، ص ٥٤.

١٩٦٥-١٩٧٣، كما ارتبطت مكانه الرئاسة بمدى قوة الرئيس، وشعبيته، ومعرفته بأمر السياسة الخارجية، وانسجام قراراته مع مواقف الأغلبية في الكونجرس^(١).

وإذا كان رئيس الولايات المتحدة: هو الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية؛ فإنه لا يوجد في الولايات المتحدة ثنائية في السلطة التنفيذية، أي منصب رئيس الوزراء حيث ينبثق عن الرئاسة عدد من المؤسسات التنفيذية، والتي تشكل مجموعها الإدارة الأمريكية، فجميع هذه المؤسسات خاضعة لرقابة الرئيس، ولا تخضع لأي رقابة أخرى، ومن هذه المؤسسات: الوزارات، والوكالات التنفيذية، والمجالس الاستشارية، إضافة للمكتب البيضاوي (ديوان الرئاسة)^(٢).

وعلى أية حال يعتمد الرئيس الأمريكي على ثلاث أجهزة تنفيذية رئيسية في عملية صنع القرار ومن هذه الأجهزة^(٣):

وزارة الخارجية: - حيث أن وزير الخارجية يعتبر المستشار الأول للرئيس في أمور السياسة الخارجية، وهو مسئول عن المفاوضات، والمتحدث الرسمي باسم الحكومة الأمريكية، وممثل الإدارة أمام الكونجرس، ويساعد وزير الخارجية جهاز بيروقراطي من موظفين في السفارات في الخارج، وموظفين في مقر الوزارة بواشنطن، ومن أهم واجبات وزارة الخارجية: حماية حقوق الأمريكيين في الخارج، وإجراء المفاوضات مع الدول الأخرى، والمنظمات الدولية، الدعاية للسياسة الأمريكية، والترجيع للاقتصاد الأمريكي، إضافة لقيام السفارات بجمع المعلومات عن قدرات الدول الأخرى، وأهدافها، ووضعها أمام الرئاسة.

وزارة الدفاع: وهي الجهة المسؤولة عن بناء القدرات، والقوات المسلحة الأمريكية، ومن مهامها جمع المعلومات عن جيوش الدول الأخرى المعادية، والدول الصديقة، وتشارك في الرقابة على التكنولوجيا العسكرية، ويتبع لها جهاز مخبرات هو (وكالة استخبارات الدفاع)، مهامه التعرف على احتمالات وقوع اضطرابات أو حروب، في مختلف الدول.

(١) ربيع، محمد، صنع السياسة الأمريكية والعرب، عمان، منشورات دار الكرمل، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص ٣١

(٢) أسليمي، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٣) ربيع، مرجع سابق، ص (٣٦-٣٩).

مجلس الأمن القومي الذي أنشئ بعد صدور قانون الأمن القومي سنة ١٩٤٧، في عهد الرئيس الأمريكي (هاري ترومان)، وأنشئ وكالة المخابرات المركزية، ويتكون هذا المجلس من رئيس الدولة، وكُتاب للدولة في مجال الشؤون الخارجية، والدفاع، ورئيس مكتب الخزانة، ورئيس هيئة الأركان، ويمكن أن يحضر اجتماعات المجلس، عدد من كبار الموظفين في الدولة، والوكالات المتخصصة، والأجهزة التنفيذية، إذا كان للموضوع مدار البحث ذو صلة بأي جهة من هؤلاء الموظفين، ويتولى مستشار الأمن القومي تنسيق أعمال هذا المجلس، ويتولى مجلس الأمن القومي مهام التخطيط، والتوجيهات العامة في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية، والسياسات الاقتصادية، كما تُعد وكالة المخابرات التقارير والآراء للرئاسة، وتقديم المشورة في مجال الاستخبارات^(١).

وبعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، ونتيجة لتلك الأحداث، أعلن الرئيس الأمريكي عن إنشاء مكتب للأمن الداخلي، وعهد لهذا المكتب التنسيق بين المؤسسات المختلفة لمواجهة الإرهاب، كما أنشئ الرئيس جورج دبليو بوش، مجلساً للأمن الداخلي مكون من نائب الرئيس، وعدد من الوزراء السابقين، ورؤساء الوكالات الفيدرالية المعنية بأمر الإرهاب، على أن يقوم هذا المجلس بتقديم المشورة للرئيس في الجوانب المتعلقة بالأمن الداخلي^(٢).

وتجدر الإشارة بأن هناك عاملين أساسيين يؤثران على دور الرئاسة في عملية صنع القرار، وهما: النظام الدولي، والإطار المؤسسي، فالنظام الدولي سواء كان ثنائي القطبية، أو أحادي القطبية: يفرض خيارات وتحديات محددة على السياسة الخارجية الأمريكية، كما يفرض رؤية لدور الدولة في المجتمع الدولي، والسياسات الممكن إتباعها، كما يطرح شرعية، أو عدم شرعية لسلوك الدولة، وهذا بالطبع يؤثر على قدرة الرئيس في إقناع باقي المؤسسات بسياساتها، وقراراتها، أما الإطار المؤسسي: فهو يوضح أن وجود نظرية مثل نظرية الاحتواء، قدمت شرعية لكثير من القرارات السياسية التي يصعب اتخاذها الآن في غياب هذا

(١) السليمي، مرجع سابق ص ١٩٦، ص ١٩٧.

(٢) كمال، محمد مصطفى، أحداث ١١ سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٤٧)، يناير ٢٠٠٤، ص ٤٥، ص ٥٥.

الإطار الشرعي، إضافة لذلك فإن وجود سياسات حربية، أو اقتصادية، قد يقدم إطاراً شرعياً لسياسة خارجية، وبالتالي يؤثر هذا على العلاقة بين عوامل صنع القرار^(١).

٢.١.٢ الكونغرس

يعد التشريع من الوظائف الرئيسية للكونجرس، إضافة لعدد من الوظائف، والاختصاصات الأخرى، مثل إدخال تعديلات على الدستور، والموافقة على قبول ولايات جديدة في إطار الاتحاد الفيدرالي الأمريكي، كما انه يمارس حق الموافقة على تعيين كبار رجال الدولة، والموافقة على الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها الولايات المتحدة مع غيرها من الدول^(٢).

وللكونغرس سلطة إقرار الموازنة المالية للدولة، والتي تمنحه دور مؤثر وفعال في السياسة الخارجية، كما له سلطة الرقابة على المؤسسات التنفيذية، وهذه تعتبر من الوظائف الرئيسية للكونجرس، كما أن له سلطات إضافية بعيدا عن النطاق الدستوري، مثال ذلك انه يستطيع أن يتخذ قرارات يُعرب فيها عن رأيه بخصوص الشؤون الدبلوماسية، وقيام بعض أعضائه بزيارات للخارج، أو رد دعوات إلى الدول المختلفة؛ لمراقبة الشؤون الخارجية، وتجميع المعلومات^(٣).

مع بداية السبعينات، وتحديدًا عام ١٩٧٤، أصدر الكونغرس (قرار سلطات الحرب) للحد من صلاحيات الرئيس في إعلان الحرب، حيث يتضمن هذا القانون، أن يقوم الرئيس بإبلاغ الكونغرس في مدة ثمانية وأربعين ساعة، فيما إذا أرسل قوات عسكرية أمريكية خارج الولايات المتحدة، وان يسحبها بعد ستين يوما إذا لم يوافق الكونغرس عليها، ولكن ذلك لم يضعف من الناحية العملية صلاحيات الرئيس في إعلان الحرب لعدة أمور، منها أن مدة الستين يوم كافي للرئيس لتنفيذ ما يريد من أهداف الحرب، خاصة في ضوء التقدم التكنولوجي الهائل للولايات المتحدة، كما أن هذا القانون لم يقيد الرئيس بنوع الأسلحة المستخدمة في تلك الحرب، وأن لدى الرئيس إمكانات فنية وتقنية لإقناع الكونغرس بأي أمر

(١) نانيس، خليل، مصطفى، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام

للدراستات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٢٧)، كانون ثاني ١٩٩٧، ص ٨١

(٢) جراد، خلف، أبعاد الاستهداف الأمريكي، دمشق، دار الفكر، ط ١، ٢٠٠٥، ص ١١٨.

(٣) نانيس، مرجع سابق، ص ٨٢.

دفاعي، وهذا ما حاول الكونغرس تجنبه بإنشاء لجان متخصصة بأمور الدفاع ، و الخارجية، والمراقبة، والمخابرات والتطور التكنولوجي^(١).

وعلى الرغم من هذه الصلاحيات الممنوحة للكونجرس، إلا انه يعاني من نقاط ضعف عديدة في مجال السياسة الخارجية، منها: انه يعاني من تشتت القوى، وضعف الولاء الحزبي، وازدياد أعضاء اللجان، واللجان الفرعية التي تصعب الوصول لقرارات سريعة، ورضوخ الكونغرس لجماعات الضغط المختلفة التي تؤدي لإضعاف دوره في كثير من الحالات^(٢).

٣.١.٢ جماعات الضغط

إن موقع الولايات المتحدة على مستوى العالم كقوة كبرى، وتأثير قراراتها على مجمل دول العالم، دفع بعض الأقليات النشطة إلى محاولة التأثير على هذه القرارات، بما يخدم مصالح دول هذه الأقليات.

وتنقسم طرق تأثير جماعات الضغط على السياسة الخارجية للولايات المتحدة إلى قسمين رئيسيين: أحدهما مباشر مثل: ممارسة الضغط من خلال إقامة لقاءات خاصة مع المسؤولين بالحكومة، وإفادتهم بمعلومات عن القضايا التي تتبناها جماعات الضغط، والإدلاء بشهاداتهم سواء بالموافقة أو الرفض أمام لجان الكونغرس، أو الوكالات التنفيذية، أما الأسلوب الآخر وهو غير المباشر فيتمثل: بإثارة الرأي العام من خلال الحملات الإعلامية، والمظاهرات^(٣).

ويعتبر اللوبي الإسرائيلي من أقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة، حيث استطاع أفراد الوصول لعدد من المناصب الإستراتيجية التي تتحكم في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، مثل: وزارات الدفاع، والخارجية، ومجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية (السي أي آيه)، وتعتبر منظمة (الايباك) أقوى هذه الجماعات

(١) السليمي، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٢) نانيس، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٣) المهني، آسيا، الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٢٧)، يناير ١٩٩٧، ص ٩٣، ٩٢.

الإسرائيلية في الولايات المتحدة^(١)، تلك الجماعة التي تعتبر توصياتها التي تقرها في مؤتمرها الذي تعقده بالولايات المتحدة سنويا، من الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل، حيث تقوم بدعم المرشحين في الحملات الانتخابية الأمريكية، مقابل مشاريع ومواقف داعمة لإسرائيل، كما تستخدم هذه المؤسسة التي تمثل اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، وسائل الإعلام من أجل التأثير على صنع القرار، وأبعاد معارضتها، وخاصة من أعضاء الكونغرس، الذين اظهروا مواقف معارضة للسياسة الأمريكية تجاه إسرائيل^(٢).

إن أثر جماعات الضغط اليهودية لا يأتي فقط من الكتل الانتخابية التي تمثلهم فقط، وإنما من مصادرها المالية الكبيرة، وهياكلها التنظيمية؛ مما يجعلها أكثر قدرة على عرقلة أي مبادرة لا تلبى مصالحها^(٣).

ويمارس اللوبي الإسرائيلي الضغط دائما على مؤسسات صنع السياسة الأمريكية، من أجل الحفاظ على الدعم الأمريكي للسياسات الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، ومن أجل المحافظة على بقاء إسرائيل القوة الإقليمية المهيمنة، حيث يرى الكثيرون أن هذه اللوبي هو من كان وراء الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، وجميع السياسات الأمريكية تجاه إيران، خاصة ملف إيران النووي، الذي تروج له إسرائيل على أنه من أشد المخاطر على أمنها القومي^(٤).

كذلك من الجماعات الضاغطة في المجتمع الأمريكي ما يسمى لوبي شركات النفط، هذا اللوبي الذي ظهر تأثيره واضحا في إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، حيث كان

(١) البرصان، احمد سليم، اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٥٠)، ٢٠٠٢، ص ٦١.

(٢) منصور، احمد، أضواء على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بيروت، دار الحزم، ١٩٩٤، ص ٢٠، ٢١.

(٣) عاطف العمري، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٤) walt. John Mearsheimer And Stephen. The Israel Lobby.. Midle East Policy Council. http://www.lrb.co.uk/v28/n06/mear1_.html 2006

وصوله للرئاسة بفضل الدعم الذي تلقاه من شركات النفط الأمريكية، التي تهيمن عليها قوى اليمين في الحزب الجمهوري^(١).

٤.١.٢ مراكز الأبحاث

تقوم هذه المراكز بالمشاركة في صناعة السياسة الخارجية، من خلال العلماء والخبراء في مجالات المعرفة المختلفة، والذين يقومون بصياغة وبلورة السياسة الأمريكية، سواء على الصعيد الداخلي، أو على صعيد السياسة الخارجية، وتعتبر الجامعات الأمريكية، مثل جامعة (هارفرد)، قاعدة للدراسات والأبحاث التي يتم اعتمادها من قبل الوزارات الأمريكية، حيث تقوم عن طريق عقود عمل مع عدة وزارات، بإنجاز أعمال دراسية، في كثير من المجالات، وعن طريق هذه الدراسات، أصبحت مراكز الأبحاث، حلقة أساسية في صنع القرار في السياسة الأمريكية، كما انه في كثير من الحالات يتم تعيين الأكاديميين والخبراء في هذه المراكز في مجالات العمل السياسي^(٢).

وتقوم هذه المراكز بالمشاركة بصنع السياسة العامة للدولة، من خلال اقتراح السياسات البديلة، أو تقديم المشورة، أو الوقوف ضد بعض السياسات، والبرامج، التي تعارض فلسفتها، وقد لا تمثل تحليلاتها رأي الأغلبية، ولكنها تحاول تشكيل رأي عام ذو أغلبية، يتفق مع جهة نظرها للمصالح الأمريكية، حيث إن إنشاء هذه المراكز، والتي تسمى أحياناً (بنوك التفكير)، هي محاولة من النخب المثقفة، للمشاركة في صنع السياسة الأمريكية بعيداً عن الأطر الحكومية، ولقد امتازت الولايات المتحدة دون غيرها من الدول، بإنشائها لمراكز الأبحاث والدراسات، وتمويل هذه البحوث، واعتبرت تلك المراكز مصادر للمعرفة والخبرة^(٣).

٥.١.٢ الرأي العام ووسائل الإعلام

يمكن للرأي العام في أي نظام سياسي أن يكون قيذا للتغير في السياسة الخارجية، أو أن يكون مصدراً لها، ولهذا غالباً ما يكون الرأي العام هو الأداة التي يستخدمها صناع

(١) العناني، خليل، اللوبي النفطي الأمريكي: النفوذ واليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية

والإستراتيجية، العدد (١٦٤)، ٢٠٠٦، ص ٤٤

(٢) السليمي، مرجع سابق، ص ٢٧٢، ص ٢٧٣.

(٣) ربيع، مرجع سابق، ص ١١٦، ص ١١٧.

القرار في إضفاء الشرعية على سياستهم الخارجية، وفي حالة الولايات المتحدة يتفق اغلب المحللين في أن الرأي العام نادراً ما يكون مصدراً لتغيير السياسة الخارجية، بل انه يضع فقط حدود الممكن والمقبول سياسياً، ويرى فريق آخر أن الرأي العام لا يشكل قيماً فعلياً على متخذي القرار نظراً لتأثره بالتصريحات التي تصدر من الرئيس، ويتغير مع توجهات المجتمع الدولي، كما أن تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية للولايات من خلال العملية الانتخابية محدود، نظراً لان اغلب المرشحين نادراً ما يتطرقون للشؤون الخارجية خلال حملاتهم الانتخابية^(١)، ولكن هذا الواقع قد تغير بعد إحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، حيث أصبحت السياسة الخارجية على رأس اهتمامات المواطن الأمريكي.

أما وسائل الإعلام، فتتبع أهميتها في إنها أداة اتصال لتغطية الأخبار، وإبراز الأحداث، وتسليط الأضواء على قيادات المجتمع ومؤسساته، وتقوم أيضاً بأبرز المشاكل والانحرافات، وتوعية الرأي العام، وتحلل آثار بعض القرارات السياسية، وتخلق في كثير من الحالات، رأي عام موحد حول قضية تهم غالبية المواطنين، وعندما تكون تحت سيطرة فئة معينة، فإن تلك الفئة توجه وسائل الإعلام لخلق رأي عام مؤيد لوجهة نظرها، حيث إن قدرة وسائل الإعلام في الوصول إلى القسم الأكبر من المواطنين الأمريكيين، جعلها في كثير من الحالات أقوى من الأجهزة الحكومية في توجيه الرأي العام نحو قضية سياسية معينة^(٢).

٢.٢ القوى السياسية الأمريكية المحددة للعلاقة مع إيران

بداية تجدر الإشارة بان القوى السياسية الصانعة للقرار الأمريكي تتداخل فيما بينها، وقد تتعارض، ويشكل القرار الخارجي في كثير من الحالات، صورة عن تفاعل هذه القوى، فالرئيس يصدر القرار بناء على موقف من الكونغرس، أو يقوم بإقناع الكونغرس بهذا القرار.

وبدوره يقوم الكونغرس في إصدار القرار، أو الموافقة على قرار من الرئاسة، أما متأثراً بآراء اللجان الخاصة التابعة له، أو بآراء الناخبين الأمريكيين، أو جماعات الضغط، واللوبيات، وخاصة اللوبي الصهيوني، حيث تقوم هذه الجماعات باستخدام وسائل الإعلام، لإبراز قضية معينة، وتشكيل الرأي العام بما يتناسب مع مصالحها، والضغط بآراء المواطنين على مراكز صنع القرار، كالرئاسة والكونغرس.

(١) الميهي، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٢) ربيع، مرجع سابق، ص ٧٧.

أن هذه الصورة من التفاعل بين القوى التي تصنع، أو تؤثر في عملية صنع القرار الأمريكي، هي ما نجدها في أي عملية اتخاذ قرار في مجال العلاقات الأمريكية-الإيرانية، فيصنع القرار ويتأثر بهذا المحيط من التفاعلات ليخرج بصورته النهائية، محددًا للسياسة الأمريكية تجاه إيران.

أما عن أدوار هذه القوى في صنع القرارات الخارجية في السياسة الأمريكية تجاه إيران فنبينها كما يلي:

١.٢.٢ الرئاسة والسلطة التنفيذية:

قد تتفاوت مواقف الرؤساء الأمريكيين تجاه إيران لاختلاف الظروف، والمعطيات الدولية، على الرغم من ثبات المعالم الرئيسية للسياسة الأمريكية تجاه إيران بما يكفل تحقيق المصالح الأمريكية، وتهدف الإدارة الأمريكية في تعاملها مع إيران إلى تحقيق أربعة أهداف خاصة بالخليج والمنطقة العربية^(١):

٢. حماية النفط في الخليج العربي وسهولة وصوله للأسواق الغربية وبأسعار مقبولة
٣. سياسة احتواء مزدوج لكل من إيران والعراق، ولكن هذه السياسة انتهت بالاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.
٤. تهيئة المنطقة لقبول إسرائيل، ودون تدخل من أطراف أخرى .
٥. نزع أسلحة الدمار الشامل من الدول العربية، وإيران، واستثناء إسرائيل من هذا المنع.

وانطلاقاً من هذه الأهداف، تتحدد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، وهذا يتضح من التعامل الأمريكي مع إيران بعد انتهاء أزمة الخليج الثانية، فعلى الرغم من الموقف الإيجابي لإيران من هذه الأزمة، والتزامها بالتنازل ومعارضة الاحتلال العراقي للكويت، والتزامها الحياد، فإن سياسة الرئيس جورج بوش الأب لم تتغير تجاهها.

(١) ألفنيسي، مرجع سابق، ص ٥٨.

أما إدارة الرئيس بيل كلينتون فقد استمرت بتطبيق سياسة الاحتواء المزدوج ، الموجهة لإيران، ثم سياسة الحظر الاقتصادي الشامل على إيران عام ١٩٩٥، ثم قانون (داماتو عام ١٩٩٦)، الذي يفرض عقوبات اقتصادية على الشركات التي تتعامل مع إيران^(١).

ومع انتخاب الرئيس محمد خاتمي في إيران عام ١٩٩٧، وفوز التيار الإصلاحية، وإتباعه لسياسة الانفتاح الخارجي، أعلنت الولايات المتحدة عن رغبتها في فتح صفحة جديدة مع إيران، واعتذرت عن دعمها لحكم الشاه، وأسفها على تأييد العراق في حربه مع إيران، كما قامت برفع الحظر عن استيراد بعض السلع الإيرانية، ووعدت بإطلاق الأرصدة المجمدة لإيران، منذ نهاية عهد الشاه والبالغة (١٢) مليار دولار^(٢).

كذلك فقد صدرت عن واشنطن، عدة إشارات بالانفتاح على إيران، حيث صدر عن البيت الأبيض، ووزارة الخارجية، اعتذار عن الدور الأمريكي، في إسقاط الزعيم الوطني الإيراني، محمد مصدق عام ١٩٥٣، ممهدة بذلك لعودة إيران كطرف فاعل في الساحة الدولية، بعد غياب دام أكثر من عشرين عاما^(٣).

ولكن وقوع أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتخلى عن سياسة الحفاظ عن الوضع القائم، من أجل تغيير الواقع الدولي، عن طريق تغيير الأنظمة المعادية للمصالح الأمريكية، وعلى رأسها أنظمة الحكم في دول محور الشر^(٤): وهو تعبير أطلقه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، على كل من إيران، والعراق، وكوريا الشمالية، بالرغم من تعاون إيران مع الولايات المتحدة في حربها ضد حركة (طالبان الأفغانية)، حيث

(١) مزاحم، هيثم، عقدة العلاقات بين واشنطن و طهران، مجلة شؤون الشرق الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، العدد (٣٩)، ١٩٩٩، ص ٦٢.

(٢) سلمان، ظافر ناظم، حول مستقبل الدور الإيراني (ملف)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٥٨، كانون ثاني ٢٠٠٠، ص ١٨٩.

(٣) اللباد مصطفي، الانتخابات البرلمانية والاستقطاب السياسي في إيران (تقارير)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٤٠)، نيسان ٢٠٠٠، ص ١٤١.

(٤) مصطفي علوي، السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥٣)، حزيران ٢٠٠٣، ص ٦٧.

تبرعت بإنقاذ الأمريكيين، إذا تعرضوا لصعوبات، وسمحت بنزول الطائرات الأمريكية في الحالات الطارئة في أراضيها، ودعمه لتحالف الشمال المعارض لحركة طالبان^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك دور للأجهزة التنفيذية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، وهذه لا تنفصل في صنعها أو تأثيرها على صنع القرار الأمريكي، عن دور الرئاسة، فهذه الأجهزة هي تابعة للرئيس، وتقدم له الاستشارات، والآراء ويستطيع الرئيس تغيير موظفيها متى يشاء، ومن هذه الأجهزة وزارة الدفاع التي أصبح لها الشأن الأكبر في الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة، وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، والحرب الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب.

ومنذ ذلك الحين، استخدمت الأداة العسكرية بشكل كبير في تنفيذ أهداف السياسة الأمريكية تجاه إيران، ففي حاله البرنامج النووي الإيراني، وجهت كوندليزا رايس، مستشارة الأمن القومي السابقة تهديدا صريحا لإيران باستخدام كافة الوسائل لوقف هذا البرنامج، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد انطلقت لأسلوب التهديد بالوسائل العسكرية، خلافا للتهديدات السياسية السابقة، وهذا تغير كبير في السياسات الأمريكية تجاه إيران، خاصة في عهد الرئيس جورج دبليو بوش^(٢).

ومن ذلك الوقت أصبحت المؤسسات ذات الطبيعة الأمنية كالمخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، تلعب دور كبيراً في التأثير على موقف الرئيس من إيران، من خلال تقديم المعلومات، وخاصة في مجال البرنامج النووي الإيراني، كذلك لوزارة الخارجية أدوار تجاه العلاقة مع إيران، وهي أدوار بالطبع لا تنفصل عن موقف الرئاسة من هذه العلاقة، وتعتبر عنها بما لا يتعارض مع المواقف المعلنة للرئيس الأمريكي، وتلعب التقارير المقدمة من الدبلوماسيين وخاصة في بعض المناطق الحيوية للمصالح الأمريكية، كمنطقة الخليج، دور في الموقف المعلن للولايات المتحدة تجاه إيران.

(١) البرصان، احمد سليم، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية،

القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٤٨)، أبريل ٢٠٠٢، ص ٣٥.

(٢) راشد، سامح، إيران واشنطن، حسابات متداخلة وضغوط متبادلة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات

السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥٨)، يونيو ٢٠٠٤، ص ١٦٣.

ومما تجدر الإشارة له، أن هذه المؤسسات قد تستغل ضحالة الخبرة السياسية للرئيس بالسيطرة والهيمنة على السياسة الخارجية، كما حدث مع الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، حيث وقع تحت هيمنة المستشارين، والوزراء في السياسة الخارجية، وخاصة في البيت الأبيض، ووزارة الدفاع، التي يسيطر عليها الاتجاه المحافظ، المؤيد لإسرائيل^(١).

٢.٢.٢ الكونغرس

الكونغرس الأمريكي من المؤسسات الفاعلة في تحديد السياسة الأمريكية تجاه إيران ، وذلك بسبب الصلاحيات الممنوحة له حسب الدستور الأمريكي في مجال السياسة الخارجية، ولكن هذه الفاعلية تعتمد بشكل كبير على اثر الجماعات الضاغطة داخل الكونغرس، والأغلبية التي تسيطر عليه، وعلى لجانه المتخصصة، وعلى الظروف والمعطيات الدولية المحيطة باتخاذ أي قرار تجاه إيران.

ومن الأمثلة على بعض جوانب تدخل الكونغرس في السياسة الأمريكية تجاه إيران، انه في عام ١٩٩٩، استجابت الإدارة الأمريكية لطلب الكونغرس، من أجل رفع جزئي لسياسة الحظر الأمريكية ضد إيران، يسمح باستثناء الأغذية، والأدوية من نظام العقوبات، مما سمح لاتحاد المزارعين ورجال الأعمال الأمريكيين بتصدير تلك المواد لإيران^(٢).

٣.٢.٢ جماعات الضغط

يعد اللوبي الأجنبي وهو (الجماعات العرقية داخل المجتمع الأمريكي التي ترجع أصول أعضائها إلى جنسية بلد أجنبي)، أكثر أنواع جماعات الضغط ذات التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يعتمد على دراسات ونشاطات هيئات أمريكية، مهمتها تقديم المعلومات والدراسات لأصحاب القرار، بحيث تتوافق قراراتهم مع طبيعة الحياة السياسية، وطبيعة عمل المؤسسات القانونية أو التشريعية القائمة في المجتمع الأمريكي، مما يسهل للحكومات الأجنبية التي تعمل تلك اللوبيات لصالحها، الوصول إلى توضيح سياستها للرأي

(١) البرصان، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٢) مزاحم، مرجع سابق، ص ٦٩.

العام الأمريكي، لإقناع الكونجرس بتبني سياسة مؤيدة لها، وعادة ما تعتمد تلك اللوبيات على تأثير الجماعات العرقية التي ترجع أصول أعضائها إلى جنسية تلك البلدان^(١).

وفي العلاقة مع إيران، فإن للوبي الإسرائيلي (الايباك)، دور كبير في التأثير على العديد من قرارات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، فلا يمكن الحديث عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران دون التعرض للدور الإسرائيلي في تلك السياسة، فطالما كانت إسرائيل تلعب دور المحرض ضد إيران، خاصة في مسألة البرنامج النووي الإيراني، وهذا ما يفسر استخدام واشنطن لهذا الملف على حساب ملفات أخرى، كالملف العراقي، والحرب على الإرهاب^(٢)، كما تستخدم إسرائيل اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة من أجل الضغط على روسيا الاتحادية لمنعها من التعاون النووي مع إيران، خاصة بعد هجرة الكثير من العلماء الروس في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها روسيا الاتحادية^(٣).

٣.٢ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لقد تركزت الأهداف السياسية للولايات المتحدة منذ إنهاء الحرب العالمية الثانية بمجموعة من الأهداف، منها: مقاومة التغلغل الشيوعي في العالم، وحماية الدول المعتدلة في الشرق الأوسط مثل: (الأردن، مصر، السعودية) من الخطر الشيوعي، وحماية دول منطقة الخليج العربي الغنية بالموارد النفطية وحماية الحليف الإسرائيلي في المنطقة، ووضع رد منسق أكثر فاعلية على الإرهاب في الشرق الأوسط^(٤).

وعلى الرغم أن الولايات المتحدة كان لها العديد من الأهداف السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، فإن وضعها كزعيم للعالم الحر في مواجهة الشيوعية، قد جعل احتواء

(١) الميهي، مرجع سابق، ص ٩٢.

(٢) راشد، سامح، إيران في مواجهة الضغوط الخارجية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥٥)، يناير ٢٠٠٤، ص ١٥٥.

(٣) البرصان، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٤) بريزنسكي، زينفو، وآخرون، السياسة الخارجية الأمريكية (تحديات القيادة في القرن ٢١)، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، بيروت، العدد (٧٨)، كانون ثاني ١٩٩٩، ص ٧٢، ص ٧٣.

الشيوعية من أهم هذه الأهداف ، في حين كانت جميع المصالح الأخرى اقل أهمية^(١).

لقد اعتبر أمن منطقة الخليج، شأناً أمريكياً مباشراً في السياسة الأمريكية ، وذلك عقب إعلان مبدأ (كارتر) في مطلع الثمانينات: الذي يؤكد على حق الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل المباشر لحماية مصالحها في هذه المنطقة ضد الإخطار التي تتمثل في الاتحاد السوفيتي، وإيران^(٢).

لقد كانت الولايات المتحدة تمارس إستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط بصورة متشابهة، حيث يتحرك جميع الأطراف في هذه المنطقة فوق أرضية صنعتها الولايات المتحدة، خططت لها كجزء من سياسة الاحتواء، ورافق ذلك سياسة إشعال الحروب الإقليمية، مثل حرب العراق مع إيران ١٩٨٠ ، ومما ساعد على ممارسة هذه الإستراتيجية؛ عدم وجود إستراتيجية مضادة لهذه الدول، ووجود العديد من الأنظمة الشمولية في هذه البلدان^(٣).

أما بالنسبة للقوى الإقليمية المضادة للسياسة الأمريكية في المنطقة، والمتمثلة في كل من العراق وإيران، فقد لعبت الولايات المتحدة دور المحرض في الحرب التي اندلعت بين الدولتين في عام ١٩٨٠-١٩٨٨، وكان الهدف من ذلك هو إرهاب الدولتين وأضعافهما، حيث أدت هذه الحرب التي استمرت لمدة ثماني سنوات، إلى مقتل أكثر من مليون شخص من الطرفين، وكلفت دول الخليج حوالي خمسمائة مليار دولار، وأدت إلى تراجع التنمية في كل من إيران، والعراق^(٤).

وبانتهاء عقد الثمانينات، وبداية عقد التسعينات، برزت عده تحولات جذرية في دول شرق أوروبا، أدت إلى الانهيار السريع لنظام القطبية الثنائية، الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية في العلاقات الدولية، وسيطر على العالم قرابة نصف قرن، وانهار الاتحاد السوفيتي،

(١) "Samual Huntigton " The Erosion Of American National Interest" Foreign Affairs -Vol.76.No.5.September/October 1997.p.29

(٢) مرهون، عبد الجليل، المفهوم الأمني الخليجي وعقدة العلاقات العربية الإيرانية ،مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، بيروت، العدد(٥٠)، آذار، ١٩٩٦، ص ٥٨.

(٣) العمري، مرجع سابق، ص ٤٣، ص ٤٤.

(٤) عبدالله، عبد الخالق، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد

(٢٩٩)، كانون ثاني ٢٠٠٤، ص ١٤

وظهر ما يعرف برابطة الكومنولث للجمهوريات السوفيتية السابقة قبل زوالها عام (١) ١٩٩١.

ونتيجة انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، فإن ذلك أدى إلى بروز عالم القطب الواحد، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما عبّر عنه الرئيس الأمريكي (جورج بوش) عندما قال: (نحن الذين أنقذنا أوروبا، ووجدنا علاجاً لشلل الأطفال، ووصلنا القمر، ونورنا العالم بثقافتنا، نحن الآن على أعتاب قرن جديد فأى اسم سيعمله هذا القرن، أقول سيكون قرناً أمريكياً^(٢)).

أن التغييرات التي شهدتها النظام الدولي، بانهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، وزوال الخطر الشيوعي عن منطقة الخليج، كل ذلك لم يبعد الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة، ووجدت في احتلال العراق للكويت فرصة ذهبية، للتدخل بالمنطقة، لتصور نفسها أنها المدافع عن الشرعية الدولية، وحقوق الإنسان لتبقي قواتها العسكرية قريبة من آبار النفط الخليجي .

بانتهاء حرب الخليج الثانية، كانت السياسة الأمريكية، قد شهدت عدد من التغييرات إزاء الخليج العربي، ومنطقة الشرق الأوسط ككل، ولقد لخص مارتن انديك، المساعد الخاص للرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، وجنوب آسيا، أهداف السياسة الأمريكية بعد وصول بيل كلينتون للإدارة الأمريكية بما يلي^(٣):-

١. الاحتواء المزدوج للعراق وإيران في الشرق الأوسط.

٢. العمل لتحقيق السلام العربي الإسرائيلي .

٣. وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل .

(١) شكاره، احمد عبدالرزاق، الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، مجلة المستقبل العربي،

بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٧٠)، نيسان ١٩٩٣، ص ٣٤

(٢) النعمي، عبدالجبار، ملامح السياسة الأمريكية في القرن العشرين، مجلة آفاق إستراتيجية، عمان، مركز المستقبل للدراسات

الإستراتيجية، ط١، أيلول ٢٠٠١، ص ١٠٤.

(٣) أبو حاموس ماجدة عودة الله، سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج، عمان،

مديرية المطابع العسكرية، دائرة المكتبة الوطنية، ط١، ١٩٩٦، ص ٧٣

وقد شكلت هذه الأهداف ابرز معالم السياسة الأمريكية في منطقة الخليج، وكانت موجهة لكل من إيران والعراق، وتهدف لضمان تدفق النفط، وضمان تفوق إسرائيل في المنطقة، وضمان حرية الملاحة البحرية والجوية^(١).

ومن جانب العلاقات مع إيران، عملت الولايات المتحدة على عزل إيران إقليمياً وعالمياً، من خلال إقناع دول الخليج بأن إيران، تمثل حالة مشابهة للحالة العراقية، بدءاً من انتهاك حقوق الإنسان، وسعيها لامتلاك الأسلحة النووية، وسياساتها العدائية تجاه إسرائيل، الأمر الذي يشكل خطر على أمن دول الخليج العربي، وعالمياً حاولت إقناع العالم أن إيران حالة مشابهة للحالة السوفيتية، وذلك من أجل احتواء الأصولية الإسلامية، بدلاً من احتواء الشيوعية، وأنه بزيادة الضغوط على إيران، تضعف قدرتها على معارضة التسوية السلمية في الشرق الأوسط، أو تهديد جيرانها من دول الخليج، وعملت الولايات المتحدة على معارضة أهداف السياسة الإيرانية لامتلاك أسلحة نووية، وأسلحة الدمار الشامل التي تشكل تهديد لدول الخليج، وإسرائيل، والمصالح الأمريكية^(٢).

كما قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على إيران بدعوى أنها تطور ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل، ومحاولتها امتلاك السلاح النووي، وتشجيعها للإرهاب، وحاولت الحد من نفوذ إيران في آسيا الوسطى، وممارسة ضغوط عليها في منطقة بحر قزوين، من أجل حرمانها من الاستفادة من ثروات هذه المنطقة، وأثارت خلافات بين دول بحر قزوين في هذه المنطقة الحيوية لإيران، لإضعاف القوة الإيرانية^(٣).

وعمدت الولايات المتحدة إلى تشريع قوانين كان الهدف منها تقييد هامش الحركة الاقتصادية والتجارية أمام إيران، وفي مقدمة هذه القوانين قانون (داماتو)، نسبة للسيناتور الجمهوري الفونس داماتو عام ١٩٩٦، وملخصه فرض عقوبات على الشركات التي لها مصالح مع أمريكا إذا قامت بعمليات تجارية مع إيران تزيد عن أربعين مليون دولار^(٤).

(١) الحمد، جواد، توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط ١، نوفمبر ١٩٩٥، ص ٥٩.

(٢) أبو جاموس، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٣) ابوعمود، محمد سعد، تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٤٧)، يناير ٢٠٠٢، ص ٧٥.

(٤) حمزاوي، عمرو، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد لبنان، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٣٤)، ٢٠٠٦، ص ١١.

وتمثل القضايا التالية مجمل القضايا الخلافية الرئيسية في العلاقات الأمريكية، الإيرانية حسب النظرة الأمريكية^(١).

١. زعم الولايات المتحدة بخروج إيران على القانون الدولي .
٢. رعاية إيران للإرهاب .
٣. عرقلة عملية التسوية بين إسرائيل والعرب، بدعمها حركات المقاومة في فلسطين ولبنان .
٤. تهديد استقرار الخليج .
٥. السعي لتطوير أسلحة دمار شامل .
٦. مسائل حقوق الإنسان، والحريات العامة في إيران .
٧. أما أفكار تصدير الثورة الإيرانية للخارج، فقد تراجعت حدتها في السياسة الأمريكية تجاه إيران، بوصول هاشمي رفسنجاني للسلطة في إيران، وتبنيه سياسة واقعية لتحقيق المصالح الإيرانية.

إذن فإن للخليج العربي حسب هذه السياسات الأمريكية، أهمية كبيرة لم يؤثر عليها، انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الكتلة الشرقية، والاتحاد السوفيتي، وهذه الأهمية تأتي من الثروة النفطية للخليج، ومحاولات الولايات المتحدة من فرض السيطرة المطلقة عليه.

إن استمرارية المصالح الأمريكية الحيوية في الخليج العربي (النفط، موقع الخليج كنقطة اتصال جغرافي مهمة)، لم تدخل إيه تغييرات جوهرية على مضمون السياسة الأمريكية في هذه المنطقة خلال الإدارات الأمريكية المتعاقبة بعد حرب الخليج الثانية، وبقي أمن الخليج العربي مترابطاً بشكل كبير مع المصالح الأمريكية، وبالتالي فإن الولايات المتحدة ستستمر بردع أي اعتداء خارجي، أو داخلي يضر بمصالح الولايات المتحدة، أو حلفائها الإقليميين، وهذه المخاطر متمثلة بالتهديد الإيراني المستمر، وحماية تدفق النفط إلى الأسواق العالمية، وضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل، واتبعت الولايات المتحدة لتحقيق ذلك عدة وسائل من خلال التواجد العسكري، وإجراء مناورات عسكرية وتدريب مشترك مع حلفاء

(١) مزاحم، مرجع سابق، ص ١٧.

الولايات المتحدة في المنطقة^(١).

ومنذ عام ١٩٩١ عقدت الولايات المتحدة عدد كبير من الاتفاقيات العسكرية والأمنية مع دول الخليج، حصلت بموجبها على بنية، ووجود عسكري مكون من قواعد عسكرية، وموانئ، ومنشآت عسكرية، ودفعت دول الخليج العربي إلى الزيادة في نفقاتها العسكرية إلى مستويات كبيرة، حتى تتمكن تلك الدول من زيادة قدرتها الدفاعية الوطنية^(٢).

ولكن بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ قامت الولايات المتحدة بإعادة نشر قواتها بمنطقة الخليج من أجل إعادة بناء نظام امني، يرتبط بالنظام الأمني الذي تسعى إلى تدشينه باعتماد إستراتيجية الهجمات الوقائية، والتي تنطلق من حق واشنطن في توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أية دولة ترى أنها تمثل خطراً للأمن الأمريكي بمفهومه الواسع، حيث تأتي كل من سوريا وإيران على قائمة تلك الدول المرشحة للتعرض لتلك الضربات الوقائية^(٣).

كذلك تبذل الولايات المتحدة جهود كبيرة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعمل على تحسين قدرتها في الدفاع والوقاية من استخدام هذه الأسلحة من قبل الدول المعادية للسياسة الأمريكية، ومن هنا جاء وضع كل من: إيران، وكوريا الشمالية، والعراق، ضمن إطار دول محور الشر، التي تتهم بمحاولة امتلاك مثل هذه الأسلحة.

أن ذلك كله يدل على أن الولايات المتحدة على الرغم من أنها هي الدولة الكبرى الأعظم في العالم، فإنها لا تستطيع التصرف بشكل منفرد في منطقة الخليج العربي، وخاصة ردع دول مثل إيران، لذلك لا بد لها من إنشاء ترتيبات أمنية مع بلدان الخليج العربي، سواء كانت هذه الترتيبات ثنائية، أو جماعية.

أن الولايات المتحدة بإنشائها هذه الترتيبات، والاتفاقات الأمنية مع دول الخليج العربية تهدف إلى إضعاف إمكانيات القوى الإقليمية المعادية للسياسات الأمريكية في المنطقة، خاصة إيران، حيث أنها بعلاقاتها الساخنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، قد تشكل تهديداً كبيراً على الأمن في النظام الخليجي العربي، حيث أن هذا الأمن سيعتمد كثيراً على مستقبل

(١) شكارة، مرجع سابق، ص ٥٢، ص ٥٣.

(٢) عبدالله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج، مرجع سابق، ص ١٣.

(٣) خليل، محمود، إعادة توزيع القوات الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية

والإستراتيجية، العدد (١٥٧)، يوليو ٢٠٠٤، ص ٢٤٧

العلاقات الأمريكية- الإيرانية الساخنة والمتصاعدة، والتي قد تتحول إلى مواجهة عسكرية مسلحة بينهما في أي وقت^(١).

إن أمن شركاء الولايات المتحدة، في منطقة الخليج العربي، هو بالدرجة الأولى مصلحة إستراتيجية مهمة للولايات المتحدة، ووقوع أي عدوان أو اعتداء، أو تهديد، من شأنه أن يغير في توازن القوى في المنطقة، ويهدد تلك المصالح الإستراتيجية.

(١) عبدالله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج، مرجع سابق، ص ٢٢.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران (٢٠٠١ - ٢٠٠٨)

١.٣ العلاقات الامريكية-الايروانية قبل احواء ١١ ايلول ٢٠٠١

بداية لوقا كان لإيران في عهد (الشاه محمد رضا بهلوي ١٩٥٣ - ١٩٧٩)، أهمية كبرى في المجالات الإستراتيجية، والاقتصادية للولايات المتحدة، وكانت إيران شريك تجاري مهم للولايات المتحدة، إضافة لقيامها بدور شرطي المنطقة الحليف للولايات المتحدة، وكان يعتمد عليها بشكل كبير في مقاومة النفوذ الشيوعي للاتحاد السوفيتي، ومنعه من الوصول لمنطقة الخليج العربي، أكثر المناطق حيوية للسياسة الأمريكية، وعليه فقد أسفر سقوط الشاه في عام ١٩٧٩، وقيام جمهورية إسلامية في إيران بقيادة الإمام آية الله الخميني، وما نتج عنها من تطورات مثل احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران بين عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠، وتجميد أرصدة إيران في المصارف الأمريكية، أسفر عن تدهور كبير في العلاقات بين الدولتين، وانقطاع هذه العلاقات في أبريل من العام ١٩٨٠^(١).

وبوفاة الإمام الخميني في حزيران من العام ١٩٨٩، انتهى عصر التعصب الأيدلوجي في السياسة الإيرانية، وبالتالي فإن مجيء هاشمي رفسنجاني، مثل صعود تيار سياسي يوصف بالبرغماتي، وترافق ذلك مع تعديلات دستورية عكست الانتقال من مرحلة توطيد الثورة، إلى ترسيخ المؤسسات الرسمية، وفي النواحي الخارجية الخاصة بمنطقة الخليج، أظهرت القيادة الجديدة في إيران سياسة جديدة تدعو للتضامن مع جيرانها^(٢).

ويعتبر عام ١٩٩١، عام المكاسب بالنسبة لإيران، ففي بداية هذا العام، تم تدمير القوة الإقليمية الوحيدة التي تشكل التهديد الأكبر لإيران، وفي نهاية ١٩٩١ تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهى التهديد الشيوعي للأراضي الإيرانية، ويشهد هذا العام تحولا في وجهة النظر الأمريكية تجاه إيران، حيث فقدت إيران قيمة موقعها الاستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة؛ بسبب تفكك الاتحاد السوفيتي، وإحكام الولايات المتحدة قبضتها على الخليج، وبذلك أخذت إيران مكان العراق، باعتبارها التهديد الوحيد الجدي، للمصالح الأمريكية والغربية في الشرق

(١) مزاحم، مرجع سابق، ص ٦١.

(٢) سلمان، مرجع سابق، ص ١٨٧، ص ١٨٨.

الأوسط، لما لها من صورة سلبية عند الغربيين، فضلا عن امتلاكها برامج عسكرية ضخمة، وترويجها للأصولية الدينية خارج حدودها^(١).

وعلى الرغم من المواقف السابقة لإيران من حرب الخليج الثانية، والتزامها بالحياد، فان سياسة الولايات المتحدة تجاهها لم تتغير، بل على العكس من ذلك فقد تم وضع تصور جديد للتعامل مع إيران، بمقتضى سياسة الاحتواء المزدوج التي أعلن عنها مارتن انديك في عام ١٩٩٣، وعلى الرغم من دعوات الحوار بين الطرفين، فقد بقيت السياسة الأمريكية قائمة على ضرورة عزل إيران، بدعوى أن السياسات السابقة لم تنجح^(٢).

وبمجي الرئيس محمد خاتمي إلى السلطة في إيران عام ١٩٩٧، ظهر تطور جديد في السياسة الإيرانية، قائم على سياسة الانفتاح، وبناء الثقة مع الدول المجاورة، حيث رحبت هذه الدول بالسياسة الإيرانية الجديدة^(٣)، حيث عزز انتخاب الرئيس محمد خاتمي، من احتمالات تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة، ففي مقابلة تلفزيونية له مع شبكة (سي أن أن) الأمريكية في كانون الثاني ١٩٩٨، أشاد فيها بالشعب الأمريكي، واعتذر ضمنا عن احتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران ١٩٧٩-١٩٨٠^(٤).

لقد تحدث الرئيس محمد خاتمي في هذه المقابلة عن حوار الحضارات، وتحدث عن مصاهرة فكرية مع جوهر الحضارة الأمريكية، وبذلك اختار خاتمي خفض التوتر في شؤون إيران الدولية، وتحسين علاقات إيران مع كافة الدول، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية^(٥).

وبدورها قامت الولايات المتحدة بإدراج (منظمة مجاهدي خلق) المعارضة للنظام السياسي في إيران، على قائمة المنظمات الإرهابية، ونددت ببعض عمليات المنظمة داخل إيران، وأكدت الولايات المتحدة أنها لا تعمل على تغيير نظام الحكم في إيران، ووافقت على

(١) مجيد، مرجع سابق، ص ١٨، ص ١٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٩، ص ٢٠.

(٣) اسدي، بيحان، إيران وامن الخليج، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، العدد (١٠٦)، ٢٠٠٢، ص ١٧٣، ص ١٧٤.

(٤) مزاحم، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٥) احتشامي، انوش، النظام الإيراني الجديد: التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٥٨)، ٢٠٠٠، ص ١٨٣.

تصدير قطع غيار طائرات لها، ولم تطبق العقوبات إلى فرضها قانون (داماتو) على بعض الشركات، مثل شركة (توتال) الفرنسية التي تعاملت مع إيران، وأعلنت تقبلها لأي دور إيراني يحافظ على أمن الخليج العربي^(١).

إلا أن الاستجابة الأمريكية لما تحدث به خاتمي عن الولايات المتحدة، كانت محدودة، إذ رحبت الولايات المتحدة بانتخابه، ورحبت بانفتاحه السياسي الداخلي، والخارجي، وأعلنت في خطاب كلاسيكي أنها مستعدة للتفاوض مع إيران لاستئناف العلاقات بين البلدين، ولكن بالمقابل فإن السياسة الأمريكية المتشددة تجاه إيران بقيت على حالها، بل وتم تشديدها، حيث شددت الإجراءات والعقوبات التجارية على إيران، وكذلك على الشركات الأجنبية المتعاملة معها، وأسست إذاعة معادية لإيران في مدينة براغ التشيكية، بتمويل من الكونغرس الأمريكي، وواصلت الولايات المتحدة الرفض لمشروع مرور أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين واسيا الوسطى عبر الأراضي الإيرانية، وهذا كله دفع إلى تعزيز الجناح المتشدد في السياسة الإيرانية بسبب عدم تغيير الولايات المتحدة لسياستها العدائية تجاه إيران، واضطر الرئيس خاتمي إلى محاكاة هذا الخطاب المتشدد داخل إيران، والمندد بالسياسة الأمريكية الموجهة تجاه إيران، مستبعدا بذلك أي تحسن في العلاقات مع الولايات المتحدة في المدى القريب^(٢).

إن العقوبات، والضغط الاقتصادي الأمريكية كان هدفها دائما محاصرة إيران، واحتوائها، وإضعافها اقتصاديا، وعسكريا وخاصة قدرتها على إنتاج أسلحة دمار شامل، حيث تنتظر الولايات المتحدة بقلق شديد لبروز إيران كأكبر قوة عسكرية في منطقة الخليج العربي، بعد تدمير القوة العسكرية العراقية في حرب الخليج الثانية^(٣).

وتحاول الولايات المتحدة التدخل في السياسات الإيرانية، وهو ما يفسر اتهام آية الله خامنئي، المرشد الأعلى في إيران، الولايات المتحدة في افتعال الأزمات السياسية في إيران،

(١) بهي الدين، احمد، العلاقات الإيرانية الأمريكية بين الممكن والمستحيل (تقارير) مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد (١٣٤)، أكتوبر ١٩٩٨، ص ٢٠٣.

(٢) مزاحم، مرجع سابق، ص ٦٥، ص ٦٦.

(٣) محمد، سفير احمد طه، إيران بين التكتلات الإقليمية والتحول الدولي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٢٧)، يناير ١٩٩٧، ص ٢١٣.

وخاصة بعد اعتراف مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة في خطاب لها في آب ١٩٩٩، بحوادث تدخل أمريكي في السياسات الإيرانية في الماضي، وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية تأمل من هذا الاعتراف مد غصن الزيتون إلى أولئك المستعدين في إيران لتحسين العلاقة مع الولايات المتحدة، وتشجيع التيار الإصلاح في إيران، الأمر الذي سبب الشك والريبة لدى العناصر المحافظة^(١).

إن السياسة الإيرانية خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، كانت عبارة عن ردود أفعال موازية لمحاولات الولايات المتحدة فرض عزلة على الجمهورية الإسلامية، وتضمنت هذه الردود إقامة علاقات في آسيا الوسطى، والشرق الأوسط، وأوروبا، أما بالنسبة للجارين الذين يشكلان قلق كبير لإيران، وهما: أفغانستان في الشرق، والعراق في الغرب، فقد كان الموقف الإيراني لهما، موقفا دفاعيا^(٢).

هذه المحاولات الأمريكية لفرض العزلة على إيران واحتوائها، وإن كانت قد تفاوتت بين التحسن والتوتر، فإن الولايات المتحدة ترى أن هناك الكثير من العقبات التي تواجه تطبيع العلاقات مع إيران، منها: اتهام الولايات المتحدة إيران بخروجها على القانون الدولي، ودعم الإرهاب والأصولية الإسلامية على الرغم من تخلي إيران عن فكرة تصدير الثورة الإسلامية، إضافة لعرقلة إيران العملية السلمية بين العرب وإسرائيل، بدعمها حركات المقاومة الفلسطينية، واللبنانية، حيث تعتبر هذه المسألة من المسائل المهمة في سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه إيران، كما تزعم الولايات المتحدة أن إيران تهدد أمن الخليج العربي، بسعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، مما يشكل خطر كبير على المصالح الأمريكية الإستراتيجية، والاقتصادية، وخاصة تدفق النفط إلى الغرب، على الرغم أن الإيرانيين يدعون أن أمن الخليج، واستقراره من المصالح الإيرانية، لأنه المعبر الحيوي والرئيسي للصادرات والواردات الإيرانية، وأما برامج التسليح الإيراني، فيرى الباحثون أن هذه البرامج هي فقط من أجل بناء القدرات العسكرية الإيرانية التي دمرت خلال الحرب مع العراق، ولخلق ردع للعدو العراقي، وإن الإنفاق الإيراني على هذه البرامج، هو أقل من اتفاق العراق، والمملكة العربية

(١) هوليس، روزماي، إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،

العدد (٢٥٨)، ٢٠٠٠، ص ١٧٢.

(٢) هوليس، المرجع نفسه، ص ١٧٥.

السعودية^(١).

ويرى الكثير من الباحثين أن هناك احتمالات لعودة العلاقات الأمريكية الإيرانية إلى سابق عهدها، ومن هذه الاحتمالات، صعود تهديد روسي جديد لمصالح الدولتين في آسيا الوسطى، أو في حدوث تغير جوهري داخلي في أي من الدولتين، أو حدوث تطور في الشرق الأوسط في العلاقات مع إسرائيل، وبانتظار حدوث ذلك فإن العلاقات الأمريكية - الإيرانية ستبقى تراوح مكانها^(٢).

١.١.٣ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١

في ١١ أيلول عام ٢٠٠١، تعرضت الولايات المتحدة لسلسلة من الهجمات بطائرات مدنية تم اختطافها من قبل مجموعة إسلامية راديكالية، وهوجمت بها بعض المراكز الأمريكية، كوزارة الدفاع الأمريكية، (البنتاغون)، في واشنطن، وأبراج مركز التجارة العالمي، في مدينة نيويورك، وبعد فترة وجيزة، تبين للرأي العام الأمريكي، والعالم أن تلك العمليات قام بها راديكاليون إسلاميون من تنظيم القاعدة، واتهمت الولايات المتحدة زعيم تنظيم القاعدة، الشيخ أسامة بن لادن بالمسؤولية وراء التخطيط لتلك الهجمات.

وعلى اثر هذه الهجمات تكيفت السياسة الأمريكية مع هدف قديم جديد، وهو محاربة ما يسمى بالإرهاب الدولي، لتجد في تلك الذريعة الفرصة لتحقيق العديد من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط

إن السياسة الأمريكية التي تم إتباعها بعد أحداث ١١ أيلول، لم تكن سياسة جديدة بقدر ما هي وسيلة جديدة لتحقيق أهداف قديمة، منها التخلص من القوى العالمية المعارضة للسياسة الأمريكية، وكان مجي تيار محافظ للإدارة الأمريكية مع بداية العام ٢٠٠١، هو إيذاناً ببداية تلك المرحلة من أجل تحقيق هذه الأهداف، فأعلنت الإدارة الأمريكية الممثلة بالرئيس جورج دبليو بوش، سلسلة من السياسات على الصعيد الخارجي، كان من أبرزها تقسيم العالم إلى دول للخير، ودول للشر، ووضع كل من إيران وكوريا الشمالية والعراق ضمن إطار دول محور الشر، أي الدول الخارجة على القانون الدولي، وبين السياسات

(١) مزاحم، مرجع سابق، ص ٧١، ص ٧٢.

(٢) مزاحم، المرجع نفسه، ص ٧٣.

الواجب إتباعها لمقاومة هذه الدول.^(١)

ومن اجل الرد المباشر على تلك الأحداث، قامت الولايات المتحدة، وبمساعدة من حلفائها الغربيين، وتحالف الشمال الأفغاني المعارض لحركة (طالبان الأفغانية)، بإسقاط هذه الحركة، ونصبت نظام حامد كرزاي، لتسرع بعد ذلك في الإعداد لاحتلال العراق، بحجة التخلص من أسلحة الدمار الشامل العراقية، ليتم لها ذلك في العام ٢٠٠٣، ثم ممارسة ضغوط كبيرة على إيران، خاصة في مجال البرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي قد يدفع إلى حرب جديدة ضد إيران في أي وقت، من اجل التخلص من آخر القوى المؤثرة المعارضة للسياسة الأمريكية في منطقة الخليج، أكثر المناطق حيوية للولايات المتحدة.

وقبل الدخول إلى مناقشة اثر أحداث ١١ أيلول على العلاقة الأمريكية الإيرانية، لابد من دراسة اثر وصول اليمين المحافظ إلى الإدارة الأمريكية في العام ٢٠٠١، على العلاقة مع إيران، الأمر الذي قد يساعد على فهم السياسة الأمريكية الموجهة لإيران بعد تلك الأحداث.

٢.١.٣ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في عهد المحافظين الجدد

في ٢٠ كانون ثاني من العام ٢٠٠١، وصل إلى الإدارة الأمريكية الرئيسي جورج دبليو بوش، الذي يعتبر من التيار المحافظ في المجتمع الأمريكي، ذلك التيار الذي يميل إلى استخدام القوة العسكرية بشكل كبير في تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

وبمجرد وصوله للإدارة، عين ، جورج دبليو بوش، بعض من الشخصيات الأمريكية المعروفة بيمينها، فلعب ديك تشيني، نائب الرئيس دور المنسق، وكان يعد المستشار الأول للرئيس في مجال السياسة الخارجية، حيث ساعده على تشكيل طاقم الحكومة الأمريكية ، فقد كان سابقا وزير للدفاع في إدارة جورج بوش الأب، وكان من المؤيدين للتدخل الأمريكي في الخليج عام ١٩٩٠، وإخراج العراق بالقوة من الكويت، كما انه عمل مع عدة شركات نفطية

(١) قبيسي،هادي،السياسة الخارجية الامريكية (بين مدرستين :محافظية الجديدة والواقعية)،ردمك ،المدار العربية للعلوم والنشر،٢٠٠٨، ط١،ص ص ٨٠-١١٦.

لها مصلحة في استمرار العلاقات الودية مع دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يدل على اهتمام اكبر بعلاقات أمريكا مع الدول النفطية الخليجية^(١).

أما منصب وزير الخارجية فقد تم إسناده إلى كولن باول، رئيس هيئة الأركان الأمريكية في عهد جورج بوش الأب، وهو من أدار الحرب الأمريكية؛ لإخراج العراق من الكويت على اثر التدخل الأمريكي في الخليج ١٩٩٠، أما منصب مستشار الأمن القومي، وهو من أكثر المناصب الإستراتيجية في الولايات المتحدة، فقد تم تعيين، كوندوليزا رايس، الخبيرة في السياسة الروسية بهذا المنصب، والتي عرف عنها عدم خبرتها الكبيرة في قضايا الشرق الأوسط، وتعتبر رايس بان الإرهاب، من أكثر التحديات وأخطرها على المصالح الأمريكية في الألفية الثالثة^(٢).

وبالإضافة إلى هذه الشخصيات، ادخل جورج دبليو بوش إلى إدارته عدد من السياسيين اليمينيين مثل، دونا لد رامسفيلد، الذي عين وزيرا للدفاع، وبول ولفوتز، وريتشارد بيرل، مسؤول السياسة الدفاعية في البنتاغون، وزلماي خليل زادة، السفير الأمريكي بالعراق، وهم جميعا من التيار اليميني المحافظ^(٣).

وعليه فقد بات ما يميز السياسة الأمريكية في عهد إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، أنها أصبحت خاضعة لهذا التيار المحافظ، الذي يتبنى موقف متشدد، مفاده: أن العالم ينقسم إلى صراع بين الخير والشر، وان من يقف ضد الولايات المتحدة فهو في خندق الأشرار، ويعتبر هذا التيار أن للولايات المتحدة دورا كبيرا في نشر الديمقراطية، وحقوق الإنسان والاقتصاد الحر على النموذج الأمريكي، وقد برز هذا الاتجاه في عهد الرئيس رونالد ريغن، وجورج بوش الأب، ولكن لم يكن له دور كبير في عهد الرئيس بيل كلينتون، ولكن عاد بقوة خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، لتصبح له الكلمة الأولى في تقرير السياسة الأمريكية، ومن هؤلاء، دونا لد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي، ونائبه بول ولفوتز، ومساعدة دوجلاس فيث، ومسئول السياسة الدفاعية في البنتاغون ريتشارد

(١) جرجس، فواز، العرب والانتخابات الأمريكية: استنتاجات ودروس، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٦٤)، ٢٠٠١، ص ١٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٥.

(٣) مدانات، شادي، المشروع الشرق الأوسط، وانعكاساته على النظام العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعه مؤتة، ٢٠٠٦، ص ٦٠.

بيرل، والمسئول عن ملف الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، اليوت ابراهامز، ومستشار نائب وزير الدفاع الأمريكي لشؤون رقابة التسليح، ديفيد وورمر، ورئيس تحرير مجلة (ويكلي ستاندارد)، ويلي كريستول، ومارك غروسمان، نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية، وريتشارد هاس، مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، وروبرت زوليك، الممثل التجاري الأمريكي على المستوى الحكومي^(١).

ومن خلال عبارة (من ليس معنا فهو ضدنا)، اتضح أن الرغبة في السيطرة الأمريكية على السياسة الدولية، لم تعد تعير اهتماما لمشاعر أو مصالح الآخرين من حلفائها، وتتبنى مواقف عدائية صريحة إزاء من يعارضها، والطلب من الآخرين الإذعان لتفسيراتها للحقائق على اعتبار أنها تمتلك الحقيقة المطلقة، مما يجعل العالم مضطرا للانصياع للإرادة الأمريكية، واختلاق المبررات لتصرفاتها وسلوكها^(٢).

ولقد ساهم انهيار الاتحاد السوفيتي في ظهور هذه السياسة المحافظة، فلم يعد لدى الولايات المتحدة عدو توجه له سياسة شمولية كسياسة الاحتواء للنفوذ الشيوعي، هذه السياسة التي وصفت بعد ذلك بسياسة إعادة صنع الحرب الباردة^(٣).

إن النظام الدولي في عهد إدارة جورج دبليو بوش، قد تغير وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول حيث تم تكريس الولايات المتحدة قطبا أحاديا في موازين القوى الدولية، فكان نتيجة تلك الأحداث أن تم تهميش دور الأمم المتحدة، وتجاوزها من قبل الولايات المتحدة بشكل كامل في الحرب على ما يسمى الإرهاب، أما الحالات النادرة التي تدخلت فيها الأمم المتحدة فكانت فقط بدافع من الولايات المتحدة، وخدمة لأهدافها، وبإملاء منها^(٤).

(١) كيالي، ماجد، التحول في الإستراتيجية السياسية الأمريكية من احتلال العراق إلى دعوات التغيير في المنطقة، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد (١١٤)، ٢٠٠٣، ص ٣٧، ص ٣٨

(٢) حميد الدين، عبدالله نقرش وعبد الله، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر: وجهة نظر، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٨٦)، كانون أول ٢٠٠٢، ص ٧

(٣) المرجع نفسه، ص ١١، ١٢.

(٤) الحص، سليم، لبنان والعرب بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر (ملف)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٧٨)، ٢٠٠٢، ص ٧٣.

ونتيجة لذلك فقد ظهرت إستراتيجية التدخل لتحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي عن طريق القوة العسكرية، أما أهداف التدخل فهي متعلقة بالمبادئ التالية^(١):

١. مناصرة الطموحات الداعية للديمقراطية.
٢. إقامة التحالفات ودعمها لمكافحة الإرهاب، والعمل على منع الاعتداء على الولايات المتحدة وأصدقائها.
٣. التعاون مع الآخرين لنزع فتيل الأزمات الإقليمية.
٤. منع الأعداء من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وتهديد الولايات المتحدة وأصدقائها.
٥. إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي عبر الأسواق الحرة.
٦. توسيع التطور الاقتصادي من خلال إنشاء البنية التحتية للديمقراطية، وافتتاح المجتمعات.

لقد استغل الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ من اجل تحقيق الهدف الأمريكي بالانتقال من نظام القطب الواحد إلى نظام جديد، تنفرد فيه الولايات المتحدة باتخاذ القرارات، ورسم السياسات الدولية، دون معارضة من أي دولة، بما يكفل تحقيق المصالح الأمريكية، فكانت أحداث ١١ أيلول الغطاء الشرعي لهذه الأجندة الأمريكية^(٢).

إن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، أجبرت الولايات المتحدة على إعادة تشكيل تحالفاتها، وعلاقاتها الخارجية مع دول العالم، واندفعت بقوة للرد على تلك الهجمات ببناء تحالف دولي يتجاوز التحالفات التقليدية، حيث يغلب عليه الطابع السياسي، ويركز على التعاون الدولي، والتنسيق الإجباري مع الولايات المتحدة، في كافة المجالات لتعقب الإرهاب، وضرب شبكاته، وعلية فقد أجبرت العديد من الدول، من خلال ضغوط دبلوماسية، وسياسية، واقتصادية للرضوخ للسياسة الأمريكية في الحرب على الإرهاب، وعملت على إضفاء طابع مؤسساتي على أيدلوجية وسياسة مكافحة الإرهاب، من خلال مؤسسات دولية خاضعة للنفوذ الأمريكي، مثل: حلف شمال الأطلسي ومنظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الثمانية وغيرها، كما استخدمت الأمم المتحدة في إضفاء شرعية على سياسة

(١) كيالي، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢) غليون، برهان وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٥، ص ٢٦.

مكافحة الإرهاب، وفرضت مفهوم واحد للإرهاب خاص بها، وهو المفهوم الذي يتحرك وفقا للمصالح الأمريكية، ويسمح لها بإدراج كل أعمال العنف الموجهة لها، ضمن دائرة (الأعمال الإرهابية)، حتى وان كانت هذه الأعمال لها ما يبررها، أو إنها مشروعة من قبل قواعد الشرعية الدولية^(١).

٣.١.٣ السياسة الخارجية الأمريكية والموقف الإيراني من أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١

قبل وقوع هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، والولايات المتحدة تمارس ضغوط متتالية على إيران، بعضها سياسي، وبعضها إعلامي، وبعضها اقتصادي، وان كان في كثير من الحالات يتضح بان الهجوم العسكري هي الخطوة التالية، وان المسألة فقط مسألة وقت، وساعد على ذلك، الأحداث التي تلت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، مثل التورط العسكري الأمريكي في أفغانستان، والوضع في العراق، وموقف إيران من الاحتلال الأمريكي للعراق، برفض هذا الاحتلال، وعدم تأييده، الأمر الذي أثار إشكاليات كبيرة للولايات المتحدة في العراق^(٢).

إن وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول، أدى بالولايات المتحدة على ضرورة الرد المباشر على تلك الأحداث، فكانت أفغانستان أولى محطات هذا الرد، وفيما يتعلق بإيران فقد اتضح لواشنطن إنها لا تستطيع تجاهلها، في مرحلة الإعداد للحرب على أفغانستان نظرا لموقع إيران الاستراتيجي في هذه المنطقة، حيث بادرت إيران إلى إدانة هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ على الولايات المتحدة، وأعلنت استعدادها للمشاركة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وردت الولايات المتحدة على ذلك برسالة شكر إلى طهران على هذا الموقف حيث رأى كولن باول، وزير الخارجية الأمريكية أن هناك إمكانية للتعاون مع إيران لمكافحة الإرهاب^(٣).

وعلى فقط استغلت طهران هذه الفرصة الذهبية، من اجل تغيير نظام طالبان في أفغانستان، المعادي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وترميم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومنع أي منافس لها من توسيع شقة الخلاف الإيراني - الأمريكي، وقد فرض هذا

(١) الهزاط، محمد، الأهداف الجديدة للسياسة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة شؤون عربية، العدد (١١٤)، ٢٠٠٣، ص ١٦٩.

(٢) راشد، إيران وواشنطن.... حسابات متداخلة وضغوط متبادلة، مرجع سابق، ص ١٦٣.

(٣) أبو عامود، مرجع سابق، ص ٧٩.

الاتجاه نفسه في إيران من أجل التعاطي مع التطورات الإقليمية والدولية بعد أحداث ١١ أيلول، وخاصة في الأزمتين الأفغانية-العراقية^(١).

لقد تعاونت إيران مع الولايات المتحدة في حربها على أفغانستان على الرغم من وجود خلافات داخلية بين التيار المحافظ، والتيار الإصلاحية الذي يترأسه الرئيس محمد خاتمي، فقد انتقد وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني، موقف الرئيس محمد خاتمي المتساهل مع الهجمات الأمريكية ضد أفغانستان، وتجاهل المشاعر المناهضة للولايات المتحدة في العالم الإسلامي، ومثله فعل قائد الحرس الثوري الإيراني، رحيم صفوي، كما نقلت ذلك وكالة الأنباء الإيرانية في ١٥/١٠/٢٠٠١، أما مرشد الثورة، فتحدث أمام أهالي مدينة أصفهان الإيرانية في ٣٠/١٠/٢٠٠١، إن إيران تشجب الإرهاب بجميع أشكاله، ولكن تعارض الحملة الأمريكية على أفغانستان، وانتقد من يدعون إلى محادثات مع الولايات المتحدة، على اعتبار أن تلك المحادثات تؤدي فقط إلى تحقيق المصالح الأمريكية^(٢).

لقد كان الموقف الإيراني تجاه الحرب الأمريكية على أفغانستان مبني على أمرين: إما الاكتفاء بالتنديد بالسياسة الأمريكية في مهاجمة أفغانستان، وإغفال أمنها القومي في التعرض لدولة مجاورة، وأما التدخل لحفظ مصالحها حتى وان تقاطعت مع المصالح الأمريكية، وعليه ففي الحالة الأولى لم تقف إيران موقف المتفرج على تهوي نظام طالبان الحاكم في أفغانستان، ولم تكفي بالتنديد بالعمليات العسكرية الأمريكية، بل أعلنت الدعم المباشر لتحالف الشمال الأفغاني المعارض لحركة (طالبان)، الذي اسقط فيما بعد هذه الحركة، تحت غطاء القصف الجوي الأمريكي، ولولا هذا التحالف لما كان بإمكان الولايات المتحدة إتمام مهمتها في أفغانستان على أكمل وجه، وقد أكد على هذا الدور الإيراني في أفغانستان، هاشمي رافسنجاني، حيث بين أن الدور الإيراني كان مباشرا في العمليات العسكرية، وأنه لولا هذا الدور لما سقطت كابول نفسها، إضافة لذلك فقد شاركت إيران نفسها في مؤتمر بون لتشكيل حكومة (ما بعد طالبان) قبل بدء العمليات العسكرية الأمريكية، وساهمت في نجاح هذا المؤتمر، من خلال نفوذها لدى بعض الجماعات الأفغانية^(٣).

(١) عتريسي، طلال، إيران إلى أين، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٧٨)، كانون ثاني ٢٠٠٣، ص ٢٨.

(٢) عتريسي، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٣) عتريسي، المرجع نفسه، ص (٣٠ - ٣٢).

ويمكن تفسير هذا الموقف الإيراني من الحملة الأمريكية على أفغانستان، من أجل إيجاد مؤطىء قدم لها في أفغانستان والتخلص من نظام طالبان المعارض للتوجهات الأيدلوجية الإيرانية.

وعلى الرغم من ذلك كانت الولايات المتحدة تتهم إيران قبل أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، بأنها من الدول التي تدعم الإرهاب الدولي، وبالرغم من التحول المحدود للرؤى الأمريكية تجاه إيران، إلا أن هناك خلاف واضح بين واشنطن وطهران حول تعريف ماهية الإرهاب، والكيفية التي تتم مكافحته بها، حيث ترى طهران أن مكافحة الإرهاب يجب أن تتم فقط من قبل الأمم المتحدة، ومع ذلك فقط بقي حد أدنى من الاتفاق بين الدولتين يتمثل في عدم انخراط إيران في التحالف الدولي، مما يوضح لنا موقف الحياد الإيجابي الذي تبنته إيران تجاه هذه الحرب، فلم تضع العراقيل أمام التحرك الأمريكي، وأبقت على حدودها مع أفغانستان مغلقة، مشكلة بذلك الضغط على (حركة طالبان الأفغانية)، وفتحت أجوائها أمام المساعدات الأمريكية الإنسانية لأفغانستان^(١).

٤.١.٣ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وملف الإرهاب بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١

إن التحول الحذر في السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، كان يحمل العديد من الاحتمالات في المستقبل؛ نظرا لوجود خلافات كثيرة بين وجهات نظر الطرفين، إضافة لضغوط اللوبي الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة تجاه أي تحسن في العلاقات الأمريكية - الإيرانية، حيث تعتبر إيران من وجهة النظر الإسرائيلية، أكثر مصادر التهديد لأمنها القومي^(٢).

ومن الخلافات الكثيرة في العلاقات الأمريكية الإيرانية، مسألة الإرهاب، حيث تتهم الولايات المتحدة إيران بدعم الحركات الإرهابية المناوئة للمصالح الأمريكية، فعلى الرغم من تجاوز الإدارة الأمريكية مع إصلاحات التيار الإصلاحى الإيراني المتمثل بالرئيس محمد

(١) أبو عامود، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ٧٩.

خاتمي، جاء تجديد وضع إيران على قائمة الدول الراعية للإرهاب، متضمناً رسالة أمريكية بعدم كفاية إدارة جورج دبليو بوش من كافة إصلاحات تيار الانفتاح في إيران^(١).

وهذا الاتهام لإيران نابع من دعم إيران بعض الحركات الإسلامية في المنطقة، مثل حزب الله اللبناني، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة (الجهاد الإسلامي) الفلسطينييتين، حيث أن هذه الحركات توفر لإيران فرصة لتحسين صورتها الداخلية، وموقفها التفاوضي، إلا أنها تشكل عبئاً أمامها لتحسين علاقاتها مع الغرب، وبالذات المجاورة، فأصبح التأثير المتناقض لهذه الحركات مصدر لانعدام الاستقرار والانسجام في سياسة إيران الخارجية، وتساهم هذه الحركات الإسلامية في المنطقة، في تعزيز موقع إيران عن طريق ثلاثة أمور^(٢):

١. تعزيز الموقف التفاوضي لإيران .
٢. محاولة إضفاء الشرعية على مفهوم الإسلام كأيدولوجية للدولة الإيرانية.
٣. إيجاد أهداف إستراتيجية جديدة.

إن علاقة إيران بهذه الحركات كانت تحقق لإيران مصالح مهمة عندما كانت تسيير بالتوازي مع مصالح الغرب، كحالتي: الحركات الشيعية التي تدعمها إيران في العراق، وحركات المعارضة الشمالية في أفغانستان، وكانت إيران تدفع ثمنها باهظاً عندما كانت هذه الجماعات تقدم بأعمال تعتبر أعمال إرهابية من وجهة النظر الدولية، وفي كثير من الحالات كانت علاقة إيران معها تؤدي إلى خلق صورة سلبية لإيران أمام الغرب، حيث أن الاستقطاب الإسلامي، وتنصيب إيران نفسها زعيمة له، جعل الغرب يماثل بين الخطر الإيراني، والخطر الإسلامي، ومادام الترابط قائماً بين إيران وتلك الحركات فإنه ليس بوسع إيران تطبيع علاقاتها مع الغرب بشكل عام، ومع الولايات المتحدة بشكل خاص^(٣).

(١) النابلسي، محمد، العلاقات العربية - الإيرانية بعد الحرب الأفغانية، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٠٩)، ٢٠٠٣، ص ١٨٦، ص ١٨٧.

(٢) النابلسي، العلاقات العربية - الإيرانية بعد الحرب الأفغانية، مرجع سابق، ص ٢١.

(٣) أحمد، هوشنك أمير، إيران والتهديد الإسلامي: المقاربة الإسرائيلية الجديدة، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، العدد (٢٧)، ١٩٩٤، ص ٢٢، ص ٢٣.

وتجدر الإشارة انه لا يمكن التعرض للعلاقات الأمريكية - الإيرانية دون الإشارة إلى إسرائيل كطرف ثالث، بتشجيعها واشنطن واستعدادها على إيران، وهو دور تقليدي لإسرائيل تجاه اغلب الدول الإسلامية، حيث تقوم إسرائيل بتحفيز الكونغرس الأمريكي، والإدارة الأمريكية، على اتخاذ مواقف عدائية تجاه إيران، مستغلة في ذلك الملف النووي لإيران، الذي يعتبر من أكثر مسائل الخلاف حاليا في العلاقات الأمريكية - الإيرانية، على حساب ملفات أخرى، مثل: العلاقة مع (تنظيم القاعدة)، والملف العراقي رغم أهميتها للولايات المتحدة، وقابليتها للتوظيف، لتصعيد الضغوط الأمريكية، والقيام بعمل عسكري ضد إيران، بخلاف الملف النووي الإيراني، الذي يعتبر أكثر أهمية لإسرائيل منه لواشنطن، بسبب التهديد المحتمل لهذا البرنامج على أمن إسرائيل^(١).

فنتيجة لهذه الخلافات الكبيرة، وأبرزها الاتهام الأمريكي لإيران بتطوير أسلحة دمار شامل، وبالتوازي مع التصورات الجديدة للإدارة الأمريكية برئاسة جورج دبليو بوش، القائمة على جعل الإرهاب الدولي أول، واططر مصادر التهديد، فان الولايات المتحدة قد وضعت لنفسها مهام وأهداف جديدة .

وأولى هذه المهام، يتمثل في ضرب الحركات التي تعتبرها واشنطن حركات إرهابية، وعلى رأسها تنظيم القاعدة، الذي يعد أخطرها حسب النظرة الأمريكية، وذلك باستخدام الأسلوب العسكري، فكان التدخل الأمريكي في أفغانستان، والإطاحة بحكومة حركة طالبان الأفغانية أولى الحلقات في هذه الحرب الجديدة، أما الهدف الأخر فكان في تغيير الأنظمة الديكتاتورية، التي تدعم الإرهاب إما بشكل مباشر، أو التي يمثل وجودها دعما للإرهاب، حيث أن وجود هذه الأنظمة في العراق، وإيران، وكوريا الشمالية، هو الذي جعل هذه الدول، في مفهوم الإدارة الأمريكية الحالية، محورا للشر يجب مواجهته ، بسبب مواقفها العدائية للسياسة الأمريكية^(٢).

إن الانقلاب الحقيقي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، جاء عندما وصف الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، كل من إيران، العراق، وكوريا الشمالية بدول محور الشر في خطاب الرئيس (حالة الاتحاد أمام الكونغرس

(١) راشد، إيران في مواجهة الضغوط الخارجية، مرجع سابق، ص ١٥٥ .

(٢) علوى، مرجع سابق، ص ٦٩ .

في ٢٩/١/٢٠٠٢)، وأصبحت السياسة الأمريكية تتطرق في مواقفها تجاه إيران من هذا المفهوم، وذلك على الرغم من تعاون إيران مع الولايات المتحدة في حربها على ما يسمى الإرهاب، خاصة خلال الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان، حيث تبرعت بمساعدة الأمريكيين، العاملين في الحملة، إذا تعرضوا للمصاعب، وسمحت للطائرات الأمريكية بالهبوط في المطارات الإيرانية في الحالات الطارئة، وفي نقل الإمدادات العسكرية للأراضي الأفغانية، ودعمت (تحالف الشمال الأفغاني المعارض) في الوصول للسلطة في أفغانستان، حتى أن وزير الدفاع الأمريكي، دونالد رامسفيلد، قد تحدث أن ضباط إيرانيين تعاملوا جنباً إلى جنب مع الضباط الأمريكيين، ومع قوات التحالف الشمالي ضد طالبان، وتنظيم القاعدة^(١).

وبالنسبة للإدارة الأمريكية، فإن إيران، بتوجهاتها الأيدلوجية، الداخلية، والخارجية تصلح لأن تكون عضواً بارزاً في المفهوم الأمريكي، (محور الشر)، ومرشحة بشكل كبير لأن تكون، ثاني المحطات في الحملة الأمريكية ضد دول محور الشر بعد العراق، فإيران تمتلك احتياطي نفطي كبير، ومن الناحية الأخرى تشكل تهديد كبير لحلفاء الولايات المتحدة في الخليج العربي، وتشكل تهديداً كبيراً لعملية التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، وتدعم حزب الله اللبناني، أي أنها تدعم الجماعات التي تعتبرها الولايات المتحدة جماعات إرهابية، وانتهاكات حقوق الإنسان وهو من الأمور التي تلوح به واشنطن دائماً ضد أي دولة تعارض سياستها في العالم^(٢).

وقد استمرت الولايات المتحدة بتوجيه اتهامات لإيران بدعم الإرهاب، بعد انتهاء الحملة الأمريكية على أفغانستان، حيث اتهم وزير الدفاع الأمريكي، دونالد رامسفيلد، في ٢٤/٦/٢٠٠٣ إيران بأنها على صلات وثيقة مع تنظيم القاعدة، وإنها تقوم بإيواء الجماعات الإرهابية، وإعلانه بأن مركز عمليات القاعدة قد انتقل من باكستان لإيران بعد أن أعلنت إيران أن لديها معتقلين من القاعدة على أراضيها، كذلك اتهمت الولايات المتحدة إيران إنها تدعم الحركات المناوئة لحكومة حامد كرزاي التي تساندها الولايات المتحدة في أفغانستان، مثل: دعمها للحزب الإسلامي الذي يتزعمه القائد الأفغاني قلب الدين حكمتيار، مما يجبر

(١) البرصان، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية، مرجع سابق، ص ٣٥

(٢) حمادة، أمل، إيران والشرق الأوسط الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(١٥٢)، كانون ثاني ٢٠٠٣، ص ١٣٥، ص ١٣٦.

الولايات المتحدة على خوض حرب عصابات ضد هذه الجماعات، ويصعب دورها في الأراضي الأفغانية^(١).

إن الموقف الأمريكي من إيران بعد أحداث ١١ أيلول، كان قد تحدد بعد طرح إيران عدد من المواقف منها^(٢):

١. ردة الفعل السريعة لإيران بالانتديد بالهجمات.
٢. تفهم الولايات المتحدة لعدم إمكانية إيران الانضمام للتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب.
٣. الحالة الاجتماعية الداخلية في إيران، فبالرغم من تعاطفها مع أفغانستان، فإنها ليست معادية للولايات المتحدة، خلافا للحالة الاجتماعية داخل المجتمعات العربية.
٤. نظرة الإيرانيين لأوضاعهم من الناحيتين الاقتصادية، والاجتماعية، على أنها نتائج لقصور داخلي، وليست وليدة عناصر خارجية.
٥. نظرة الإيرانيون لحكوماتهم أنها تتمتع بالاستقلالية السياسية.
٦. نزوع الراديكالية الشيعية الإيرانية إلى الانطواء على النفس .
٧. حضور الفكر الديني دائما في مجال السياسة الخارجية الإيرانية، وخاصة دور المرشد الأعلى.

ونتيجة لذلك فإن الولايات المتحدة لم تكن تتوي مواجهة إيران بعد أحداث ١١ أيلول مباشرة، حيث يعتقد الأمريكيون انه بالرغم من وجود قومية معادية للولايات المتحدة داخل قوى الأمن، ومعسكر حراس الثورة الإيرانية، فإن أمريكا لا تواجه مقاومة فكرية وسياسية على مستوى المجتمع الإيراني، إضافة لذلك فإنه بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، انحسرت الدعوات المعادية لإيران داخل الولايات المتحدة، وحلت مكانها دعوات مناهضة العرب، وذلك كله مع نظرة جورج دبليو بوش، وإدارته لإيران أنها خارج نطاق الشرق الأوسط، وإنها في

(١) تاير، برادلي، أ، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد أحداث أيلول، بيروت، مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية، ترجمة عماد فوزي شعبي، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية،الدار العربية للعلوم، ط١، ٢٠٠٤، ص٥١، ص٥٢.

(٢) الكك، فيكتور، أمريكا والشرق الأوسط: وجهة نظر، مجلة شؤون الأوسط ، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد(١٠٥)، ٢٠٠٢، ص١٢٥، ص١٢٦

الأغلب تدخل ضمن آسيا الوسطى، الأمر الذي يفسر بعض الدعوات للحوار مع إيران، على اعتبار أنها تشكل قوة دعم مقاومة للتوجهات الروسية^(١).

إذن إن رؤية السياسة الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، أصبحت تنطلق من ضرورة تغيير النظام الدولي، وتغيير قواعد إدارة العلاقات الدولية، وتغيير بعض أنظمة الدول التي تشكل وحدات النظام الدولي، لما يكرس أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام الدولي، وهذه الرؤية: لا تقر بسياسة الاحتواء، ولا بتوازنات القوة، ولا باستراتيجيات الردع ولا تقدر القواعد القانونية التي قام عليها النظام الدولي؛ وبالتالي فإن إسقاط نظام طالبان في أفغانستان، ونظام الرئيس صدام رحمه الله في العراق، ومن قبلهما نظام ميلوسوفيتش في يوغسلافيا، يعتبر تدخل محمود لدى الأمريكان، فذلك يحقق تحسن في صورة حقوق الإنسان في أفغانستان، فضلا على إسقاط الأنظمة الديكتاتورية التي تقف ضد الحرية، والديمقراطية، كما في العراق، ويوغسلافيا، وكذلك فقط خدم المصالح الأمريكية التي قد يصيبها ضرر كبير بوجود نظاماً شيوعية مثل كوريا الشمالية، أو نظاماً ديكتاتورية مثل العراق أو نظاماً إسلامية شمولية، مثل إيران، وعلية تحولت الولايات المتحدة، من سياسة الحفاظ على الأمر القائم، إلى قوة تتبنى التغيير في النظام الدولي، فأولى لبنات هذه التغيير: تغيير الأنظمة الديكتاتورية المعادية للمصالح الأمريكية، وعلى رأسها الأنظمة الحاكمة في دول محور الشر كما تحددها تلك الرؤية^(٢).

إن الحرب على الإرهاب ستستمر بعد أحداث ١١ أيلول، مادام أن الإدارة الأمريكية بقيادة جورج دبليو بوش مازالت تعتبرها أولوية وطنية، وما دام معظم الأمريكيين يعتقدون أن خطر تكرار تلك الهجمات مازال مستمرا^(٣).

إن موقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ضوء الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، قضية متشعبة، ومتداخلة، فمثلا تعتبر الولايات المتحدة أن علاقة إيران بحزب الله تندرج تحت هذا الإطار كونها تصنف الحزب ضمن التنظيمات الإرهابية، وهي نظرة أمريكية تنطبق على موقف طهران من بعض التنظيمات الأخرى، مثل حركة المقاومة

(١) ألكك، مرجع سابق، ص ١٢٨، ص ١٢٩.

(٢) علوى، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٣) بيارت، بيتر، الحرب على الإرهاب: التباس المصطلح وضبابية المهمة، صحيفة الرأي الأردنية، عمان، العدد (١٣٣٣٣)، ٤/٤/٢٠٠٧، ص ٣٢.

الإسلامية (حماس)، وتنظيم الجهاد الإسلامي في فلسطين، أما تنظيم القاعدة، فمنذ أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، والولايات المتحدة تعتبره الهدف الرئيسي للحملة الأمريكية على ما يسمى الإرهاب؛ نتيجة للجوار الجغرافي الإيراني مع أفغانستان، وهروب بعض قيادات القاعدة لإيران، الأمر الذي دفع واشنطن إلى اتهام إيران بإقامة علاقة مع التنظيم ودعمه، وحاولت الولايات المتحدة تصعيد الموقف مع إيران في أعقاب الحرب على أفغانستان، ثم حاولت تكراره بعد احتلالها للعراق ٢٠٠٣^(١).

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق استمرت الولايات المتحدة باتهام إيران بدعم الإرهاب، من خلال مساندة الحركات الشيعية في العراق، وتقديم السلاح لها، وما زال هذا الاتهام من أكبر محددات العلاقات الأمريكية - الإيرانية حتى الوقت الحاضر.

إن الصراع الأمريكي مع إيران يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتطلعات النووية الإيرانية، ومسألة الحرب على الإرهاب، باعتبار إيران إحدى الدول التي ترعى، وتدعم الإرهاب، وحسب رؤية الرئيس جورج دبليو بوش، من المستبعد أن تتوصل الولايات المتحدة إلى اتفاق مع إيران حول برنامجها النووي، دون الحديث عن ملف الإرهاب، الذي تركز عليه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية، الأمر الذي يجعل خيارات الولايات المتحدة في التعامل مع إيران محدودة جداً، إذا استمر التركيز على مسألة رعاية إيران للإرهاب^(٢).

وأخيراً يمكن النظر إلى الصراع بين الولايات المتحدة وإيران، على أنه انعكاس، ولو جزئياً للصعود في مستوى القوة الإيرانية الإقليمية، متزامناً مع الصعود للقوة الأمريكية على المستوى الدولي، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانهيار القوة العراقية، إضافة لذلك فإن الاستعداد النفسي للأمريكيين والإيرانيين للمطالبة بالتفرد بتجربتهم الثقافية، والتاريخية، يتداخل مع صعود قوتها على المستويين الإقليمي والدولي، مما يؤيد الحديث عن احتمال النزاع المؤجل بينهما.

(١) راشد، إيران في مواجهة الضغوط الخارجية، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٢) ينارت، مرجع سابق، ص ٣٢.

٢.٣ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وملف العراق ٢٠٠٣

بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وبعد وضع كل من إيران، وكوريا الشمالية، والعراق ضمن مفهوم دول محور الشر الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، بدأت حلقة جديدة في السياسة الأمريكية، تتمثل في ضرورة القضاء على أنظمة الحكم المعارضة للمصالح الأمريكية، فكان العراق أولى محطات هذه المرحلة بسبب تداعي القوة العسكرية العراقية، ولوجود قرارات دولية قد تمكن الولايات المتحدة من تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالعراق، ومنذ تلك الأحداث بدأت طبول الحرب الأمريكية تجاه العراق؛ لتغيير النظام العراقي، وإزالة التهديد الأول للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج، وعليه قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة بريطانيا بمهاجمة العراق واحتلاله في ٩/٤/٢٠٠٣، وهو الأمر الذي سيكون له تبعات وانعكاسات على مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران.^(١)

١.٢.٣ الموقف الإيراني من الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣

لقد شهد الموقف الإيراني من الاستعدادات الأمريكية لاحتلال العراق تداخلاً بين وزارتي الدفاع والخارجية الإيرانيين، فوزير الخارجية الإيراني، كمال خرازي، أكد رفض إيران لأي عمل عسكري أمريكي ضد العراق، وقال أن بلاده ستلتزم الحياد في حالة غزو أمريكي للعراق، وبالمقابل صرح الأميرال علي شمخاني، وزير الدفاع الإيراني، إن إيران لن تغامر بمواجهة عسكرية بين العراق والولايات المتحدة، كذلك أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية، محمد رضا أصفهاني، إن بلاده لن تبقى على الحياد في حال شن عمل عسكري أمريكي ضد العراق، الأمر الذي زاد من غموض الموقف الإيراني، واتضح من ذلك بان حياد إيران في الحرب المقبلة ضد العراق هو حياد إيجابي، يتمثل في بذل كل الجهود للحيلولة دون غزو أمريكي للعراق، ولكن ذلك الحياد على الجانب العسكري ليس مطلقاً، خاصة إذا تعرضت إيران لعمل عسكري أمريكي^(٢).

لقد حرصت إيران من خلال هذا الموقف على تجنب أي مواجهة مع العراق، حتى ولو كانت إعلامية، أو سياسية، وهذا الموقف عبرت عنه إيران في ردها على اتهامات نائب

(١) cook.jonathan.Israel and the clash of civilization.des2008.p79-102

(٢) ادريس، محمد السعيد، إيران والخليج واحتمالات العدوان الأمريكي على العراق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية العدد (١٥٠)، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ١٠٥، ص ١٠٦.

الرئيس العراقي، طه ياسين رمضان، خلال لقائه مع وفد نقابي أردني في بغداد، عندما تحدث على أن الأطماع الإيرانية في المنطقة لا تقل عن الأطماع الأمريكية، والبريطانية، فكان موقف إيران ما جاء على لسان وزير خارجيتها، كمال خرازي، حيث صرح للإذاعة الإيرانية انه يجب على السلطات العراقية أن تكف عن مفاخرة مصير شعبها، وتفادي إطلاق تصريحات معادية لإيران^(١).

أما بخصوص موقف إيران أثناء الاستعدادات الأمريكية لغزو العراق، فقد كان متأرجحاً بين الموقف الداخلي الإيراني ممثلاً بالتفاعلات التي تجري على الساحة الإيرانية الداخلية بين التيار المتشدد، والتيار الإصلاحية، فكان الموقف الإيراني ينطلق بين خيارين، إما مواكبة واشنطن في حرب العراق، وعدم الخوض في مغامرة عسكرية غير محسوبة النتائج في دعم العراق، فالتزمت إيران سياسة حياد إيجابي تلتزم بموجبها بمعارضة النوايا الأمريكية لاحتلال العراق، وموقف عسكري غير منحاز لأي من الطرفين، والى جانب التهديد التي صدرت عن إيران في تجنب أي مواجهة مع الولايات المتحدة، حرصت إيران على إظهار جدية كبيرة في التصدي لأي نوايا عدائية من جانب الولايات المتحدة ضد إيران، فقد صرح وزير دفاعها على شمخاني، إنه إذا اخترقت الولايات المتحدة الخطوط الحمراء، فإن ذلك سيخلق لها عواقب وظروف خطيرة في المنطقة، ولكنه في الوقت نفسه أوضح أن بلاده لا ترغب بالمواجهة^(٢).

إن الرغبة الإيرانية في تدعيم وجودها في منطقة الخليج عبر نزع أسباب التوتر مع العراق، وتقوية العلاقات مع الدول العربية في منطقة الخليج، والحد من النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة، جميعها أسباب تكمن وراء الرفض الإيراني للغزو الأمريكي للعراق، فإيران تدرك أن الغزو الأمريكي للعراق، سيكون مقدمة للاعتداء عليها، وسيؤمن وجود عسكري أمريكي في العراق، ويكون مقدمة لترتيبات أمنية قد تسمح لإسرائيل بان تتواجد بالقرب منها، ولذلك فإن إيران تأخذ بعدد من المحددات في موقفها منها، المستقبل المتوقع للعراق بعد الغزو، وأثره على المصالح القومية الإيرانية، والعلاقة مع الولايات المتحدة وشكل هذه العلاقة في حالة العدوان على العراق ما بين المواجهة أو التعاون، ومدى التنسيق مع الدول العربية المجاورة تجاه الغزو الأمريكي للعراق، والموقف من النظام الجديد بعد هذا الغزو، هذه

(١) ادريس، مرجع سابق، ص ١٠٦، ص ١٠٧.

(٢) ادريس، المرجع نفسه، ص ١٠٨، ص ١٠٩.

المحددات المعقدة فرضت قيود وضغوط كبيرة على صانع القرار السياسي الإيراني، وفرض درجة عالية من الغموض في الموقف الإيراني، وجعلت الموقف الإيراني من الغزو الأمريكي للعراق يتأرجح ما بين حياد عسكري، وتجنب الدخول في مواجهة مع طرفي النزاع، وحياد ايجابي، وهو الرفض المطلق لهذا الغزو^(١).

وعندما اندلعت العمليات العسكرية الأمريكية البريطانية ضد العراق، التزمت إيران بهذا الحياد، فعلى الرغم من قيامها في بداية الأزمة بتسهيل خروج عناصر من المعارضة العراقية لحضور مؤتمر لندن ٢٠٠٢/١٢/١٣، الذي عقد بموافقة أمريكية، واستضاف رموز من المعارضة العراقية المتواجدة في إيران، مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وفيلق بدر الجناح العسكري التابع له، إلا أنها وفي مرحلة لاحقة أعلنت أنها لن تسمح باستخدام أراضيها في أية عمليات عسكرية لأي من الطرفين، وأغلقت حدودها مع العراق، ومارست درجة كبيرة من ضبط النفس في مواجهة بعض الأخطاء الأمريكية البريطانية، داخل الحدود الإيرانية، كما طالبت بإنهاء الحروب على الفور، متأسفة بذلك مع الوضع الداخلي الإيراني، المتمثل في تنظيم المظاهرات المننددة بتلك الحرب، ومطالبة بوقفها، ومهاجمة السياسات الأمريكية في المنطقة.

٢.٣.٢ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد احتلال العراق ٢٠٠٣

خلال الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، وما سبقه من تصعيد أمريكي للموقف مع العراق، ومطالبتها دول العالم بما فيها إيران، بمساندة تحركاتها تجاه بغداد، نجحت إيران من الخروج من تفاعلات الأزمة والغزو، وبداية الاحتلال، دون أن تتغمس فيها، ومع ذلك يبقى موقفها أقل من الحد الأدنى لدى الولايات المتحدة، فمجرد السكوت، وعدم دعم النظام العراقي ليس كافياً أمريكياً؛ الأمر الذي أدى إلى ممارسة الولايات المتحدة ضغوط على إيران، من أجل استخدام ورقة الشيعة العراقيين: وهي ورقة مهمة وداعمة لإيران، وليس العكس، فالنفوذ الإيراني لدى الشيعة في العراق، يعني -بالنسبة لإيران- التأثير فيه، وليس التأثير به، وبالتالي فإنه على الرغم من كون الملف العراقي واحد من قضايا الضغوط الأمريكية على إيران، فإنه بالمقابل وسيلة ضغط إيرانية على الولايات المتحدة، مما قد يؤدي إلى ممارسة الولايات المتحدة ضغوط أخرى، كي توقف إيران تدخلها في الشأن العراقي، وتتوقف عن دعم

(١) ادريس، مرجع سابق، ص ١٠٤، ص ١٠٥.

الحركات الشيعية التي تسبب الفوضى في العراق، بما يتناسب مع رغبات الإدارة الأمريكية^(١).

إن الضغوط الأمريكية التي تمارس على إيران في موضوع الملف العراقي محدودة، لأن من وجهة النظر الأمريكية إن الموقف الإيراني كان قد تم استكشافه قبل الغزو للعراق، وخاصة خلال فترة التصعيد السياسي والدبلوماسي بين الولايات المتحدة والعراق، والتي استمرت حتى بدأ العمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق في ١٩/٣/٢٠٠٣، وقد شهدت الفترة التي أعقبت استتباب الأمور للقوات الأمريكية في العراق، اتصالات ومشاورات أمريكية- إيرانية تمت في جنيف منتصف العام ٢٠٠٣، ورغم توقفها وعدم وضوح ما أسفرت عنه، فإن علاقات الولايات المتحدة بإيران، لم تصل حد الخلاف الجذري، خاصة فيما يتعلق بمستقبل العراق ودور الشيعة فيه، وهذا ما يمكن تفسيره بأنه رغبة إيرانية في عدم استعداء الولايات المتحدة، خاصة وأن الضغوط الأخيرة عليها في مجال برنامجها النووي، كانت كفيلة بتهميش الملفات الأخرى ولو مرحلياً، حيث انه يتصاعد الضغوط على إيران في مجال برنامجها النووي، نلاحظ مرونة إيرانية في الشأن العراقي، فاعترفت بمجلس الحكم الانتقالي العراقي في ١٧/١٠/٢٠٠٣، وهو المجلس الذي انشأ بعد الغزو الأمريكي للعراق، حيث صرح عضو مجلس الحكم الانتقالي العراقي آنذاك، جلال الطالباني، أن إيران تعاونت في المجال الأمني مع العراق، بمراقبة حدود البلدين، وفي المجال الاقتصادي بمد بعض خطوط النفط^(٢).

إن الاحتلال الأمريكي للعراق قد أفرز أهدافاً جديدة بالنسبة لإيران، ويمكن القول أن مصلحة إيران العليا هي الحيلولة دون ظهور العراق كقوة إقليمية منافسة لإيران مرة أخرى، وهذه المصالح الإيرانية في العراق، ساهمت في بلورة إستراتيجية إيرانية ذات ثلاثة أبعاد هي: التشجيع على الديمقراطية من خلال الانتخابات (كوسيلة لإفراز حكم شيعي)، وخلق درجة من الفوضى داخل العراق لإحداث اضطراب، والحصول على نفوذ داخل العراق عن طريق الحركات الشيعية الموالية لإيران، ومن هنا يمكن بلورة الأهداف الإيرانية نتيجة الغزو الأمريكي للعراق في الحفاظ على الوحدة الوطنية العراقية ومن هنا جاءت فكرة دعم مطالب الفيدراليات في العراق، وخاصة بالنسبة للأكراد بالحيلولة دون حدوث تقسيم للعراق، والهدف

(١) راشد، إيران في مواجهة الضغوط الخارجية، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٢) راشد، المرجع نفسه، ص ١٥٦.

الأخر هو دعم فكرة قيام حكومة عراقية مركزية قوية للحفاظ على وحدة العراق، وضعيفة في مواجهة إيران، والهدف الثالث من اجل احتواء المشروع الأمريكي في العراق، وتوريط الولايات المتحدة في حرب استنزاف داخل العراق من اجل ردعها عن فكرة تغيير النظام الإيراني، وهذا السبب يكشف عن دعم إيران لسياسة الفوضى المسيطر عليها في العراق، ويدعم سياسة التفاهم بين أعوانها في العراق، وسلطات الاحتلال الأمريكي، وهذه السياسة المزدوجة لإيران هي التي شجعت هاشمي رفسنجاني، رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام في إيران، على أن يرد على سؤال حول موقف إيران من سياسة الحصار الأمريكي المفروضة على إيران من كل الاتجاهات، في السخرية من هذا الرأي حيث قال: (من الذي يحاصر من)^(١).

وتعلم الولايات المتحدة أن إيران تمارس ضدها حرب إنابة في العراق، كما يستخدم السوريون (حزب الله) ضد إسرائيل، حيث تحاول استخدام الشيعة العراقيين ضد الولايات المتحدة، وهذا لا يحدث إلا من خلال دوله مجاورة ضعيفة، حيث يمكن تحقيق ذلك بجعل العراق دولة لا مركزية، وبحالة من الفوضى بدرجة قليلة، فما يدور في أذهان القادة الإيرانيين ، هو أن يكون لهم نفوذ على الحكومة العراقية، وهذا أمر تحتاجه إيران كثيرا بالنظر إلى العواقب الوخيمة للمواجهة الأمريكية-الإيرانية المحتملة^(٢).

وعلى الرغم من الاتهامات الأمريكية المتكررة لإيران باستخدام ورقة الشيعة العراقيين، ورغم النفي الإيراني لذلك، فإن الولايات المتحدة تتوقع أن تتحول الساحة العراقية إلى ميدان حرب ضدها إن هاجمت إيران، فهي معنية بالتدقيق في رد الفعل من بعض القوى الشيعية العراقية، في حال مهاجمة إيران، لا سيما أن إيران ساهمت لحد كبير في تأسيس، وتوفير الدعم لهذه القوى^(٣).

ويتوقع الكثيرون أن إيران لن تتدخل في تناول الملف الشيعي في العراق، على اعتبار أن إيران ليست بهذا الحجم من الغباء للدخول في مواجهة مفتوحة مع الولايات المتحدة، وقد حدد مسئول إيراني محافظ، بإيجاز إطار هذه العلاقة، واصفا إياها بأنها ليست فرضا

(١) المعايطه، صالح، المصالح والأهداف الإيرانية في العراق، صحيفة الرأي الأردنية، عمان، العدد(١٣٣١٨)، ٢٠٠٧/٣/٢٠٠٧، ص٤٣.

(٢) فريش، هيلين، بعد حرب العراق (حلقة نقاشية)، ندوة مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٢٩٤)، آب ٢٠٠٣، ص١٢٣.

(٣) Hass.Richard.The New Middle East.Foreign Affairs.Vol 85.Nov/Des.2006.p8

كالصلاة، ولا حراما كالخمر، وهو أمر يفرض دلالات: فالمحافظون الذين فازوا في الانتخابات التشريعية السابقة لمجلس الشورى الإسلامي، (البرلمان في إيران)، في ٢٠/٢/٢٠٠٤، لن يتيحوا الفرصة للقوى الدولية المتربصة بهم، خاصة الولايات المتحدة، من استدراجهم نحو المواجهة، وسط دعوات دولية كبيرة حول ملف إيران النووي، ومكافحة ما يسمى الإرهاب، ونشر الديمقراطية على الطريقة الأمريكية^(١).

وبدورها فإن الولايات المتحدة، وإن كانت تطالب بإشراك السنة في العملية السياسية في العراق، فإنه في ظل رفض الأطراف السنوية الانسحاق وراء المشروع الأمريكي، فإن الولايات المتحدة سوف تتجه إلى حكومة شيعية، لكنها تخشى أمور عده منها: أن الشيعة في العراق سيفرضون جمهورية إسلامية مماثلة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأنهم في المدى البعيد سيقعون تحت تأثير النفوذ والسيطرة الإيرانية، وإن هذه الحكومة الشيعية لن تستطيع أن توحد العراق، وسعيها لتقسيم العراق إلى ثلاثة أقسام منفصلة، وهذه النتائج الثلاثة تشكل تهديد كبير للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة القائمة على تحقيق توازن بين القوتين العراقية، والإيرانية، فواشنطن لا تريد أن ترى إيران قوة إقليمية لا يردعها رادع، وإنما تريد أن يعود العراق إلى ممارسة دورة التقليدي في ردع الطموحات الإيرانية^(٢).

ويدرك الإيرانيون أنه يجب أن يكون لهم قدر كبير من النفوذ على الشيعة العراقيين؛ لتحقيق مأربهم قبل أن يتمكن السنة في العراق من تنظيم أنفسهم، وهذا هو الإطار الذي يفسر معظم الصدمات التي تدور في العراق بين الولايات المتحدة وإيران، وعلى الرغم أن الملف النووي الإيراني من المسائل المهمة بين الطرفين، إلا أن الملف العراقي يشكل أهمية كبيرة، ويعتبر من المسائل الشائكة المفروضة على الطرفين، حيث تسعى إيران إلى تأمين حدودها الغربية، وإن تكون القوة الإقليمية المؤثرة والمهيمنة في المنطقة، وبالمقابل فإن الأمريكيين يستطيعون التعاون مع نظام حكم شيعي في العراق، ولكن استبعاد السنة كلياً من العملية

(١) عبدالرحمن، أميرة، إيران من الإصلاحين إلى البنائين، انتكاسة أم تحقيق للحلم؟ مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، العدد (١٥٦)، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ١٣٢.

(٢) فريدمان، جورج، مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد (٣١٤)، إبريل ٢٠٠٤، ص ٨٤.

السياسية في العراق، هو من الأمور التي لا تريدها الولايات المتحدة، وهذا يفسر سر التهديدات الأمريكية لإيران باستمرار، على الرغم من صعوبة وضعها في العراق حالياً^(١).

إن هذه الاتهامات الأمريكية لإيران بالتدخل في العراق، لم تكن فقط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وإنما جاء بعضها أثناء العمليات العسكرية ضد العراق، فقد ردد وزير الدفاع الأمريكي السابق، دونالد رامسفيلد، ولأكثر من مرة اتهامات لإيران بأنها تقدم مساعدات عسكرية للعراق، وأنها فتحت حدودها لعبور عسكريين لمساعدة الجانب العراقي، وهو ما حدا بالطرف الإيراني، إلى تنظيم مظاهرات شعبية عارمة ضد العمليات العسكرية الأمريكية، بعد قلة الاهتمام الشعبي الذي استمر لمدة أسبوع من بدء تلك العمليات العسكرية^(٢).

فالقلق الأمريكي من النفوذ الإيراني في العراق، لا يقتصر فقط على النواحي السياسية الإستراتيجية في تشكيل دولة إسلامية مماثلة للجمهورية الإسلامية الإيرانية في العراق، وليس فقط في الجوانب الأمنية من تهديد للوجود العسكري الأمريكي، وإنما في النواحي الاقتصادية.

فالتعاملات الاقتصادية بين كل من العراق وإيران بعد الاحتلال الأمريكي، وفي ظل حكومة شيعية تتحول الآن نحو التكامل الوثيق، حيث تتدفق البضائع الإيرانية على الأسواق العراقية، كما تتطلع المدن العراقية إلى إيران للحصول على خدماتها الأساسية، كما أن هذه التجارة بين الطرفين تكاد تكون في اتجاه واحد من إيران إلى العراق، وهذا ما توجس منه الأمريكيون الذين أصبحوا يفرضون الكثير من الرقابة والتدقيق على تلك التعاملات، وتعتبر صفقة النجف (وهي محاولة محافظة النجف العراقية التعاقد مع شركة إيرانية لبناء مطار في المدينة)، أكبر دليل على القلق الأمريكي من تلك التعاملات الاقتصادية بين إيران والعراق، حيث تم إعاقته هذه الصفقة من قبل وزارة المواصلات العراقية، بسبب الضغط الذي مارسه الأمريكيون على الوزارة^(٣).

(١) فريدمان، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٢) حمادة، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٣) وونج، ادوارد، قلق أمريكي..... إيران تسيطر على الاقتصاد العراقي، صحيفة الرأي الأردنية، عمان، العدد (١٣٣١٧)، ٢٠٠٧/٣/١٩، ص ٤٨.

وعلى الرغم من هذا القلق الأمريكي من النفوذ الإيراني في العراق، فإن الولايات المتحدة قد أشارت أكثر من مرة، ومن خلال المؤتمرات التي عقدت في دول جوار العراق، والتي ناقشت الأوضاع في العراق، كالمؤتمر الذي عقد في بغداد في ١٠/٣/٢٠٠٧، بأنها لا تمنع في إجراء محادثات مع كل من سوريا وإيران، إذا رغبت تلك الدولتان في تحقيق الاستقرار في العراق، حيث تحدث ديفيد ساتر فيلد، منسق وزارة الخارجية الأمريكية المسؤول عن العراق، انه إذا تمت مفاتحة الأمريكيين من جانب السوريين أو الإيرانيين لمناقشة أي قضية متعلقة بالعراق، فإن الولايات المتحدة على استعداد لتلبية تلك الرغبة، وهو ما أكده السفير الأمريكي السابق في العراق، زلماي خليل زادة، في انه لا يمانع في لقاء المسؤولين الإيرانيين والسوريين للتأكيد على المواقف الأمريكية بشأن إيجاد سبل وضع حد لأعمال العنف في العراق، ولكنة أكد على ضرورة وقف الدعم الإيراني للمليشيات الشيعية العراقية التي تهدد استقرار العراق، ووقف تزويد المسلحين العراقيين بالأسلحة، وهي أمور مهمة، ولها الأولوية بالنسبة لأية محادثات أمريكية-إيرانية مستقبلية بشأن العراق^(١).

إن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أن إيران من الدول التي ترفض التكيف مع السيطرة الأمريكية الأحادية على العالم، غير انه مع نشوء بيئة إستراتيجية جديدة بعد هجمات ١١ ايلول ٢٠٠١، يحتمل استهداف إيران بإستراتيجية الحرب الوقائية للولايات المتحدة، الأمر الذي أعطى الاتجاه الإصلاحية في إيران قوة لفكرتهم بعدم التصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية، من منطلق عدم مصلحة إيران بهذا التصادم، ومصحتها من التخلص من النظام العراقي، وعدم قدرتها على منع شن الحرب على العراق، فمضمون الموقف الإيراني هو العمل بسياسة الحياد الإيجابي، حيث يحدد أسلوب هذه السياسة، بالتكيف مع الشرعية الدولية، وتأكيد الدور الإقليمي لإيران في آسيا، ومنطقة الخليج، وتحقيق أكبر قدر من المنفعة، والتصلب في إظهار استقلالها عن الغرب، وقد أدت هذه الفرضيات بإيران اعتماد مبدأ (القدرة على امتطاء حصانين في وقت واحد)، الذي يلاءم بين ثوابت الإستراتيجيات الإيرانية، وبين متغيرات التكتيك تجاه أي موقف، فسياسة الحياد الإيجابي منعت إيران من التورط في مواجهة مع الولايات المتحدة، بسبب تخوفها من الاستهداف الأمريكي، ومن هنا انفتحت الاتجاهات

(١) نقلا عن صحيفة الرأي الأردنية، مؤتمر العراق يلتئم لتجنب الحرب الأهلية، زادة لا يمانع في لقاء المسؤولين الإيرانيين والسوريين،

عمان، العدد(١٣٣٠٨) ١٠/٣/٢٠٠٧، ص ٢١.

الإيرانية على قاعدة مزدوجة، تتمثل بامتلاك قوة ردع مناسبة، وقادرة على منع الولايات المتحدة من مهاجمة إيران، وتفادي التورط مع الولايات المتحدة^(١).

إن وضع إيران في مثلث محور الشر من قبل إدارة جورج دبليو بوش، يعكس قمة التضاد بين البلدين، ويوضح أنهما يقفان على طرف نقيض بشأن وجهات النظر والمصالح، فالأمريكيون يعرفون أن إيران ليست كالعراق، وأن هناك تباين كبير بينهما، والقاسم الوحيد المشترك بين العراق وإيران في زاوية المصالح الأمريكية، هي أن كل من الدولتين يشكل خطر كبير على أمن إسرائيل^(٢).

إن الهدف المركزي من احتلال العراق بالنسبة للولايات المتحدة: هو خلق شرق أوسط تخنفي فيه أية ممانعة للسياسة الأمريكية في المنطقة، وبالمقابل تشكل إيران معارضة قوية وواضحة ليس فقد لهذا المشروع الأمريكي، وإنما لكافة الأجندة، منها عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل^(٣).

إن الغزو الأمريكي للعراق، خدم مصالح إيران القومية، فقد قدم لها العراق على طبق من ذهب، ودشن نفوذها الإقليمي من خلال تواجدها الواضح على الساحة العراقية، بفضل التركيبة السكانية السياسية، والحزبية، والطائفية للسلطة الجديدة في العراق، الأمر الذي ضاعف المخاطر الأمنية على إسرائيل الحليف الأقوى للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، التي تعتبر إيران أكبر تهديد على أمنها ووجودها، في ظل استحواذ قضية الملف النووي لإيران على اهتمامات الإستراتيجية الإسرائيلية^(٤).

وأخيراً فإن الملف العراقي، يلعب دور مهم في مسار العلاقات الأمريكية الإيرانية في الفترة الراهنة، حيث يسهم بجميع تطوراته السلبية والإيجابية في تشكيل صورة عن هذه العلاقات، حيث يعاني الاحتلال الأمريكي للعراق، من مصاعب ومشكلات كثيرة، ولإيران

(١) باروت، محمد جمال، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً، ودولياً، ندوة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٠٢)، كانون ثاني ٢٠٠٤، ص ٤٤، ص ٤٥.

(٢) القلم، محمود سريع، العراق الجديد والشرق الأوسط: إيران والتداعيات النظرية، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، العدد (١١١)، ٢٠٠٣، ص ٧٣.

(٣) الحروب، خالد، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على خريطة القوى بالمنطقة، مجلة شؤون عربية، العدد (١١٣)، ٢٠٠٣، ص ١١.

(٤) الدعج، هائل ودعان، تأثير الانسحاب الأمريكي من العراق على إسرائيل، صحيفة الرأي الأردنية، عمان، العدد (١٣٣٤٨)، ٢٠٠٧، ص ٣١.

نصيب كبير في هذه المشاكل، وبالمقابل فإن الاحتلال الأمريكي للعراق بالنسبة لطهران يعتبر خطر استراتيجي، حيث ترى إيران أن هذا الاحتلال تم في ظل إدارة أمريكية يغلب عليها تيار معادي لإيران، ويصنفها دولة إسلامية غير موالية لواشنطن، ومعادية لإسرائيل، حيث تنطلق إيران من هذا التصور في تعاطيها مع الاحتلال الأمريكي للعراق، والذي لم يقلل من الاستفادة الإستراتيجية من إسقاط أكبر الأنظمة المعادية لها في المنطقة (نظام الرئيس صدام حسين رحمه الله في العراق)، وانتقال العراق إلى مرحلة جديدة تشتمل حالة من التنوع والتعدد، وربما اللامركزية، مما يعني دور كبير للشريعة، وبالتالي دور قوي، ومؤثر لإيران^(١).

٣.٣ الولايات المتحدة الأمريكية والملف النووي الإيراني

لقد شكل انتخاب جورج دبليو بوش لولاية ثانية في الولايات المتحدة الأمريكية في الثاني من نوفمبر ٢٠٠٤، والذي كان قد أطلق تعبير محور الشر، الذي شمل كل من العراق وإيران، وكوريا الشمالية، وانتخاب محمود حمدي نجاد في ٢٤/٦/٢٠٠٥، وهو من التيار المحافظ الإيراني، شكل ذلك بيئة خصبة لتزايد التوتر في العلاقات الأمريكية-الإيرانية، وخاصة بعد انتهاء الولايات المتحدة من الحلقة الأولى من محور الشر، وهو العراق، وذلك باحتلاله في العام ٢٠٠٣، ثم جاء الملف النووي الإيراني، ليشكل أكبر الذرائع للولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة ضغوط كبيرة على إيران، حيث ما زالت الولايات المتحدة تعتبر هذا الملف من أكثر الملفات الساخنة، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، والذي قد يشكل ذريعة كبيرة لها، لتوجيه ضربة عسكرية لإيران، كحلقة أخرى في حلقات محور الشر، حيث تشير اغلب الدلائل أن إيران ستكون المرحلة التالية للولايات المتحدة، بعد احتلال العراق.

١.٣.٣ القدرات النووية لإيران

إن إيران من الدول الرئيسة التي وقعت على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) عام ١٩٦٨، وصادقت عليها في العام ١٩٧٠، حيث أكدت جميع التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية التزام إيران وبرامجها النووية بهذه المعاهدة، وقامت إيران

(١) راشد، إيران وواشنطن .. حسابات متداخلة وضغوط متبادلة، مرجع سابق، ص ١٦٢.

في عام ١٩٧٤، وبالتعاون مع مصر بصياغة قرار حول جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية^(١).

ويرى البعض أن لدى إيران برنامج نووي قديم يعود لعام ١٩٥٧، عندما وقعت مع الولايات المتحدة على اتفاقية تعاون لإنشاء مفاعل طهران النووي للأبحاث، وكانت أولى خطوات تنفيذ هذا البرنامج النووي في العام ١٩٧٤، عندما أعلن الشاه عن قيام مؤسسة الطاقة النووية، ولكن هذا البرنامج توقف بعد انهيار نظام الشاه في عام ١٩٧٩^(٢)، بينما يرى البعض الآخر أن هذا البرنامج قد بدأ عام ١٩٧٤، إبان عهد الشاه، حيث وقع في ذلك العام اتفاقية تعاون نووي مع الحكومة الفرنسية، والتي جعلت بموجبها إيران شريكة مع فرنسا في برنامج يتخصص في عمليات تركيز اليورانيوم^(٣).

وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩، دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة من الجمود حتى منتصف الثمانينات، وذلك بسبب العزلة الدولية على إيران، وقيام العراق بضرب المواقع والمنشآت النووية الإيرانية أثناء الحرب بين الدولتين، وأدت تطورات تلك الحرب إلى حدوث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي لإيران عموماً، وفي البرنامج النووي خصوصاً، حيث وجدت القيادة الإيرانية أنه من الضروري أن تهتم بإعادة إحياء البرنامج النووي لها، والحصول على دعم خارجي في هذا المجال^(٤).

وبعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية، وتآزم علاقات إيران مع الولايات المتحدة، بدأت طهران في النظر ببرنامجها النووي بحيوية ونشاط، من خلال تفعيل محطة (بوشهر) النووية الإيرانية، وبمساعدة روسية، حيث تدعى أن تلك المحطة هي لتوليد الطاقة النووية للأغراض السلمية فقط، ومن أجل الأغراض المدنية، وتوليد الكهرباء، على الرغم من توفر الطاقة الرخيصة وبغزارة، فهي تمتلك ثالث أكبر احتياطي نفطي، وثاني أكبر احتياطي من

(١) خلاف، تميم هاني، القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات

السياسية والإستراتيجية، العدد (١٤٢)، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٥٠.

(٢) عبد الله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج، رجع سابق، ص ٢٣.

(٣) خلاف، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٤) حمدي، رشا، موقف إدارة بوش من البرنامج النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية

الإستراتيجية، العدد (١٥٢) أبريل ٢٠٠٣، ص ٣٠٩.

الغاز الطبيعي، القابل للإنتاج والاستعمال والتصدير للأسواق الخارجية لأكثر من مائة سنة قادمة^(١).

وقد حاولت إيران الحصول على الدعم الخارجي لبرنامجها النووي من عدة مصادر، ف وقعت مع باكستان اتفاقية (لتدريب المتخصصين من المنظمة الإيرانية للطاقة النووية)، كما قامت بتقوية علاقاتها مع الصين في المجال النووي، وحصلت على ثاني أكسيد اليورانيوم من الأرجنتين عن طريق شركة من الجزائر، كما استفادت من حالة تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيائه إلى جمهوريات، وأخذت الكثير من جمهورية كازاخستان، التي كانت متخصصة في تصنيع اليورانيوم، ثم لجئت لاحقاً إلى التعاون مع روسيا، مما شكل نقلة نوعية لبرنامجها النووي، حيث وفرت لإيران احتياجاتها من المفاعلات النووية، وأدى إلى إبرام اتفاقية مع روسيا لإتمام مفاعل بوشهر الإيراني في الثامن من يناير عام ١٩٩٥^(٢).

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية ١٩٩١، ولدت قوة دفع كبيرة لإيران لزيادة تسليحها بصفة عامة، والتسلح النووي بصفة خاصة، حيث أصبح الباب مفتوحاً أمام السياسة الإيرانية لإعادة إثبات نفسها كقوة إقليمية، خاصة مع انهيار قوة العراق، مشكلة بذلك القوة الأكبر في الخليج^(٣).

ويمكن إجمال الدوافع الإيرانية للحصول على القدرات النووية فيما يلي^(٤):

١. تأكيد الاعتماد الذاتي الدفاعي لإيران، وتأكيد نجاح الثورة فيما لم يصل إليه الشاة.
٢. تحقيق التكافؤ النووي مع بعض دول المنطقة (إسرائيل، وباكستان).
٣. دعم المكانة الإقليمية والدولية لإيران .
٤. استمرار الوجود العسكري بالقرب من إيران، مع عدم ضمان القدرة على استمرار تدفق الأسلحة التقليدية لمواجهة أي عدوان، مع إحساسها بمحاولات عزلها، بسبب وقوعها

(١) عبدالله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج، مرجع سابق، ص ٢٣، ص ٢٤.

(٢) حمدي، مرجع سابق، ص ٣٠٩.

(٣) أبو جاموس، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٤) عبد الحليم، احمد، خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٧١) أيلول ٢٠٠١، ص ١٣٤، ص ١٣٥.

بالقرب من قوى نووية من ثلاث جهات من الشمال: روسيا وأوكرانيا، وروسيا البيضاء وكازاخستان، ومن الغرب: إسرائيل، ومن الشرق: الهند، وباكستان .

لقد ساعد إيران معاودة برنامجها النووي عدد من العوامل يمكن إجمالها بما يلي^(١):

١. رخص التسلح النووي نسبياً، وإمكانية القدرة النووية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية بتكلفة اقتصادية قليلة نسبياً.
٢. استغلال المادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار النووي (NPT)، (الاستخدام السلمي للطاقة النووية)، لبناء قدرات نووية عسكرية.
٣. استمرار تجاهل العالم، عدا العرب للقدرات النووية الإسرائيلية، وعدم انضمام إسرائيل لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وعدم قدرة العرب على إنتاج القنبلة النووية لغاية الآن.
٤. تكييف التكنولوجيا النووية لصالح التنمية المستقبلية لإيران واستغلالها لإنتاج الطاقة، نظراً لعدم الاستمرار في الاعتماد على النفط، وقد رد الغرب على هذه النقطة تحديداً، بأن إيران لا تحتاج لذلك بسبب امتلاكها مخزون كبير من النفط والغاز.
٥. اعتناق الولايات المتحدة لسياسة الاحتواء المزدوج لكن من العراق وإيران، وذلك عقب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، حيث اعتبر ذلك بمثابة إنذار موجهة لإيران.

أما معوقات البرنامج النووي الإيراني فيمكن إجمالها بما يلي^(٢):

١. العامل الاقتصادي: حيث تعاني إيران من دين خارجي كبير، وارتفاع نسبة السكان، وبطالة عالية، كما مثل الحظر التجاري المفروض على إيران من الولايات المتحدة، عنصراً مهماً في تقليص نشاط إيران التجاري، وحرمانها من العملات الصعبة، وتصدير منتجاتها للخارج، كما سجل الاقتصاد الإيراني تفاوت كبير، بسبب اعتماده بشكل رئيسي على النفط وأسعاره.

(١) عبد الخليم، مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٢) خلاف، مرجع سابق، ص ١٥٢.

٢. سياسة الاحتواء الأمريكية، حيث تقوم الولايات المتحدة بمجهودات دبلوماسية مكثفة، وفي جميع المحافل الدولية، لإقناع هذه الدول، لا سيما روسيا والصين، بالامتناع عن تزويد إيران بالمواد الأساسية اللازمة في المجال النووي.

٣. صعوبة الحصول على المواد النووية، حيث تعاني إيران من نقص كبير في المواد القابلة للانشطار، والتي بدونها يصعب إنتاج القنبلة النووية، وتسعى إيران للحصول عليها من دول الاتحاد السوفيتي السابق، أو من خلال السوق السوداء، وتعاني إيران من صعوبة بناء التجهيزات، أو المرافق للوقود النووي، وسعت إلى الصين لمساعدتها في ذلك، على الرغم من الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لإعاقة وصول تلك الخبرات لإيران.

ويقول المسؤولون الإيرانيون دائماً أن البرنامج النووي لبلادهم مخصص فقط للأغراض السلمية وليس له أي طابع عسكري، ويتحدثون على أن إيران من الدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، حيث أوضح وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر ولايتي، أن إيران تؤمن بأنه على جميع دول المنطقة أن توقع هذه المعاهدة، وأضاف أن عدم توقيع إسرائيل عليها يشكل تهديدا لاستقرار المنطقة وأمنها الإقليمي^(١).

كما سمحت إيران لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة النووية بتفتيش المواقع النووية الإيرانية، كما حصل في عام ١٩٩٢، حيث قام مفتشو الوكالة، بتفتيش ستة مواقع نووية إيرانية، وسمحت بعمليات تفتيش مماثل في العام ١٩٩٣، حيث تم تفتيش اثني عشر موقعا أثرت حولها الشكوك، وأكد المفتشون أنهم لم يشاهدوا أي أنشطة نووية غير سلمية، مؤكداً بذلك تقارير الوكالة الدولية من التزام إيران بشروط وضوابط الوكالة، ومؤكدين على ما جاء على لسان ممثل إيران في الوكالة الدولية، على استعداد إيران دائماً للتعاون مع مفتشي الوكالة فيما يتعلق بمنشأتها النووية^(٢).

وقد توجت إيران تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة النووية بتوقيعها على البروتوكول الإضافي لمعاهدة الحد من إنتاج وانتشار الأسلحة النووية، وذلك بعد مهلة لإيران بالتوقيع على

(١) لطيفيان، سعيدة، الانتشار النووي في الشرق الأوسط: تقويم إيراني للمخاطر والقيود، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (٤١)، حزيران ١٩٩٥، ص ٦٥.

(٢) كاظمي، بهرام إخوان، مسار العلاقات الإيرانية - السعودية، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (١٠٢)، ٢٠٠١، ص ٢٠٠.

البروتوكول من قبل مجلس الحكام في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٣١/١٠/٢٠٠٣، وقد صادقت إيران على هذا البروتوكول، بعد محادثات طويلة مع الدول الأوروبية، وكان التصديق نتيجة حوارات طويلة بين الإصلاحيين والمحافظين في إيران، وبعد توصل إيران على أن ذلك يجنبها مبدأ الحروب الاستباقية الأمريكية، خاصة بعد احتلال العراق، حيث رأى التيار الإصلاحي الحاكم آنذاك في إيران أن التصديق هو أفضل وسيلة لتجنب الضغوط الدولية عليها، خاصة الأمريكية^(١).

٢.٣.٣ الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني

إن تركيز إيران على تطوير قدراتها النووية، قد تجلب لها مزيداً من العزلة والمناعب مع الولايات المتحدة، ودول الجوار والمجتمع الدولي ككل، خاصة أن إيران لا تسمح بمبدأ التفيتش المفاجئ من قبل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فواشنطن ترى أن محطة (بوشهر) تستخدم اليورانيوم الذي يمكن تخصيبه، واستخدامه لإنتاج الأسلحة النووية، كما تخشى من وجود أسلحة دمار شامل على مقربة من أكبر مخزون نفطي في العالم، وهي غير مستعدة وبدعم من اللوبي الإسرائيلي لفكرة امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية، التي يكتنفها الغموض كما تشير وثائق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فهذا الأمر غير مسموح من قبل أمريكا وأوروبا، فإيران ما تزال ضمن إطار محور الشر الذي أشار له الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، ولذلك فانه في ظل إصرار إيران على الخيار النووي، واستمرارها في تحدي ما تسميه إيران الشيطان الأكبر (الولايات المتحدة)، وإصرار واشنطن على عدم السماح لطهران السير في هذا الخيار، فان المواجهة بينهما أمر حتمي^(٢).

وتنتقل الولايات المتحدة الأمريكية من معارضها للبرنامج النووي الإيراني من إطار الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج من خلال إظهار التزام واضح بأمن هذه المنطقة، فهي تسعى جاهدة لكبح المغامرات السياسية، والعسكرية لإيران، بمنع حصولها على أسلحة متقدمة، خصوصاً أسلحة الدمار الشامل، والعمل على التوصل لإجماع بين الولايات المتحدة وحلفائها، وشركائها، حول الحاجة لاحتواء إيران، ومواجهة أعمال التخريب، والإرهاب التي ترعاها، حسب الرأي الأمريكي، حيث أثار التقرير الصادر عن وزارة الدفاع

(١) موسوي، سيد حسين، إيران والبرنامج النووي: أبعاد داخلية وخارجية، مجلة شؤون الأوسط، بيروت مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (١١٢)، ٢٠٠٣، ص (٥-٧).

(٢) عبد الله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج، مرجع سابق، ص ٢٤.

الأمريكية في مايو عام ١٩٩٥، أن منطقة الشرق الأوسط، من المناطق المهمة التي تبرز فيها الحاجة إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث يشير التقرير إلى سعي بعض الدول في المنطقة، كإيران للحصول على تلك الأسلحة^(١).

وبناء على ما سبق تقوم الولايات المتحدة بممارسة ضغوط دبلوماسية وقانونية على إيران إضافة للضغوط السياسية والعسكرية، والمقصود بالضغوط الدبلوماسية هنا: الإطار الدولي الممثل للأمم المتحدة، سواء الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو مجلس الأمن الدولي، فضلا عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تجتمع فيها الجوانب القانونية، والدبلوماسية، والسياسية للصراع الدائر بين واشنطن وطهران، حيث تتخذ التحركات الأمريكية في هذا المجال شكلا محددا، وهو التهديد بتحويل الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن، الأمر الذي يسمح للولايات المتحدة بإصدار قرارات دولية تشكل رادعا لإيران في المضي قدما في برنامجها النووي، ورفع الشرعية على برنامج إيران النووي، أو ربما الحصول على تحويل دولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يسمح لها بتوجيه عمل عسكري لإيران لمنعها من امتلاك الأسلحة النووية، وإرغامها على الانصياع لإرادة المجتمع الدولي القاضية بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل^(٢).

وقد عملت الولايات المتحدة على نقل ملف البرنامج النووي الإيراني من وكالة الطاقة الذرية، إلى مجلس الأمن، من خلال التنكير بخطورة هذا الملف في المحافل الدولية ذات الصلة بموضوع البرنامج النووي الإيراني، خاصة في اجتماعات قمة دول الثمانية، إضافة لإثارة المسألة مع الدول المعنية بهذا الملف كروسيا الاتحادية^(٣).

وبالفعل نجحت الولايات المتحدة في نقل ملف إيران النووي لمجلس الأمن، حيث تم فرض عدد من القرارات الدولية عليها، لمنعها من المضي قدما في برنامجها، ومن هذه القرارات القرار رقم (١٦٩٦) الصادر بتاريخ ٢٣/٧/٢٠٠٦، والقرار رقم (١٧٣٧)، الصادر بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٦، والتي أقرت عدد من العقوبات على إيران في المجال

(١) الحمد، مرجع سابق، ص ٦٤، ص ٦٥.

(٢) راشد، إيران وواشنطن، حسابات متداخلة وضغوط متبادلة، مرجع سابق، ص ١٦٣.

(٣) لاريجاني، علي، البرنامج النووي الإيراني: تحديات وحلول، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، العدد (١٢١)، ٢٠٠٦، ص ٣٣، ص ٣٤.

النووي^(١)، حيث أن مجلس الأمن الدولي قد أعطى إيران مهلة حتى ٢٩/٣/٢٠٠٧، لتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم، الأمر الذي رفضته إيران، وأكدت على أنها لن تتصاع له، لتنتهي المهلة ويفرض مجلس الأمن الدولي القرار الصادر بتاريخ ٢٢/٣/٢٠٠٧، والقرار رقم (١٧٤٧)، الذي أعطى طهران فرصة إضافية قوامها شهران إضافيان لمواجهة حساباتها والعودة لطاولة المفاوضات، وفرض عقوبات اقتصادية على المصارف، والشركات التي تتعامل مع إيران، ليضيق الخناق على التحرك الإيراني، ويضع المزيد من العراقيل التي يصعب تخطيها.

وتعتبر إيران من وجهة النظر الأمريكية من الدول التي يحظر عليها امتلاك التكنولوجيا النووية، أو الحصول على القنبلة النووية، لان من شأن ذلك أن يؤدي إلى تهديد الحليف الإسرائيلي، وتهديد المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط^(٢).

لقد جاءت هذه الضغوط الأمريكية على إيران في ظل عدم استعداد واشنطن لتفهم أن سعي إيران لامتلاك أسلحة مماثلة لما تملكه الدول المجاورة أمر ضروري، للحفاظ على أمنها القومي ومصالحها الوطنية، خاصة في ظل وجود دول مجاورة لإيران تملك هذه الأسلحة، مثل: الهند وباكستان في الشرق، وإسرائيل في الغرب، مما يجعل إمكانية الحوار في أجواء العداء والتنافر الحالية بين الدولتين غير ممكن^(٣).

ومن الملاحظ على السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، عدم التسرع في اتخاذ الخيار العسكري لوقف هذا البرنامج، والسبب في ذلك يعود إلى محاولة الإدارة الأمريكية، تجنب النقد الدولي الذي تعرضت له السياسة الأمريكية أثناء حرب العراق ٢٠٠٣، فالولايات المتحدة تسعى إلى الحصول على تأييد دولي من أجل تنسيق الضغوط الدبلوماسية، مع الضغوط العسكرية لمنع إيران من الحصول على الأسلحة النووية^(٤).

(١) الزويري، محبوب، إيران... عقوبات في حضرة الرئيس، صحيفة الرأي الأردنية، عمان، العدد (١٣٣١٩)، ٢١/٣/٢٠٠٧، ص ٣٠.

(٢) محمود، احمد إبراهيم، الأزمة النووية الإيرانية: تحليل استراتيجيات وإدارة الصراع، مجلة الدراسات الاستراتيجية، المنامة، مركز البحرين للدراسات والبحوث، العدد (١٤٩)، ٢٠٠٥، ص ٢٥.

(٣) يحيى الدين، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(٤) Richard.Russell، Iran in Iraq 's Shadow: Dealing with Tehran 's Nuclear Weapons Bid. <https://carlisle->

www.army.mil/usawc/Parameters/04autumn/russell.htm.2004

وبالمقابل يدرك الإيرانيون أن الحل العسكري الأمريكي لبرنامجهم النووي، غير قابل للتوظيف، طالما ظل الأمريكيين على ورطتهم بالعراق، فلولا هذا التورط الأمريكي ما تجرأت إيران على التعامل بكل هذه الثقة، التي تتعامل فيها مع ملفها النووي، ومما يدل على ذلك غموض الموقف الإيراني من قضية الانسحاب الأمريكي من العراق، فإيران تتحدث بصوت خافت عن هذا الانسحاب، لان هناك مصلحة إيرانية آنية في أن يبقى الأمريكيين على ورطتهم بالعراق، حتى يتجاوز برنامجهم النووي مرحلة الخطر من التعرض للضربات العسكرية الأمريكية^(١).

لقد خسرت إيران من قرار مجلس الأمن (١٧٤٧)، كثير من هوامش مناوراتها السياسية والدبلوماسية، خاصة بعد أن اختارت موسكو الانسحاب مع بقية أعضاء مجلس الأمن، وصوتت لصالح القرار الأخير، وأعلنت عن عدم قدرتها على الوفاء بوعودها بتزويد مفاعل (بوشهر النووي) بالوقود النووي كما كان مقررا في شهر آذار من العام ٢٠٠٧، كذلك تواترت الإنباء عن إمكانية انسحابها من مشروع بوشهر، على الرغم من عدم تأكيد ذلك رسميا من أحد الأطراف^(٢).

أن أزمة ملف إيران النووي لم يكن أولى الضغوط الأمريكية على إيران، فقد شهدت السنوات الماضية ضغوط أمريكية على مجمل القدرات العسكرية الإيرانية فوجت واشنطن العديد من الانتقادات، والاتهامات لإيران، بسعيها لامتلاك أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النووية، وكانت هذه الاتهامات تتصاعد مع سعي إيران لزيادة قدراتها التسليحية التقليدية، حيث تحتل مجموعة الصواريخ التقليدية البالسيتية (شهاب) الإيرانية التي تقوم إيران بتطويرها باستمرار، تحتل أهمية خاصة لدى الدوائر العسكرية في الولايات المتحدة، وإسرائيل، فهذه الصواريخ قادرة على حمل رؤوس فوق تقليدية، سواء كانت نووية، أو غيرها، الأمر الذي يثير قلق شديد لدى الولايات المتحدة، وإسرائيل، التي أصبحت واقعة تحت مدى تلك الصواريخ، ونتيجة لذلك تم تصعيد الاتهامات لإيران بالسعي لامتلاك القدرة النووية العسكرية، وعندما لم تنجح الولايات المتحدة على ثني روسيا عن التعاون مع إيران، في

(١) تدریس، محمد السعيد، إيران وصراع الدرع الصاروخي بين بوش وبوتين، مختارات إيرانية، العدد (٨٤)، يوليو ٢٠٠٧، الموقع على

شبكة الإنترنت، <http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=18347>

(٢) خروب، محمد، أهم يتحدثون عن حرب جديدة.... هل بدأ حفر الخنادق، صحيفة الرأي الأردنية، عمان، العدد (١٣٣٠)،

٤/١ / ٢٠٠٧، ص ٦٦.

المجال النووي، انتقلت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتضع البرامج النووية الإيرانية تحت المراقبة، وبدورها أجبرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران على التوقيع على البروتوكول الإضافي، ملحق بمعاهدة حظر الانتشار النووي (N.P.T)، وهو ما يسمح للوكالة بالقيام بعمليات تفتيش مفاجئة، وإبلاغ إيران بموعد التفتيش فقط قبل أربعة وعشرين ساعة، ومطالبة إيران - بالضغط من الولايات المتحدة- تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم المستخدمة في الأنشطة النووية^(١).

إن عدم التزام إيران بالقرارات الدولية الخاصة ببرنامجه النووي، وعدم خضوعها للضغوط الأمريكية، قد يؤدي بالولايات المتحدة إلى توجيه ضربات عسكريه لها، فالولايات المتحدة لن تقبل بوجود أسلحة دمار شامل لدى الدول التي تطلق عليها دول محور الشر، والتي تهدد المصالح الأمريكية، حيث أن عدم لجوء الولايات المتحدة للخيار العسكري لحل مشكله هذا البرنامج لغاية الآن، جاء من اختلاف الحالة الإيرانية عن الحالة العراقية، بسبب القوة العسكرية، والمقدرة الإيرانية على إيقاع خسائر كبيره بالمصالح الأمريكية .

٣.٣.٣ الخيار العسكري الأمريكي تجاه البرنامج النووي الإيراني:

إن الإدارة الأمريكية الممثلة بالرئيس جورج دبليو بوش قد بدأت بقرع طبول الحرب ضد إيران منذ العام ٢٠٠٢، عندما ادخلها ضمن ما يسمى إطار محور الشر، وعندما فتح الطريق أمام بروز النفوذ الشيعي الإيراني في منطقة الخليج، وهياً الأجواء للصراع المذهبي في المنطقة، بهدف خلق تيار إقليمي ودولي مؤيد للخيار العسكري ضد إيران، خوفاً من توسعها الإقليمي، وتهديد دول الجوار، والمصالح الأمريكية، في ظل عدم وجود عقلانية سياسية لدى الإدارة الإيرانية الممثلة بالرئيس محمود احمدي نجاد.

وتؤكد العديد من الدوائر الأمريكية أن التهديد النووي الإيراني، يشكل اليوم التحدي الأكبر، بل انه لا يوجد تحدي أكبر من إيران، وهذا ما أكده تقرير إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، الصادر بتاريخ ١٦ / ٣ / ٢٠٠٦، والذي اعتبر مكملاً لتقرير إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الذي صدر بتاريخ ٢٠ / ٩ / ٢٠٠٢، والذي كان يحضر للحرب ضد العراق، وينطلق التقريران من تمسك الولايات المتحدة بمبدأ (الضربات الاستباقية) ضد أي دولة

(١) راشد، إيران في مواجهة الضغوط الخارجية، مرجع سابق، ص ١٥٣.

تشكل تهديدا نوويا، حتى وان كانت بمرحلة السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، أو بسبب رعاية تلك الدولة للإرهاب، حيث لا يميز التقريران بين الإرهاب، وبين الدول التي ترعاه^(١).

وتستطيع إيران في حالة توجيه ضربة عسكرية لها، أن تستغل الأوضاع الصعبة التي تعيشها القوات الأمريكية في العراق، خاصة أنها قد عمدت إلى تنمية، وزيادة نفوذها هناك، عن طريق استخدام العناصر الشيعية الموالية لها، مع مقدرتها على توسيع الصراع بحيث يشمل منطقة الخليج كلها، ومع ذلك فان مثل هذه الأمور ليست اكبر من الأسباب التي كانت موجودة قبل حرب العراق، أي أن ذلك قد لا يحول بين الولايات المتحدة وبين سيناريو الحرب ضد إيران، على الرغم من أن التكلفة قد تكون باهظة، وإمكانية اتساع نطاق الحرب لتشمل منطقة الخليج، ومما يتسبب في ارتفاع أسعار النفط العالمية.

ويحاول المسؤولون الأمريكيون استفزاز إيران، ثم توجيه ضربة عسكرية لها، فيكون هذا الاستفزاز بعمل إرهابي يُلقى باللائمة فيه على إيران، مما يبرر لواشنطن القيام بعمل عسكري ضدها، حيث أن الجهود السابقة لإرغام طهران على الحل الدبلوماسي لازمتها النووية، مثل موافقة مجلس الأمن الدولي على تشديد العقوبات على إيران، إضافة للعقوبات الأحادية للولايات المتحدة المفروضة على المؤسسات المالية والمصرفية الإيرانية، بحاجة لدعم من القوة العسكرية لكي تنجح، حتى وان كانت الضغوط السابقة وجدت مؤشرات على فاعليتها، مثل تملل الكثيرين من قادة النظام الإيراني نفسه، وانتقادهم لتشدد الرئيس محمود احمدي نجاد، فالوسيلة الوحيدة لإرغام إيران على تقديم تنازلات، أو التراجع عن موقفها المتشدد تجاه البرنامج النووي لا يكون إلا بإرهابها عسكريا^(٢).

وقد تلجأ الولايات المتحدة للاستفادة من وضع ما بعد احتلال العراق، فالقواعد التي تم إنشاؤها في العراق تقدم فائدة كبيرة بمجابهة إيران، حيث يرى البعض أن العراق مستقبلا، قد يلعب دوراً مماثلاً لدور كوريا الجنوبية في مجابهة كوريا الشمالية، من منطلق تقديم الأرض لحشد القوات وانتشارها^(٣).

(١) شفيق، منير، الإستراتيجية الأمريكية والحرب على إيران، محطة الجزيرة الفضائية / nr / WWW. ALgazeera. Net /

2006,exeres/ 4a65f839 – BDF8- 4848 – A5F9 – 99114EO63778 . htm .

(٢) بوت، ماكس، طهران وواشنطن، مواجهة أم تسوية.. ؟ صحيفة الرأي الأردنية، عمان العدد(١٣٣٠٨)، ١٠/٣/٢٠٠٧، ص٢٤.

(٣) تايلر، مرجع سابق، ص٦٢.

وقد تستعين الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل التي تمتلك كافة المقومات للقيام بهذه المهمة، واستخدام إسرائيل في تلك المهمة يقلل من خطر انتقام إيران، والتعرض لناقلات النفط في الخليج بالإغراق والتدمير، وهي بالطبع من الإخطار المحتملة، ورد متوقع من إيران، في حالة هجوم أمريكي على منشأتها النووية^(١).

إن استخدام أسلوب الضغط من قبل دول الجوار الإقليمي الذي تستخدمه الولايات المتحدة في تعاملها مع كوريا الشمالية، قد لا تناسب مع وضع إيران، وذلك لاختلال خريطة توازنات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط عنها في منطقة جنوب شرق آسيا^(٢).

فالاستراتيجيات المتاحة أمام الولايات المتحدة، كما ذكرها ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في ٢٣/٥/٢٠٠٥، تكمن في ثلاثة طرق لمعالجة مسألة البرنامج النووي لإيران، فهو يعتقد أن هناك من يرى أن الحل يكمن في المعالجة الدبلوماسية، وهناك من يرى استخدام القوة العسكرية، وغيرهم من يرى الحل بتشجيع إحداث تغيير في نظام الحكم في إيران، وعلى الرغم أن هناك مداولات مستمرة في الإدارة الأمريكية بين هذه الاستراتيجيات، إلا أنها تتفق جميعها بعدم الترحيب بتحول إيران إلى قوة نووية^(٣).

وعلى الرغم أن البعض يرى انه من المستبعد أن تلجأ الولايات المتحدة لأسلوب الضربات العسكرية الاستباقية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني، بعكس تعاملها مع العراق، لان الولايات المتحدة بحاجة للدور الإيراني في العراق، كما احتاجت إليه في أفغانستان^(٤)، ومع ذلك فان الاتهامات، والتهديدات الأمريكية مازالت مستمرة، فقد أطلقت كوندليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية تهديدا لإيران باحتمالية استخدام كافة الوسائل لوقف البرنامج النووي الإيراني، ومنع طهران من امتلاك الأسلحة النووية^(٥)، كما اتهم وزير الدفاع الأمريكي الأسبق دونالد رامسفيلد وقبل الحرب على العراق، اتهم إيران بالسعي

(١) تايلر، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٢) حمدي، مرجع سابق، ص ٣١٠.

(٣) هاس، ريتشارد، ثلاث استراتيجيات لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي، مقابلة أجراها معه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية www.ecssy.ac.ae/cda/ar/featured_topics/display_to_pic/o-4-2251، 391-0-4، 2251، 55.ntm، 2005.

(٤) حمدي، مرجع سابق، ص ٣١٠.

(٥) راشد، إيران وواشنطن، حسابات متداخلة وضغوط متبادلة، مرجع سابق، ص ١٦٣.

لامتلاك السلاح النووي، كما اتهما أثناء الحرب على العراق، بفتح حدودها مع العراق وتسهيل دخول الجنود، وهو أمر نفته إيران على الفور^(١).

إن الإستراتيجية الأمريكية تجاه دول محور الشر (كوريا الشمالية، إيران، سوريا)، تختلف وتتنوع وفقا لظروف كل حالة، ففي حالة كوريا الشمالية، فإن الإستراتيجية الأمريكية تتسم بالصبر والحكمة السياسية، ولكن ليس من الواضح إذا كانت هذه الإستراتيجية ستدوم طويلا^(٢).

أما بالنسبة لإيران، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تركز على الملف النووي الإيراني كذريعة لتشديد الضغوط، أو ربما توجيه ضربة عسكرية أمريكية، أو إسرائيلية للمنشآت النووية الإيرانية^(٣).

إن الولايات المتحدة تسعى وبشتى الطرق إلى معالجة ملف إيران النووي، بسبب المخاطر الكبيرة الذي يسببها هذا البرنامج على المصالح الأمريكية الإستراتيجية في المنطقة، ويسبب التهديد الكبير له على أمن الحليف الأقوى للولايات المتحدة في المنطقة، إسرائيل، والخيارات المتوافرة للولايات المتحدة تتنوع ما بين الضغوط الدبلوماسية والسياسية بإظهار إيران دولة مارقة، ترعى الإرهاب، وتهدد السلم العالمي، وضغوط قانونية، تتمثل في القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وضغوط عسكرية مكلمة للضغوط السياسية والقانونية، فالمواجهة قد تكون العنوان الأبرز في علاقات الدولتين في المستقبل، هذه المواجهة التي قد تتحول إلى حرب ساخنة في أي وقت، وتبعاً لتطورات ملف إيران النووي، فإن الدلائل تشير إلى أن إيران هي الحلقة الثانية في السياسة الأمريكية ضمن إطار ما يسمى دول محور الشر، وبرنامجها النووي هو الذريعة المتوافرة للولايات المتحدة في الوقت الحالي، وخاصة مع تزايد العقبات أمامها في العراق، وانخفاض شعبية الإدارة الأمريكية الحالية، فإن الحرب قد تكون وسيلة لإنهاء هذه العقبات، فامتلاك إيران للسلاح النووي سوف يغير خريطة القوى في منطقة الخليج، ويشكل أكبر تهديد للولايات المتحدة، وإسرائيل، ومعالجة ذلك ضرورة وألوية في السياسة الأمريكية.

(١) حمادة، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٢) حمدي، مرجع سابق، ص ٣١٠.

(٣) سعيد، محمد السيد، العرب ولاية بوش الثانية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، مجلة تصدر عن جامعة الدول العربية، العدد (١٢٠)، شتاء، ٢٠٠٤، ص ٤٣.

ومما يدل أن إيران هي الحلقة التالية للتحرك الأمريكي، بواحد الانفراج في الملف النووي الكوري الشمالي، والفائدة التي يقدمها ذلك للولايات المتحدة، والمتمثل في التخلص من التهديد الكوري الشمالي، والانتفات فقط إلى النوايا النووية الإيرانية، كما أنه يخرج الصين من دائرة الدول الداعمة لإيران في المجال التكنولوجي النووي، ويثبت لإيران بأن الخيارات المتوفرة أمامها فقط تكمن في التنازل عن برامجها النووية، مقابل علاقات مع الولايات المتحدة، كما في حالة الملف النووي لكوريا الشمالية، أو مواجهة عسكرية تكلف إيران ثمناً باهظاً، كما حصل في الحالة العراقية.

فإيران فقط تستطيع الاختيار بين هذين الأمرين بالنسبة للسياسة الأمريكية، ولا يوجد بديل آخر، وبدورها ترى إيران الحفاظ على قوة ردع عسكرية هو أمر ضروري جداً لها، خاصة بعد التجربة الأمريكية مع العراق، وأن التعامل مع إيران يجب أن يكون على اعتبار أنها قوة إقليمية نووية، وتتشدّد الإدارة الإيرانية في موضوع ملفها النووي، وتراهن بذلك على الوضع الأمني في العراق، والمصاعب التي تواجهها الولايات المتحدة هناك، كما تراهن على زيادة قوة الديمقراطيين في الكونجرس وتناميها، وخاصة بعد نجاح الديمقراطيين في الحصول على الأغلبية في الكونجرس.

إن كل هذا الاهتمام من جانب الغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، هو من الخوف من احتمال توصل تلك الدول لامتلاك السلاح النووي في ظل مواقفها غير المتعاونة، واحتمالية استخدام هذا السلاح بطريقة غير رشيدة في صراعات تلك الدول الإقليمية، ومن ناحية أخرى، وفي ظل تنامي ظاهرة الإرهاب، وعدم قدرة هذه الدول على إحكام سيطرتها على المشروعات النووية، فإنه قد يحدث تسرب في تلك الإمكانيات لتصل إلى يد بعض المنظمات الإرهابية، التي قد تستخدمها بطريقة عشوائية، تهدد فيها السلم العالمي كله^(١).

وأخيراً فإن قرارات مجلس الأمن بخصوص برنامج إيران النووي، والتحركات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، بالإضافة إلى التشدد الإيراني في عدم تقديم تنازلات بشأن ملفها النووي، جميعها دلائل تشير إلى انحسار هامش الحركة بالنسبة لإيجاد حل دبلوماسي لهذا البرنامج، ويرفع من احتمالية المواجهة العسكرية بين البلدين، وهي مواجهة قد تكون بأي وقت.

(١) سليمان عادل، مستقبل السلاح النووي في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥٨)، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٢٣٢.

الفصل الرابع

تداعيات السياسة الأمريكية تجاه إيران على أمن الخليج العربي.

١.٤ العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربي

تعتبر العلاقات ما بين إيران ودول الخليج، علاقات إستراتيجية للطرفين، تفرضها الجغرافيا، والتاريخ، والعقيدة، واستقرار المنطقة، وعليه كان يتصور أن تتجه تلك العلاقات للتعاون، ولكن مجريات الأحداث على مدار العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، جعلت الصراع هو العنصر المتحكم في إدارة العلاقات بين الطرفين، فعلى الرغم من الدعوات التي ظهرت لإقامة علاقات تعاون بينهما، إلا أنها لم تحدث اثر كافي، بل على العكس اظهر تباين واضح في الرؤى لأبرز القضايا، واختفت صور التعاون المشترك، إلا في حدود دنيا من العلاقات الثقافية، والدينية، ولاقتصادية، وقد مرت العلاقات الإيرانية الخليجية بثلاثة مراحل هي^(١):-

١. المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي تنتمي لعهد الشاه في إيران، فلم تشهد العلاقات الإيرانية -الخليجية الكثير من التوترات، باستثناء قضية احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث في عام ١٩٧١، وذلك بسبب طرح الشاه كمناهض للتوسع السوفيتي في المنطقة .
٢. المرحلة الثانية: والتي تبدأ من قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ وما رافقها من تغيرات في السياسة الإيرانية، حيث وصفت بالتوتر الكبير مع دول الخليج.
٣. المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الانفتاح بين إيران ودول الخليج، حيث تزامنت مع عدة تغييرات، مثل انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، والغزو العراقي لدولة الكويت والذي ساهم بشكل كبير في تحسن العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي، نتيجة لتدمير القدرات العراقية خلال مرحلة تحرير الكويت، حيث برزت إيران باعتبارها القوة الأكثر ثقلا، ووزنا إقليميا.

(١) طاهر، احمد محمد، العلاقات الخليجية الإيرانية (نظرة مستقبلية)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(١٤٦)، أكتوبر ٢٠٠١، ص ١١، ص ١١٢.

إن وفاه آية الله الخميني في حزيران ١٩٨٩، أدت إلى نهاية لرمز التعصب الأيدلوجي، وبصعود هاشمي رافسنجاني للسلطة في إيران، شكل ذلك بداية مرحلة الواقعية في السياسة الخارجية الإيرانية، فكان أول ما قام به، استقبال إيران مؤتمرا دوليا في تشرين الثاني عام ١٩٨٩، أعلنت فيه عن سياسة خارجية جديدة تدعو للتضامن مع جيرانها المباشرين، واتبعت بتصرفات هدفت منها إلى تخفيف حدة التوترات، ومد جسور الثقة مع دول مجلس التعاون الخليجي التي بقيت مرتابة بهذه التصرفات الإيرانية، وذلك بسبب مدركاتها السابقة عن إيران، وبدخول العراق للكويت، وجدت إيران نفسها بين موقفين: إما نفي، أو تثبيت الصورة الدولية، والخليجية عنها، ولذلك فقد تجاهل الرئيس هاشمي رافسنجاني النداءات الحماسية لرجال الدين الذين كانوا يطالبون للتصدي لقوى الاستكبار العالمي، ونصرة الشعب العراقي، كذلك صرف النظر عن الفتوى التي أصدرها المرشد الأعلى، بإعلان الجهاد المقدس ضد القوى الأجنبية في الخليج، والالتزام بالعقوبات الدولية التي فرضت على العراق، مما أشاع في النهاية، سياسة إيرانية جديدة، وخاصة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي^(١).

لقد بذلت إيران جهود كبيرة لتحقيق حده التوتر في علاقاتها مع العالم الخارجي ومع جيرانها، وحاولت تنسيق تحركاتها في كافة القضايا مع القوى الإقليمية الأخرى ونجحت في تخفيض التوتر مع بلدان الخليج، مثل المملكة العربية السعودية، والكويت، الأمر الذي فتح المجال أمامها لتطوير مبادلاتها التجارية مع هذه الدول^(٢).

ورغم ذلك يوجد الكثير من القضايا الخلافية بين إيران ودول الخليج العربية، ومن أبرزها الأفكار التي قامت عليها الثورة الإسلامية في إيران، حيث انتقد النظام الإقليمي الخليجي تماسكه مع سقوط نظام الشاه في إيران عام ١٩٧٩، وخسر عنصر هام من عناصر استقراره الداخلي، والتي ولدت عدد من التدايعات المحلية، والإقليمية، والدولية، مثل رغبة الثورة بتصدير أفكارها للخارج، وخاصة الدول المجاورة، وقلق هذه الدول من النظام الثوري الجديد في إيران، وتأسيسها لمجلس التعاون الخليجي، وكذلك قلق الولايات المتحدة على مصالحها، وإعلانها عن الرغبة بالدفاع عن هذه المصالح باستخدام كافة الوسائل، بما فيها الوسائل العسكرية، واستغلال الاتحاد السوفيتي لهذه التطورات، وقيامه بغزو أفغانستان

(١) سليمان، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(٢) الترماني، جون، دول الخليج والمظلة الأمريكية، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٠٢)،

٢٠٠١، ص ٥٩، ص ٦٠.

واقترابه من حقول النفط الخليجية، وأخيرا اندلاع الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت لثمانى سنوات^(١).

وتعتبر إيران بأن الأنظمة الحاكمة في الخليج هي أنظمة غير إسلامية، وطاغية، وفسادة، وتابعة للولايات المتحدة، لذلك شرعت إلى محاولة نشر تعاليمها الدينية، والسياسية في هذه الدول، وشجعت الحركات الإسلامية في المنطقة وتبنتها، مثل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، والمنظمة الثورية الإسلامية لشبه الجزيرة العربية في السعودية، وبالمقابل اتهمت دول الخليج إيران باستغلال الطائفة الشيعية في الخليج، من أجل زعزعة أنظمة الدول الخليجية، وبذلك تحولت إيران إلى دولة عدائية، وأصبحت دول مجلس التعاون الخليجي بين نظامين عدائين، إيران، والعراق، وبرز خطر كبير على الملاحة في منطقة الخليج، وكان الرد الخليجي على ذلك بتطوير قدراتها العسكرية، وزيادة التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية^(٢).

وقد جاء إنشاء مجلس التعاون الخليجي كردة فعل للمحاولة الإيرانية لزعزعة أمن الخليج، وكانت المملكة العربية السعودية أكثر الدول الخليجية حرصا على إنشاء منظومة تعاون أمني إقليمي بين دول الخليج العربية، على الرغم من عدم تركيزه على الجوانب العسكرية، وذلك للتخفيف من ردود الفعل المحتملة لكل من إيران، والعراق، ولتجنب أي تصعيد مع النظام الثوري في إيران^(٣).

ويمكن القول بان الولايات المتحدة الأمريكية قد استغلت الثورة الإسلامية في إيران منذ عام ١٩٧٩، لتبرير وجودها العسكري في منطقة الخليج، بحجة أن أمن واستقرار دول الخليج مهدد من قبل إيران، وساعد على ذلك الحملة الإعلامية الإيرانية عند بداية الثورة، التي استغلتها الولايات المتحدة لخلق الهواجس لدى دول الخليج العربي، ودفعتها لقبول الوجود

(١) عبد الله، عبد الخالق، التوترات في النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، العدد (١٣٢)، نيسان ١٩٩٨، ص ٢٩.

(٢) العقيلي، مازن احمد، مجلس التعاون الخليجي كتجربة للتكامل الأمني شبه الإقليمي، دراسة تقويمية، مجلة دراسات مستقبلية، أسبوط، مركز دراسات المستقبل، العدد العاشر، حزيران ٢٠٠٤، ص ١٦، ص ١٧.

(٣) العقيلي، المرجع نفسه، ص ٢٠.

العسكري الأمريكي بشكل علني، بدل من التعاون الذي كان يربط هذه الدول مع الولايات المتحدة بشكل خفي^(١).

ومن المسائل الأخرى في العلاقات الإيرانية الخليجية النزاع بين إيران ودولة الامارات العربية المتحدة حول جزر (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى)، ذلك الخلاف الذي كان له اثر كبير على مجمل العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وباحتلال الجزر من قبل إيران تحولت في نظر الدول العربية في الخليج، من دولة صديقة، إلى دولة عدائية مرة أخرى، واستخدمت مسألة احتلال الجزر دليلاً على إبراز المطامع الإيرانية الثابتة في الخليج، بدءاً من إصرار الإيرانيين على تسمية الخليج، بالخليج الفارسي، مروراً باحتلالهم وسيطرتهم على الجزر الإماراتية الثلاثة، وجعلها قواعد عسكرية للسيطرة على نفط الخليج^(٢).

إضافة لذلك توجد هناك بعض القضايا العالقة في العلاقات الإيرانية -الخليجية ، منها بعض حوادث التخريب التي اتهمت بها إيران ، مثل إرسال الخميني مبعوثين شخصيين له لدول الخليج لنشر التعاليم الدينية، والسياسية للثورة الإيرانية، كذلك دعم الحركات الإسلامية المنشقة في دول الخليج، واستغلال الطائفة الشيعية الموجودة فيها لإسقاط الأنظمة القائمة^(٣).

إلا أن هذه الاتهامات الخليجية لإيران قد زالت بعد تحرير دوله الكويت من القوات العراقية، والموقف الايجابي لإيران من تلك الأحداث، بل إن هذه التهمة لم تعد موجودة في الخطاب الرسمي الخليجي، خاصة بعد التطورات التي حصلت في إيران، بوصول التيار الإصلاحى بقيادة الرئيس محمد خاتمي للسلطة في إيران عام ١٩٩٧، حيث حدث تقارب رسمي مع الدول العربية في الخليج، ترتب عليه إزالة مخاوف تلك الدول بالنسبة لاستغلال التجمعات الشيعية الموجودة في بعض الدول الخليجية، فهذه التطورات الداخلية الإيرانية أزالت المخاوف الخليجية بدرجة خاصة في قضية الإرهاب، واتضح ذلك جلياً في رفض المملكة

(١) البرصان، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٢) ظاهر، مسعود، إيران والعرب: الحوار الحضاري لحل النزاعات، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية،

العدد (١٠٤)، ٢٠٠١، ص ١٥٤

(٣) العقيلي، مرجع سابق، ص ١٦، ص ١٧.

العربية السعودية تأييد الاتهامات الأمريكية لإيران، بالوقوف وراء تفجير الخبر الذي وقع في السعودية عام ١٩٩٦، وأودى بحياة ثمانية عشر أمريكياً^(١).

إن التيار البرغماتي التي تزعم إيران بعد وفاه الخميني، ركز على ضرورة تنمية علاقات إيران مع دول الجوار، وأعتبر أن سياسة تصدير أفكار الثورة، هي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وبات في نظرهم أن خلق البلد النموذج هو أفضل طريقة لتصدير أفكار الثورة، معتقدين أن دول الجوار في هذه الحالة فقط سيتبعون النموذج الإيراني طواعية وليسوا مرغمين^(٢).

وقد جاء انتخاب محمد خاتمي ليؤكد على هذه الدعوة، الأمر الذي وافقته دول الخليج العربية، حيث تأثر بذلك عدد من زعماء هذه الدول، ومن ذلك ما تحدث به أمير دولة قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لصحيفة واشنطن بوست في الحادي عشر من حزيران ١٩٩٧، انه لا يستطيع الموافقة على إستراتيجية الاحتواء المزدوج الأمريكية الموجهة للعراق وإيران، وشدد على انه لا يوجد أية مسوغات للسياسة التي تبعتها الولايات المتحدة تجاه إيران، وأكد على ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة بخطوات لإقامة علاقات مع إيران، وبعد شهرين على انتخابه قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، الشيخ جميل الحجيلان في الخامس من تموز ١٩٩٧: (إيران جارتنا العظيمة، ونحن نرغب في صيانة علاقاتنا على قاعدة المصالح المشتركة)، وأضاف انه نظرا لتأثر دول الخليج العربية بالعلاقات الإيرانية الأمريكية، فان دول الخليج تريد أن ترى تلك العلاقات غير متوترة، ومنطقة الخليج خالية من أية نزاعات دولية^(٣).

وبنفس الوقت تنظر إيران لتحسن علاقاتها مع الدول الخليج، وخاصة السعودية، انه سيؤدي إلى نزع التوترات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإنهاء الحصار الاقتصادي الذي تفرضه واشنطن على الشركات الأمريكية التي تستثمر في إيران منذ العام ١٩٩٥^(٤).

(١) ظاهر، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٢) أسدي، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(٣) أسدي، المرجع نفسه، ص ١٧٤.

(٤) البرصان، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية، مرجع سابق، ص ٣٨.

وتجدر الإشارة أن المتغير الدولي له تأثير كبير في مسار العلاقات الإيرانية-الخليجية، فسياسة الاحتواء المزدوج التي اتبعتها الولايات المتحدة في التعامل مع كل من إيران، والعراق، كان لها اثر كبير في العلاقات الإيرانية الخليجية، فهذه السياسة هي أكثر المتغيرات الدولية طردا لفرص التقارب الخليجية - الإيرانية، فكانت علاقات الطرفين مرتبطة في مدى تجاوب دول الخليج مع المساعي الأمريكية في تطبيق هذه السياسة^(١).

إلا أن هذه السياسة فشلت بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ في تحديد مسار العلاقات بين إيران ودول الخليج، حيث دفعت الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على المملكة العربية السعودية، إلى زيادة التقارب مع إيران ففشلت سياسة الاحتواء المزدوج التي اقراها الرئيس كلينتون، والتي كانت تركز على وجود عسكري أمريكي في الخليج لحماية الدول الخليجية من الخطر الإيراني، وكان للتقارب الإيراني السعودي، دوره في إفشال هذه السياسة^(٢).

لقد أوجدت الأحداث التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ أيلول ٢٠٠١، مصطلح أمريكي جديد في التعامل مع إيران، حيث وصفها الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بدولة من دول محور الشر الذي ضم كل من سوريا، وكوريا الشمالية، إلا أن هذه السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إيران، لم تؤثر كثيرا على مسار العلاقات الإيرانية - الخليجية، وتدل الأحداث فيما بعد أنها تشكل طريقة عمل الإدارة الأمريكية مع هذه الدول، فكان الاحتلال الأمريكي للعراق، وبعد ذلك مسألة البرنامج النووي الإيراني، وفي كلتا الحالتين بقيت العلاقات الإيرانية - الخليجية في مستواها الطبيعي، ولم يتأثر التقارب الذي حدث في علاقات الطرفين، فبقيت زيارات المسؤولين الإيرانيين للخليج، ولم يحدث أي تطور سياسي جديد يؤثر على علاقاتهما، على الرغم من انتخاب محمود احمدي نجاد، وهو من التيار المحافظ في إيران، هذا التيار الذي كان السبب الرئيسي في السابق في علاقات التنافر، والتوتر بين إيران والدول العربية في الخليج العربي.

إن أكثر ما يهم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هو حل مسألة البرنامج النووي لإيران بالطرق السلمية، هذا البرنامج الذي تتشدد الإدارة الإيرانية في التعامل معه، فترفض

(١) مرهون، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٢) البرصان، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية، مرجع سابق، ص ٣٩.

وبشكل مطلق التخلي عنه، مما قد يؤدي إلى مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية الذي تعتبره خطراً على حليفها الرئيسية في المنطقة (إسرائيل)، وتهديد حقيقي للمصالح والوجود العسكري لها في منطقة الخليج، هذه المواجهة التي ستكون منطقة الخليج مسرحاً لها، وتؤثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي، والاقتصادي لدى الخليج العربية، ويُدخل العلاقات الإيرانية الخليجية مرة أخرى في دائرة التوتر، والتنافر، ومما يترتب عليها من هدر للإمكانات الاقتصادية، والسياسية لدول الخليج ويعود بالمنطقة مرة أخرى لدائرة الصراعات العسكرية، التي عانت منها دول الخليج كثيراً، بدءاً من الحرب العراقية - الإيرانية، ثم حرب الخليج الثانية، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق.

٢.٤ أمن الخليج بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران

أن أمن منطقة الخليج، مرتبط بشكل كبير بمصالح أربعة أطراف رئيسية (الولايات المتحدة الأمريكية، ودول مجلس التعاون الخليجي، والعراق، وإيران)، فالولايات المتحدة تسعى للحيلولة دون حصول أي طرف من الأطراف الإقليمية على القوة التي تمكنه من تهديد هذه المنطقة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الأمريكية فيها، من أجل ضمان استمرار الحصول على النفط الخليجي، والحاجة لموقعه الاستراتيجي، أما دول مجلس التعاون الخليجي، فتهدف إلى إيجاد نظام أمني يضمن لها البقاء في مواجهة القوة الرئيسية في المنطقة (إيران)، التي ترى أن لها نفوذاً طبيعياً في المنطقة، لا ينبغي منازعته من قبل أي قوة، سواء كانت إقليمية، أو دولية، لذلك فإن أمن الخليج في المحصلة النهائية، هو التوفيق بين مصالح الولايات المتحدة وإيران، وإن أي نزاع بينها هو ما يؤدي إلى زعزعة استقرار هذا النظام الأمني، ويخلق المصاعب لجميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

١.٢.٤ أمن الخليج من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية

يقوم أمن الخليج من ثلاثة أطراف رئيسية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر أطراف هذا المشهد الخليجي مركزية في أمن منطقة الخليج، وهي تمارس أدوارها في هذه المنطقة خلال ثلاثة مستويات: المستوى الأول: تحقيق أكبر قدر من التعاون بين الحلفاء الإقليميين، والمستوى الثاني: عقد اتفاقيات دفاعية ثنائية بينها، وبين كل دولة من دول المنطقة على حده، والمستوى الثالث: تأسيس نظام قيادة وسيطرة على مستوى المنطقة، يخضع مباشرة

للقرار الاستراتيجي الأمريكي، الذي يضع بالمقام الأول المصالح القومية للولايات المتحدة، وما ينفرع عن ذلك من تواجد عسكري لها في المنطقة^(١).

لذلك فقد حرصت الولايات المتحدة على إنشاء ترتيبات أمنية تقوم على التعاون في المدى البعيد، على أساس الاتفاقيات الأمنية الثنائية المبرمة مع الدول الرئيسية الحليفة في المنطقة، والترتيبات غير الرسمية مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتخطيط مع الدول الأوروبية الحليفة، ومع حلف الناتو^(٢).

وتقوم الولايات المتحدة بسياسة ثلاثية المراحل لضمان أمن الخليج: وهي تقوية القدرة الدفاعية للدول العربية في الخليج، وتعزيز التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون، وتعزيز قدرات القوات الغربية، وخاصة الأمريكية، للعودة بفاعلية جنبا إلى جنب مع القوى المحلية في حالة نشوب أزمة^(٣).

إن الترتيبات والمفاهيم الأمريكية الخاصة بأمن الخليج قديمة، وليست بالحديثة، وإن كان هناك تغير في طرق تنفيذها، فهذه الترتيبات وضعت لمواجهة الأطماع السوفيتية زمن الحرب الباردة، وأصبحت تشمل إيران بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، وكانت تعتمد على أساس مبدأ كارتر في مطلع الثمانينات، الذي اعتبر أن أمن الخليج والمنطقة، شأننا أمريكيا مباشرا يستند في تحقيقه إلى قوات تدخل سريع.

لقد حصل تغير في طرق تحقيق الأمن الخليجي بعد حرب الخليج الثانية، حيث أصبح يتم عن طريق اتفاقيات ثنائية بين الولايات المتحدة، ودول المنطقة، وتواجد عسكري أمريكي مباشر في القواعد العسكرية لدول الخليج، وقوات عسكرية بحرية في مياه الخليج، لها القدرة على التدخل المباشر ضد أي تهديد لأمن إحدى دول مجلس التعاون الخليجي .

إن هذا التغير في مواجهة أي تهديد لأمن الخليج، حدث بعد دخول القوات العراقية لدوله الكويت، وإنشاء تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهزيمة العراق، وخروجه من الكويت، حيث استغلت الولايات المتحدة هذه الحرب من اجل تواجد قوات عسكرية لها بصورة دائمة في هذه المنطقة الحيوية، للدفاع عنها ضد الأطماع العراقية،

(١) ألفيسبي، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٢) بريزبنسكي، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٣) الحمد، مرجع سابق، ص ٦٩.

والإيرانية وتشكيل قوة ردع لمنعها من القيام بأية مغامرة عسكرية، وتهدد المصالح الأمريكية في هذه المنطقة .

وقد حرصت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية على جعل الأمن الخليجي شأن أمريكي، فجعلت منطقة الخليج العربية، شبه منفصلة عن الأمن القومي العربي، وسعت للقضاء على أي مشروع عربي يؤكد على ترابط أمن الخليج، بالأمن القومي العربي، مثل مشروع إعلان دمشق، الذي ضم مصر وسوريا، ودول مجلس التعاون الخليجي، وانتهى بحكم الاتفاقيات التي أبرمتها دول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة، وهذا يعكس موقف الولايات المتحدة ورغبتها في الانفراد بالهيمنة في الخليج، والتواجد العسكري الدائم فيه^(١).

لقد كانت الولايات المتحدة في فترة ما قبل حرب الخليج الثانية، حريصة كل الحرص على أن يكون تواجدها السياسي والعسكري بشكل غير مباشر، حيث كانت تعتقد أنه يجب تحقيق المصالح الأمريكية من خلال تقوية حلفائها في المنطقة، ولكن بعد قيام الثورة الإيرانية، اقتربت الولايات المتحدة قليلا من النظام الإقليمي الخليجي، وأخذت تعزز تواجدها حول هذا النظام، عن طريق التلويح باستخدام الوجود العسكري القريب، ولكن بعد حرب الخليج الثانية، برزت سياسة أمريكية نشطة، تنطلق من الاعتقاد بان للولايات المتحدة الأمريكية حقوق سيادية في النظام الأمني الخليجي، تتجاوز مجرد المصالح الحيوية، وعلية يجب حماية مصالحها، واستغلال النصر الباهر على العراق في تحقيق تواجد عسكري دائم لها في المنطقة، للدفاع عن مصالحها، دون الرجوع لأي طرف إقليمي في المنطقة، وعلية أصبحت النتيجة الحاسمة لغزو العراق الكويت، هي أمركة النظام الإقليمي الخليجي، وعودة الأوضاع السياسية فيه إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٧١، أي قبل انسحاب بريطانيا منه، حيث أصبحت دول الخليج أمام حقيقة أن قضايا الأمن والاستقرار في المنطقة، هي قضايا يتم تقريرها من قبل الولايات المتحدة^(٢).

إن أمن الخليج لا يمكن فصله عن التغيير الذي حصل في الإستراتيجية الأمريكية بعد الهجمات التي تعرضت لها في ١١ ايلول ٢٠٠١، وانتهاج سياسة الضربات الاستباقية، ومن ثم كان هناك حاجة للولايات المتحدة للاحتفاظ بطرق الوصول العسكري إلى الخليج، انطلاقا من

(١) شلي، أمين، هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد(١٠٩)، ٢٠٠٢،

ص ٢٩

(٢) عبد الله، التورات في النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص ٣٩، ص ٤٠.

موقعة المهم، القريب من الشرق الأوسط، ووسط، وجنوب آسيا، وشرق إفريقيا، لأنه إذا منعت الولايات المتحدة الوصول للخليج، فإن قدرتها في التأثير على عدد كبير من الأماكن الرئيسية في العالم سوف تنقل إلى حد كبير، وبعد احتلال الولايات المتحدة للعراق، قامت بتعديل شكل تواجدتها في منطقة الخليج، ففي الوقت الذي انسحبت فيه من المملكة العربية السعودية، قامت بوضع قوات عسكرية أمريكية كبيرة في شمال دولة الكويت، كما استضافت دولة البحرين قيادة الأسطول الخامس الأمريكي، وهو أكبر تواجد عسكري أمريكي في الخليج، كما وقعت مع دولة قطر اتفاقاً في عام ٢٠٠٢، لتحديث المنشآت الأمريكية في قطر، التي تضم مطارا كبيرا في منطقة العبيد، ومركز قيادة وسيطرة، كما وفرت عمان للقوات الأمريكية حرية الدخول، وتمركز المعدات في بعض القواعد الجوية، في حين قامت الإمارات بتوفير المطارات والموانئ لتقدم للولايات المتحدة دعماً لوجستياً، حيويًا للقوات الأمريكية^(١).

إن خطورة الاتفاقيات التي أقبلت عليها دول الخليج العربية بعد أزمة الخليج الثانية، والتي جاء ضمن مقتضياتها حق استخدام القواعد العسكرية فيها لصالح المجهود العسكري الأمريكي، والتي عززتها وكرستها الاتفاقية التي أبرمها وزير الخارجية الأمريكي السابق، دونالد رامسفيلد، مع دولة قطر بشأن قاعدة العبيد العسكرية، وقاعدة السيلية الجوية، في كانون أول ٢٠٠٢، تكمن في محاولة الولايات المتحدة ترتيب البدائل اللوجستية على خلفية انسحاب المملكة العربية السعودية من المشاركة بتلك المجهودات العسكرية قبل احتلال العراق^(٢).

لقد ساهمت هذه التسهيلات، والقدرات العسكرية الأمريكية في دول المنطقة، في احتلال العراق ووفرت للولايات المتحدة الأمريكية تواجد عسكري قريب من إيران، هذا التواجد على الرغم من مصاعبه اللوجستية، وعمليات المقاومة العراقية، إلا إنه يشكل رادع كبير أمام إيران، يمنعها من القيام بأية مغامرات عسكرية، ضد أي من دول الخليج العربية، كما انه يوفر للولايات المتحدة وسيلة تلجأ لاستخدامها لمعالجة مسألة البرنامج النووي

(١) كشك، اشرف محمد، أمن الخليج بعد حرب العراق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥٥)، كانون ثاني ٢٠٠٤، ص١٤٨، ص١٤٩.

(٢) ألعيفي، فحفي، الإستراتيجية الأمنية الجديدة في منطقة الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٢٨٩)، آذار ٢٠٠٣، ص٢٣.

الإيراني، إذا ما فشلت الوسائل الدبلوماسية في إقناع إيران بالتوقف عن هذا البرنامج، وموافقتها على الرقابة الدولية عليه.

ويتوقع اغلب المراقبين أن الإدارة الأمريكية ستسعى بعد الانسحاب من العراق، إلى الحصول على الموافقة باستخدام القواعد التي أنشأتها تحسبا لأية أزمة طارئة في المستقبل، أو الانطلاق منها لتوجيه ضربات وقائية للدول التي تعتبرها مهددة لأمنها، ومصالحها، ومن بينها إيران^(١).

وعليه لا يمكن الحديث عن أمن الخليج دون الإشارة للولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت أكثر حضورا، وأكثر تغلغلا، وأكثر تأثيرا في حاضر ومستقبل النظام الإقليمي الخليجي، هذا الحضور شكل عبء كبير على أمن واستقرار هذا الجزء الحيوي، والاستراتيجي من الوطن العربي، حيث أظهرت حرب العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣، إن التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، هو ما يؤدي إلى انعدام الأمن، والاستقرار فالتوترات الراهنة في المنطقة مرتبطة باحتلال الولايات المتحدة للعراق، وتصعيد واشنطن للمواجهة مع إيران، وبالتالي فإن الانسحاب الأمريكي السياسي، والعسكري من النظام الإقليمي الخليجي، قد يكون هو المخرج الوحيد^(٢).

٢.٢.٤ أمن الخليج من وجهة نظر إيران

لقد اعترضت إيران على التحالفات الدفاعية التي عقدتها بعض دول مجلس التعاون الخليجي، مع بعض الدول الغربية، وعلى صيغة إعلان دمشق بعد تحرير الكويت، لأنه تجاهل الدور الإيراني، وأعطى لأطراف خارجية، غير خليجية دورا في أمن الخليج، بالمقابل ترى الدول الغربية ذات الاهتمام بأمن الخليج، أن السياسة الإيرانية تجاه أمن الخليج، هي مقدمة لهيمنة إيرانية، في ظل غياب توازن استراتيجي عربي - خليجي، ومما يزيد في هذا الشعور، تعاضم القوة العسكرية الإيرانية التقليدية، وغير التقليدية^(٣).

(١) خليل، محمود، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

(٢) عبد الله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٢٧، ص ٢٨.

(٣) السويدي، جمال سند، إيران والخليج (البحث عن الاستقرار)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ط ١٩٩٦، ص ٤٨٤.

ولدى مقارنه كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، بمفردها مع ايران، ترى فرقا شاسعا في التوازن العسكري، والديموغرافي، ولهذا السبب تشعر ايران بالاستياء من الروابط السياسية، والأمنية التي تربط بين دول مجلس التعاون الخليجي، لكونها لا تزال تستثني ايران منها، لذلك كانت إحدى مقومات السياسة الخارجية الإيرانية تتمثل في رعاية الأنشطة التخريبية، ومساندة القوى المعارضة، ومواصلة زعزعة استقرار أنظمة الحكم الخليجية، وبقيت هذه السياسة حتى وفاة آية الله الخميني، وصعود تيار معتدل في السلطة الإيرانية، فإيران تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف تجاه منطقة الخليج: أن تصبح القوة المهيمنة فيها، وان تقوم بالدور الرئيسي في إرساء أية بنية هيكلية أمنية في المنطقة، وان يكون لها علاقات جيدة مع جيرانها العرب، والحد من نفوذ الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة^(١).

فجغرافيا ايران وسكانها يعطيانها موقعا مهيمننا، ودعما استراتيجيا، وطبيعيًا في الخليج، لذلك فان الرؤية الإيرانية لأمن الخليج تتحدد في ضرورة إنهاء الوجود الأجنبي في المنطقة، انطلاقًا من أن الخليج ممر محليا، وليس دوليا، ومن ثم فان مسؤولية إقامة ترتيبات أمنية إقليمية، تقع على كاهل الدول المطلة على ضفتيه، لكن الاحتلال الأمريكي للعراق أوجد مأزقا جديدا، حيث اكتمل الطوق الأمريكي حولها في أفغانستان، والعراق، وهو ما دفع ايران إلى ممارسة عدة آليات، لضمان بقاء دور فاعل لها في أمن الخليج، أولها ممارسة نفوذ لدى شيعة العراق من أجل إيجاد أوراق تفاوضية في علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وثانيهما تطوير قدراتها النووية، لإدراكها أنها مستهدفة من جانب الولايات المتحدة، ويعزز ذلك أمرين هما: تصنيف الولايات المتحدة لها ضمن دول محور الشر، ووجود تيار محافظ في الإدارة الأمريكية يدعو لتغيير النظام الإيراني على غرار ما حدث في العراق، ولذلك فقد قامت بالانفتاح على الدول الخليجية الستة، وهذا ما عكسته التفاعلات بين الجانبين بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، على كافة المستويات السياسية، والاقتصادية، والثقافية^(٢) فالعلاقات الأمريكية-الإيرانية، التي تشهد حالات من المد والجزر، تظل تشكل أحد المعوقات لإيجاد نظام أمن مستقر في منطقة الخليج، فمن المستبعد أن تتخلى ايران عن سياساتها المتمثلة في دعم شيعة العراق، وسعيها لامتلاك الأسلحة النووية، وهي قضايا من شأنها أن تزيد من التوتر في العلاقات الأمريكية-الإيرانية، وإزاء ذلك فانه من الممكن أن تقوم الولايات المتحدة بغزو ايران، على الرغم من عواقب هذا الغزو، فإذا كانت الولايات

(١) أبو جاموس، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢) أبو جاموس، المرجع نفسه، ص ١٥١.

المتحدة قد دخلت العراق دون صعوبات كبيرة، فان هذه الأمر لا ينطبق على إيران التي تختلف كثيرا عن العراق، فسكانها ثلاثة أضعاف سكان العراق، ومساحتها أربعة أضعاف مساحة العراق، إضافة للعقيدة الإيرانية التي تجعل الوقوف مع القيادة ومواجهة التهديدات الخارجية واجبا مقدسا^(١)، الأمر الذي قد يؤدي إلى زعزعة استقرار النظام الأمني الخليجي، وخلق مصاعب، ومشكلات حقيقية لدول مجلس التعاون الخليجي .

ومن هنا يتضح أن هناك خلافات كبيرة بين الرؤى الإيرانية، ورؤى دول مجلس التعاون الخليجي حول أمن الخليج، فالرؤية الإيرانية تريد خليجا مغلقا، تكون قيادته وصياغة أمنه لها، في حين تريد دول المجلس خليجا مرتبئا بالمصالح الدولية، أي الغرب أساسا، وفي حين تقبل دول الخليج بالوجود العسكري الأجنبي كضمان لهذا الأمن، تعارض إيران هذا الوجود^(٢).

ولا شك أن حرب العراق قد تركت انعكاسات سلبية كبيرة على منطقة الخليج بشكل خاص، وعلى العالم اجمع بشكل عام، لأنها هدفت ليس فقط إلى إسقاط النظام العراقي، والكشف عن مشاريع إنتاجه أسلحة الدمار الشامل، بل تهدف حسب تصريحات كبار مسؤولي الإدارة الأميركية إلى رسم خارطة سياسية جديدة للمنطقة، خاصة وان الولايات المتحدة الأميركية وبعد احتلالها للعراق وتعيين موظفين أميركيين لإدارته، قد أصبحت على حدود إيران والسعودية والأردن والكويت وسورية وتركيا، وهذا يعني أن القوات الأميركية باتت هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن رعاية مصالح واشنطن في منطقة الشرق الأوسط.

ولعل الخوف الكبير الذي بات يشكل هاجسا لدى الدول المطلة على الخليج العربي، هو أن تكون النية لدى واشنطن تقسيم العراق إلى دويلات طائفية وعرقية، بحجة اعتماد نظام فيدرالي أو كونفدرالي، الأمر الذي سيؤثر سلبا على كافة دول الجوار الحساسة جدا لأية متغيرات جغرافية، أو ديموغرافية، منعا لإصابتها بعدوى هذا التغيير، إضافة إلى أن أي تغيير في واقع العراق سيكون عامل توتر دائم في المنطقة.

(١) أنفيسي، مرجع سابق، ص ٦٣.

(٢) بنان، طلال صالح، امن الخليج العربي... الأبعاد الإستراتيجية والمخاطر المحتملة، صحيفة عكاظ،

العدد (١٨٠١)، ٢٣/٥/٢٠٠٦،

<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20060523/Con2006052319441.htm>

لذا فان الإستراتيجية المرغوب صياغتها من قبل دول الخليج العربي، يجب أن تركز على توقيع اتفاقيات ذات بُعد امني فيما بينها، تأخذ بعين الاعتبار إبعاد المنطقة عن دائرة أي تحديات عسكرية مستقبلية، والمساهمة في حل كافة النزاعات التي قد تنشأ، خاصة وان مصير المنطقة يجب أن لا يبقى حكراً بيد الولايات المتحدة، بل يجب أن تلعب هذه الدول الواقعة على الخليج دوراً جوهرياً في رسم امن المنطقة، واستقرارها، ونموها.

أن ما نراه من تفاعل أزمة البرنامج النووي الإيراني قد يتطور إلى مجابهة في منطقة الخليج ، وليس هناك من ضمانه لنجاح أية ضربة أمريكية للمنشآت النووية الإيرانية، مما قد يؤدي إلى رد فعل إيراني يعرض منطقة الخليج كلها للخطر، حيث إن مخاطر تضرر دول مجلس التعاون الخليجي من احتمالات مواجهة مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران، تظل قائمة^(١).

٣.٤ انعكاسات السياسة الأمريكية تجاه إيران على أمن الخليج العربي.

١.٣.٤ ملف الإرهاب

تكتسي العلاقات الأمريكية - الإيرانية بثوب العداء منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، فأيران من وجهة النظر الأمريكية ، ما تزال على رأس الدول الراحية للإرهاب، والسبب في ذلك معارضتها عملية السلام العربية الإسرائيلية، ودعمها للحركات الراديكالية الإسلامية، مثل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ، وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وحزب الله في لبنان)، وسعيها لامتلاك أسلحة دمار شامل، إضافة لانتهاكها لحقوق الإنسان^(٢)، ففي تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب الدولي بتاريخ ٣٠ / ٤ / ٢٠٠٠، اتهم إيران بدعم ومساندة جماعات الإرهاب، وإنها أكثر الدول فاعلية ونشاط في دعم ورعاية الإرهاب، وذلك على الرغم من علاقات التغيير السياسي في إيران، واتهمها بمساندة الجماعات التي تقوم بعمليات مسلحة ضد إسرائيل^(٣).

وبالمقابل مازالت إيران ترفع شعار الموت لأمريكا، حيث يتردد هذا الشعار في المناسبات الإيرانية القومية، على الرغم من خطوات التقارب التي حصلت بينهما حتى عام

(١) حماد،مدحت احمد، قضايا إيرانية، القاهرة، مركز الدراسات الشرقية، العدد(٢)، ٢٠٠١، ص٢٩١.

(٢) حماد، المرجع نفسه، ص٢٩٢

(٣) حماد، المرجع نفسه، ص٢٩٣.

٢٠٠٠، مع رفضها الشديد لهذه الاتهامات الأمريكية ، التي ترى فيها وسيلة لتحويل الأنظار عن سياسة إسرائيل في المنطقة، وهي أكثر الدول دعماً للإرهاب حسب النظرة الإيرانية^(١).

إن هذه العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة وإيران، تلقي بظلالها على أمن واستقرار منطقة الخليج، فملف الإرهاب بالإضافة لملفات أخرى: كالبرنامج النووي لإيران من شأنه أن يؤدي إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين، مما يعود بمنطقة الخليج، إلى دائرة الحروب، والصراعات العسكرية مرة أخرى .

وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي، ترتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية بروابط أمنية، واقتصادية كبيرة، نظراً لأهميتها الحيوية للولايات المتحدة، فإن مسألة اتهام إيران بالإرهاب ليست من المسائل المدرجة في علاقات إيران مع مجلس التعاون الخليجي، وبخلاف بعض العمليات التخريبية التي حدثت في دول الخليج العربية أبان قيام الثورة الإيرانية، والحرب العراقية الإيرانية، فإن مجلس التعاون الخليجي لم يوجه أي اتهام رسمي لإيران بدعمها لأي عمليات إرهابية ، خاصة بعد وفاة آية الله الخميني ، وتولي هاشمي رافسنجاني السلطة في إيران، ومما ساعد على هذا الأمر، موقف إيران من الاحتلال العراقي للكويت، وسياسة التقارب مع دول الجوار التي اتبعتها الرئيس الإيراني محمد خاتمي منذ عام ١٩٩٧.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، وما رافقها من سياسة أمريكية تجاه إيران، ودول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة السعودية قد ساعد على حدوث تقارب إيراني- سعودي على المستوى الرسمي، نتيجة لاتهام السعودية بأنها منبع الأصولية الإسلامية في وسائل الإعلام الأمريكية، وبنفس الوقت وضع إيران ضمن مفهوم دول محور الشر، من قبل الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش .

إن منطقة الخليج ونتيجة لأهميتها الإستراتيجية في الحسابات العالمية كانت الأكثر تأثراً من بين مناطق العالم بأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، فهي جزء من العالم العربي والإسلامي الذي تتهمه الولايات المتحدة انه مصدر للإرهاب الدولي.

(١) زرتوقه، مرجع سابق، ص٦٦.

أما بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي، فقد تأثر بذلك، حيث أدى اتهام الإسلام بالإرهاب إلى بروز حركات إسلامية في بعض دول المجلس تعارض الوجود الأمريكي، حيث تم توجيه الاتهام الأمريكي للكثير من الجمعيات الخيرية الإسلامية في دول المجلس، بأنها مصدر التمويل المالي للجماعات التي تنفذ العمليات الإرهابية، وفرض على هذه الدول مراقبة نشاطات الجماعات الإسلامية، الأمر الذي أدى لردة فعل من جانب هذه الحركات، فقد أصبحت القوات الأمريكية، والتواجد العسكري الأمريكي في الخليج أهداف لهذه الحركات، كما حدث مع المدمرة الأمريكية (كول) في اليمن، وهذا بدوره أدى إلى آثار سلبية على أمن المنطقة واستقرارها^(١).

وإزاء هذه التدايعيات على مجلس التعاون الخليجي، فقد كان لدول المجلس دور واضح تجاه هذه الأحداث، تمثل في إدانتها، فكان موقفة بناء على إدراك أن الإرهاب أصبح ظاهرة دولية، وانطلق من تجارب ذاتية عانت منها دول المجلس طيلة عقدين من الزمان^(٢).

أما السعودية، وهي أكبر القوى الإقليمية داخل مجلس التعاون، فقد كانت الأكثر استهدافا من بين الدول العربية، والإسلامية التي اتهمت بالإرهاب، وذلك لاعتبارها معقل الإسلام، وقبلة المسلمين، وثانيا لان اغلب من شارك بهذه العمليات يحملون الجنسية السعودية، ومن بينهم زعيم تنظيم القاعدة (الشيخ أسامه بن لادن)، حيث قامت وسائل الإعلام الغربية بوصفه إرهابيا سعوديا ثريا، على الرغم من سحب الجنسية السعودية منه قبل سنوات من تلك العمليات، ولكن هذه الاتهامات لم تشكل مصاعب كبيرة أمام السعودية في علاقاتها مع الولايات المتحدة، بل إن القلق السعودي كان تجاه عدد من المسائل، أهمها تعريف الإرهاب، والتفرقة بينه وبين المقاومة، وطبيعة الحرب الأمريكية ضد ما يسمى بالإرهاب، من حيث مداها، وأهدافها في المرحلة الثانية^(٣)، وبدورها كانت الولايات المتحدة الأمريكية، مصررة على إحراج السعودية إلى حد التدخل في مناهج التعليم الديني، وهذا الأمر لم تمارسه حتى الدول الاستعمارية في أوج سطوتها^(٤).

(١) زرتوقة، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٢) زرتوقة، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٣) النابلسي، محمد، العلاقات العربية الإيرانية بعد الحرب الأفغانية، ص ١٨٨.

(٤) زرتوقة، مرجع سابق، ص ٧١.

أما بالنسبة لإيران فقد حاولت الولايات المتحدة استغلال أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، لتصفية حساباتها مع إيران، فتم وضعها من قبل الإدارة الأمريكية ضمن مفهوم دول محور الشر، على الرغم من عدم مسؤوليتها عن هذه العمليات، إلا أن الولايات المتحدة حاولت ربطها بالحرب ضد الإرهاب، وقد سببت هذه السياسة الأمريكية تدهورا كبيرا في العلاقات الأمريكية - الإيرانية، ولولا الحملة الأمريكية على أفغانستان، وحاجة الولايات المتحدة لإيران من أجل القضاء على حركة طالبان الأفغانية، لاستمر التوتر لحدود قد تؤدي إلى مواجهة عسكرية بينهما، فالولايات المتحدة كانت تدرك أنه لا مجال لعزل إيران في القضية الأفغانية بسبب نفوذها الواسع في تلك البلاد، إضافة لقناعتها أن التعاون مع إيران في هذه الحملة سيعطي مصداقية لحملةها ضد ما يسمى بالإرهاب، وهنا ترى أن العلاقات بين البلدين على ضوء أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، لا يمكن فهمها بعيدا عن السياق العام لهذه العلاقات، والدور الإسرائيلي فيها، حيث إن استهداف إيران، قد يكلف الولايات المتحدة، وحلفائها في الخليج الكثير، بسبب القدرة الإيرانية على إلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية في المنطقة، فالهدف الأمريكي تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول، قد يكون إعادة فرض طوق العزلة على إيران من جديد، بدلا من المواجهة العسكرية معها^(١).

فالتجديد الأمريكي لإيران على قائمة الإرهاب، كان رسالة أمريكية على عدم كفاية إصلاحات الرئيس الإيراني محمد خاتمي، وجاء متزامنا مع حملة إسرائيلية حول امتلاك إيران لأسلحة نووية، وتطويرها صواريخ بالستية، تلك الحملة التي بلغت حد الإعلان عن رغبة إسرائيلية في توجيه ضربات عسكرية لإيران، على غرار ضرباتها للمفاعل العراقي في تموز عام ١٩٨١^(٢)، كما أن العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران لها أسبابها، فبعض هذه العقوبات فرض عليها لأنها حسب السياسة الأمريكية دوله راعية للإرهاب، من خلال دعمها للحركات الكفاحية المسلحة، وبسبب ملاحقتها للمعارضين الإيرانيين الموجودين بالخارج، والاتهام الأمريكي لها بسعيها لتطوير أسلحة الدمار الشامل^(٣).

(١) النابلسي، العلاقات العربية الإيرانية بعد الحرب الأفغانية، مرجع سابق، ص ١٨٧، ١٨٦.

(٢) البرصان، مرجع سابق، ص ٦١.

(٣) ابوطالب، حسن، الإصلاح والسياسة الخارجية السعودية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، العدد (١٥٦)، أبريل ٢٠٠٤، ص ١٠٤.

إن التعامل الأمريكي مع ملف الإرهاب فيما يتعلق بعلاقتها مع إيران، يختلف في التعامل الأمريكي مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تمثلت الضغوط بمطابقتها ببعض الإصلاحات الديمقراطية، تلك الإصلاحات التي استجابت لها دول الخليج ولو بشكل محدود، باستثناء المملكة العربية السعودية، التي رفضت أنماط الإصلاح التي تتادي بها الولايات المتحدة، وحاولت التركيز على مراجعة الأنظمة والتعليمات الداخلية، وإحكام الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية، وذلك كما جاء في خطاب الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله ، في افتتاح الدورة الثالثة لأعمال مجلس الشورى السعودي بتاريخ (١) ٢٠٠٣/٥/١٧.

إن تعاون دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة ما يسمى بالإرهاب، لم يكن فقط بعد أحداث ١١ أيلول، فقط شهدت دول الخليج تضيقا رسميا كبيرا على النشطاء الإسلاميين، شمل اعتقالات واسعة، ومحاكمات في كل من سلطنة عُمان، والمملكة العربية السعودية، والبحرين، وكانت الكويت أكثر الدول الخليجية تضيقا على الحركات الإسلامية، وعزل التيارات الإسلامية، ومنع عدد كبير من نواب الجماعات الإسلامية من دخول لجان مجلس الأمة المهمة، مثل اللجنة المالية، ولجنة الداخلية، والدفاع، كما أقدمت كل دول الخليج العربية، على منع، وتحجيم مشاريع جمع التبرعات، وكافة الأنشطة الممولة بواسطة اللجان الخيرية الدينية، وأخضعها جميعا للرقابة الحكومية، ولوزارات الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارات الشؤون الاجتماعية في هذه الدول (٢).

وبعد أن وقعت أحداث ١١ ايلول، لم تكتفِ دول مجلس التعاون الخليجي بالتنديد بهذه الأحداث، بل رافقتها بسلسلة من الإجراءات، تمثلت في التعاون الكامل مع الولايات المتحدة في المجال الأمني الاستخباراتي، والتعاون المالي، فقد أصدرت المصارف المركزية الخليجية تعليمات مرفقا بها القوائم الأمريكية للأفراد، والتنظيمات الإرهابية المحظورة، إلى كل المصارف العامة والخاصة، وشركات الاستئجار الخليجية، والأجنبية، الموجودة على الأراضي الخليجية، بمراقبة تحويل أي أرصدة، أو مساعدة مالية من هؤلاء الأشخاص إلى تنظيم القاعدة أو العكس، كما قامت كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية

(١) يوسف، حسن عبد الله وعبد الله، الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط: (دراسة حول آفاق العلاقات الدولية في المنطقة)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٣٣)، ١٩٩٨، ص ٣٤.

(٢) زرنوقة، مرجع سابق، ص ٦٨، ص ٦٩.

المتحدة، بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع حركة طالبان الأفغانية، بسبب رفضها الالتزام بالمطالب الدولية، بتسلم زعيم القاعدة، هذا على الرغم من أن الموقف الشعبي في دول مجلس التعاون الخليجي قد تصاعد لاحقا ضد الحملة الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، وخاصة بعد بدء العمليات العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان، حيث بدأت الأصوات تطالب بخروج للقوات الأمريكية من المنطقة، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تبعه عدد من العمليات ضد التواجد الأمريكي في منطقة الخليج^(١).

إن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على كل من إيران، ودول مجلس التعاون الخليجي قد أجبرتهما على التعاون، والتقارب، والتنسيق، في مجمل القضايا التي تهم أمن منطقة الخليج، فقد ساهم التقارب بينهما في حدوث زيارات متبادلة، وعقد اتفاقيات أمنية كالاتفاق الأمني بين إيران، والمملكة العربية السعودية، على الرغم من المعارضة الأمريكية له، فالولايات المتحدة ترى أن سبب وجودها في الخليج العربي يكمن في ردع الأطماع الإيرانية، وإذا توصلت دول مجلس التعاون الخليجي لاتفاقيات مع إيران لحل المشاكل العالقة بينهما، فإن ميرر وجود القوات الأمريكية في المنطقة يختفي، وهذا ما أكده وليم كوهين وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، بتصريح له في نيسان من العام ٢٠٠٠، إن الولايات المتحدة ترفض عقد اتفاقيات دفاع مشترك بين دول الخليج، وإيران^(٢).

إن ملف الإرهاب، وإن كان من بين المحددات التي تتشكل منها العلاقات الأمريكية الإيرانية، فهو ليس بقدر الأهمية لدول مجلس التعاون الخليجي، إلا من زاوية أن الولايات المتحدة قد تستغل حدث إرهابي بعينه لإلقاء المسؤولية فيه على إيران، وتبرير أية عملية عسكرية أمريكية متوقعة ضد إيران، لمعالجة ملف إيران النووي، وهو الملف الأكثر سخونة في علاقات البلدين في الوقت الراهن، وهذا ما تخشاه دول مجلس التعاون الخليجي، وهو حدوث مواجهة عسكرية أمريكية - إيرانية، تؤثر على أمن واستقرار منطقة الخليج برمتها، وأكثر ما تخشاه هو الرد الإيراني على أي هجوم عسكري أمريكي، حيث من المتوقع أن يكون الرد الإيراني في كل الاتجاهات، بما فيها الوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا الرد قد يكون بهجمات عسكرية مباشرة، وقد يكون باستخدام الورقة الشيعية في دول مجلس التعاون.

(١) حماد، مرجع سابق، ص ٣١٠.

(٢) ظاهر، مرجع سابق، ص ١١٢.

فعلى الرغم من التقارب الرسمي ما بين إيران، ودول مجلس التعاون الخليجي، فان قضية استغلال التجمعات الشيعية داخل دول المجلس ما زالت تثير القلق والتوتر في علاقات الطرفين، فمثلا يمثل وضع الشيعة في إقليم الإحساء السعودي، الواقع في الشمال الشرقي من المملكة العربية السعودية، مشكلات أمنية حادة للسلطات السعودية، حيث أثار سكان هذا الإقليم، عدة اضطرابات على مدى العقود الأخيرة، واضطرت السلطات السعودية إلى قمعها، خاصة وان الإقليم يمتلك ثروة بترولية، كما أن وجود نسبة كبيرة من الشيعة المرتبطين بإيران، في إمارة دبي، قد سبب حساسية لأمن دولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة أن الإمارات مشهورة بتجارها التي يتكفل فيها المواطنون الشيعة بالدور الأكبر، فكان وما زال قيادا على السلطة المركزية في حل خلافاتها الحدودية مع إيران عموما، هذا بجانب تواجد الشيعة في البحرين، التي كانت، وما تزال مطمعا لإيران، حيث استندت إيران في دعاوي سعيها للسيطرة على البحرين، إلى أن أغلبية سكانها من الشيعة ذوي الأصل الإيراني^(١).

فإيران في حالة مهاجمتها من قبل الولايات المتحدة، قد تستخدم المجموعات الشيعية الموالية لها في دول مجلس التعاون الخليجي، لمهاجمة القواعد الأمريكية، وإثارة عدم الاستقرار في هذه الدول، لتشكيل تهديداً للوجود الأمريكي، والدول التي تساعد الولايات المتحدة في المنطقة.

وإضافة للمجموعات الشيعية المتواجدة داخل دول مجلس التعاون الخليجي، فان دول الخليج قلقة من تنامي القوة الشيعية داخل العراق، فقد ساهم الاحتلال الأمريكي للعراق في وصول مجموعات شيعية موالية لإيران إلى السلطة بالعراق، وأصبح لإيران حليف قوي، قد تستغله لتهديد الولايات المتحدة الأمريكية، ووجودها العسكري، والضغط على دول الخليج العربي للقبول بإيران في أية ترتيبات أمنية في الخليج .

وإذا كان التدخل الإيراني في تناول الملف الشيعي في العراق، يقتصر على النواحي السياسية فقط، من اجل تجنب أية مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة، فان هذه الأمر قد يختلف إذا ما حدثت مواجهة عسكرية بين الطرفين، مما قد يهدد الوجود العسكري الأمريكي في العراق، ومنطقة الخليج برمتها.

(١) كشك، اشرف محمد، تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، العدد (١٥٤)، تشرين أول ٢٠٠٣، ص ١١٢.

٢.٣.٤ ملف الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣

مع احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، كان من المفترض أن تنتهي حقبة ممتدة من التهديدات الخارجية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، ولكن ما حصل زاد الأوضاع تعقيداً، وبات الحديث عن وجود عناصر تهديد أخرى لأمنها أمراً مهماً، لا سيما مع استمرار أهميتها كأكبر مخزون عالمي للنفط، فضلاً عن موقعها الحيوي، بالإضافة إلى دخول الولايات المتحدة كلاعب أساسي، ومحوري في التفاعلات الإقليمية، سواء من خلال ما طرحته بشأن الحديث عن نشر الديمقراطية، والقضاء على مصادر تهديد أمن منطقة الخليج، ومنها إيران، وطموحاتها الإقليمية، والعراق غير المستقر داخلياً، فهذا يعني أن دول مجلس التعاون الخليجي، سوف تشهد تغيرات في المرحلة اللاحقة لاحتلال العراق، على الصعيد الأمني، والسياسي، والاقتصادي^(١).

أما إيران فقط كانت مواقفها من احتمال العدوان الأمريكي على العراق، ترتبط بالمصالح الإيرانية في الخليج، وكيف سيؤثر هذا العدوان على تلك المصالح الإيرانية، وعلى العلاقات الإقليمية الخليجية، ومستقبل إقليم الخليج، فإيران أدركت منذ انتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، أن النظام الإقليمي الخليجي لم تعد تحكمه معادلة مثلث الهيمنة التقليدية بين القوى الإقليمية الكبرى الثلاثة (إيران، والعراق، والمملكة العربية السعودية)، وإنما أصبح خاضعاً لمعادلة التوتر بدخول الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً أساسياً في توجيه تفاعلات هذه القوى التقليدية الثلاث، فإيران تريد أن تدعم وجودها، ونفوذها في منطقة الخليج عبر نزع أسباب التوتر مع العراق، وتقوية علاقاتها مع مجلس التعاون الخليجي، والحد من النفوذ الأمريكي، ومن هنا جاء خطر العدوان الأمريكي على العراق، وذلك بعد أن تم وضع إيران ضمن مفهوم دول محور الشر من قبل الإدارة الأمريكية، فإيران تدرك أن الغزو الأمريكي للعراق سيكون مقدمة للاعتداء عليها، كما انه سيؤمن وجود عسكري أمريكي في العراق، سيكون مقدمة لترتيبات أمنية جديدة تهدد المصالح الإيرانية^(٢).

(١) إدريس، إيران والخليج واحتمالات العدوان الأمريكي على العراق، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٢) إدريس، المرجع نفسه، ص ١٠٧.

وإضافة لتتديدها بأي عمل عسكري للعراق، فقد حرصت على التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي سواء بالنسبة لمنع هذا العدوان الأمريكي على العراق، أو بالنسبة لمرحلة ما بعد سقوط النظام العراقي الحاكم في حالة وقوع العدوان، فتبادل الطرفان عدة زيارات رسمية، أكدت جميعها على رفض أي عمل عسكري أمريكي منفرد ضد العراق، والتضامن مع الشعب العراقي، وضرورة احترام وحدة أراضي العراق، وسيادته الوطنية، مؤكدة أن هذا العمل العسكري الأمريكي ضد العراق، من شأنه تهديد امن واستقرار منطقة الخليج برمتها^(١).

وبنفس الوقت حرصت إيران على تجنب أية مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأظهرت أعلى قدر من الجدية في التصدي لأية نوايا عدوانية أمريكية، وأكدت أن إدانة إيران المستقبلية لأي عمل عسكري ضد العراق، لا يعني مواجهة مع الولايات المتحدة^(٢).

ومع ذلك وقع العدوان الأمريكي على العراق، وتم احتلاله بسقوط العاصمة العراقية في ٩/٤/٢٠٠٣، لتصبح القوات الأمريكية على مقربة من الحدود الإيرانية، وتتصاعد الضغوط الأمريكية على إيران بشأن برنامجها الفوري، وتدخلها في الشأن العراقي، مما يزيد من احتمالات المواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين، وما قد تسببه من تداعيات على إيران، ودول مجلس التعاون الخليجي.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان من أهم الصعوبات التي من الممكن مواجهتها بعد احتلال العراق، تكمن في وجود البديل للنظام العراقي، البديل الذي يقبل العمل تحت المظلة العسكرية الأمريكية، والذي يتمتع بقدر من القوة تسمح له بالسيطرة على الأوضاع، والحيلولة دون انفلاتها، أو بلوغها حالة الفوضى العارمة، ثم في الدعم الذي يحظى به هذا البديل من جانب دول الجوار، وقبل ذلك دعم هذه الدول للعمل العسكري الأمريكي نفسه، حيث بان من المؤكد للولايات المتحدة عدم وجود أي دولة عربية يمكن أن تؤيد مثل هذا العمل، وعلية فانه في حالة عدم وجود هذا البديل تنشأ صعوبة ما قد يسببه أي عمل عسكري ضد العراق من فوضى قد تطال استقرار إقليم الخليج، وخاصة إذا حدث تقسيم للعراق، فستجد دول الجوار، لا سيما تركيا وإيران، نفسها مضطرة للتدخل^(٣).

(١) إدريس، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٢) زرتوقة، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٣) كشك، تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص ١١٢، ص ١١٣.

وبالعودة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، نلاحظ أن الاحتلال الأمريكي قد أوجد عدد من التدايعيات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، وأصبح التواجد الأمريكي في العراق متغيراً مهماً في مسار مستقبل العلاقات الخليجية- الإيرانية، خاصة في ظل التوترات القائمة بين الولايات المتحدة وإيران حول عدد من القضايا، ومنها القضية العراقية .

فمن الناحية الأمنية، إذا كان الاحتلال الأمريكي للعراق، قد استطاع القضاء على نظام الرئيس صدام حسين رحمه الله، الذي كان هاجساً أمنياً لدول مجلس التعاون الخليجي عامة، والكويت خاصة، على مدى أكثر من ثلاثة عشر عاماً، فإن الواقع الجديد لا يغير حقائق الجغرافيا، والتاريخ، فلا تزال منطقة الخليج تحتوي على عناصر التوتر التي تجعل التواجد العسكري أمراً حتمياً، وإذا كانت السعودية قد ادعت أنه لا مبرر لاستمرار تواجد القوات العسكرية الأمريكية على أراضيها، وما رافق ذلك من قرار الولايات المتحدة في ٢٨/٤/٢٠٠٣، نقل مقر القيادة الجوية لمنطقة الخليج من قاعدة الأمير سلطان بالمملكة العربية السعودية، إلى قاعدة العبيد بقطر، فإن الولايات المتحدة قامت بإيجاد صيغة أخرى لهذا التواجد، من خلال دول الخليج الأخرى التي سمحت للولايات المتحدة باستخدام أراضيها للقيام بعمليات عسكرية ضد العراق، وإذا كان الاحتلال الأمريكي للعراق قد جعل الولايات المتحدة تملك تواجد كبير داخل العراق، فإنها لن تعجز عن إيجاد مسوغات أخرى من أجل بقاءها في منطقة الخليج، وربما يكون استمرار الحملة الأمريكية على ما تسمية الإرهاب، من تلك المسوغات^(١).

لقد شكلت تلك التدايعيات واحدة من محددات العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، حيث أدركت دول مجلس التعاون الخليجي، أن خروج العراق من المعادلة الإستراتيجية في المنطقة، يعني أن هناك فراغاً ومجالاً واسعاً أمام إيران، التي تعد أقوى دولة في منطقة الخليج في الوقت الراهن، فضلاً عما يتردد بشأن سعيها لامتلاك سلاح نووي، مما يعني تهديد أمن دول مجلس التعاون الخليجي، وهنا يجب التأكيد على أن وجود نظام حليف للولايات المتحدة في العراق، من شأنه أن يقلل حاجة الولايات المتحدة للتواجد في بعض دول مجلس التعاون، إلا أنه لا يلغي تلك الحاجة، وبالتالي تظل إيران تمثل تحدياً أمنياً للولايات المتحدة الأمريكية، ودول مجلس التعاون الخليجي معاً، بصرف النظر عن نتيجة الموقف في العراق، وذلك بالنظر إلى نفوذ إيران لدى شيعة دول الخليج العربية، الذين يمثلون أغلبية

(١) كشك، مرجع سابق، ص ١١٥.

واضحة مثلا في البحرين، فضلا عن خلاف إيران مع دوله الإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاثة، وغير تلك من المشكلات مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي^(١).

ويعتبر النفوذ الإيراني لدى الشيعة في العراق، ومنطقة الخليج، من المسائل التي تثير التوتر في العلاقات الإيرانية - الخليجية، فالسعودية مثلا التي تعتبر القيادة السنية في العالم الإسلامي، لديها مخاوف من تصاعد نفوذ إيران الشيعية في الشرق الأوسط، وخصوصا في كل من العراق، ولبنان، وتتبع هذه المخاوف من أن تستغل إيران فشل السياسة الأمريكية في المنطقة، لتوسيع نفوذها في العالم العربي، وتشجيع القوى المعارضة للأنظمة السياسية في المنطقة.

وعلى صعيد الأزمة العراقية، فالتوتر قائم بين إيران والسعودية على خلفية تنامي النفوذ الإيراني في العراق، والتدخل الإيراني في شؤونه، عبر الحلفاء المحليين، والذي خلق مشاكل في علاقات إيران مع اغلب الدول العربية، وأدى لتدويل الأزمة، حيث يتمتع البلدان بنفوذ كبير في هذه الأزمة، ناهيك عن توافق المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إلقاء اللوم على ميليشيات شيعية تدعمها إيران في أعمال العنف، والقنن الطائفي التي تستهدف السنة العراقيين، وتزويد المسلحين الشيعة الذين يهاجمون القوات الأمريكية في العراق، حيث إن طهران تتمتع بنفوذ مباشر إن لم تكن صاحبة الكلمة الأولى، وربما القرار الأخير في تحديد إلى أين يذهب العراق، هذا كله على الرغم أن إيران، والمملكة العربية السعودية، تتشاركان في مصلحة عدم تقسيم العراق، ولديهما نفوذ كبير في تخفيف التوترات الطائفية، وما قد تسببه من اندلاع حرب أهلية في العراق^(٢).

وإذا كان للسعودية مصلحة في أن تتيقن انه ليس ثمة تهديد من جانب العراق، فان لها مصلحة اكبر في أن تتأكد من أن العراق لن يتفكك، وتتيقن من أن يكون للسنة دور في أي نظام مستقبلي للعراق لمواجهة النفوذ الإيراني، وهو ما يشكل مصلحة مشتركة لكل من

(١) عثمان، عوض، القمة السعودية - الإيرانية .. وتحديات الملفات الإقليمية الصعبة، كراسات إستراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات

السياسية، والإستراتيجية، www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/ciRN47.htm

(٢) فريدمان، مرجع سابق، ص ٨٦، ٨٧.

الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية في بقاء القوات العسكرية الأمريكية في العراق^(١).

إن الاحتلال الأمريكي للعراق، ومحاولة الولايات المتحدة إنشاء عراق جديد، وراعاة للقوة الإيرانية، لا يعني ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج، حيث إن هذا الاحتلال، وإن كان قد أنهى حقبة من نظام البعث في العراق، فإنه لم يلغ حقائق التاريخ، والجغرافيا، ولم يوقف الصراعات التقليدية بين كل من العراق، وإيران، ودول مجلس التعاون الخليجي، انطلاقاً من اختلاف مصالح تلك الأطراف، والتي عكستها الأزمات المتتالية، التي شهدتها المنطقة^(٢)، كما أن احتلال العراق وإن كان قد أنهى التهديد العراقي لدول مجلس التعاون الخليجي، فإنه خلق مشاكل تتمثل في: عدم الاستقرار، والانفجار الطائفي الذي يؤثر على كل دول الخليج، الأمر الذي جعل وجود القواعد العسكرية الأمريكية في العراق، ودول مجلس التعاون الخليجي مقبول لهذه الدول.

وإذا كان الاحتلال الأمريكي للعراق، قد خدم مصالح إيران القومية، وقدم العراق لها على طبق من ذهب، ودشن نفوذها الإقليمي من خلال التواجد الواضح، والمؤثر على الساحة العراقية، بفضل التركيبة السكانية، والحزبية، والطائفية للسلطة الجديدة، فإن الانسحاب الأمريكي من العراق، وما يجسده من إقرار بالفشل، والهزيمة للقوات الأمريكية على يد من تسميهم التنظيمات الإرهابية المسلحة، من شأنه تعزيز تواجد هذه التنظيمات، وانتشارها في الساحة العراقية، بصورها تجعلها تذهب بعيداً في تفكيرها، بحيث تبدأ بتوجيه نشاطاتها، وعملياتها العسكرية للخارج، وهذا من شأنه أن يجعل دول مجلس التعاون الخليجي تؤكد على أهمية التواجد العسكري الأمريكي في العراق، لمواجهة هذه المعضلات التي قد يسببها أي انسحاب أمريكي، ولمواجهة النفوذ، والأطماع الإيرانية من الناحية الأخرى.

لقد أوجد الاحتلال الأمريكي عدد من التداعيات السياسية، والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد شكل احتلال العراق، ووقوعه تحت الاحتلال الأمريكي، ضغط كبير على كل الدول المجاورة للعراق فيما يتعلق بالتغيرات الإستراتيجية المحتملة في منطقة

(١) كشك، امن الخليج بعد حرب العراق، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٢) كشك، تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص ١١٥، ص ١١٦.

الخليج، فما حدث في العراق حسب وجهة النظر الخليجية، ليس سوى مقدمة لسلسلة من التغييرات المحتملة في المنطقة، بما فيها تغيير نظم حاكمة لدول رئيسية في المنطقة.

إن دعوات الولايات المتحدة على أن العراق الديمقراطي الجديد، سيكون نموذجاً يُحتذى به، من قبل الدول المجاورة، يثير تساؤل هل ستبدأ الولايات المتحدة في مطالبة دول مجلس التعاون الخليجي بإجراء إصلاحات سياسية، ولكن ذلك في ظل الشراكة الإستراتيجية للولايات المتحدة مع دول المجلس ليس متوقفاً إلا في حدود المطالبة بمزيد من المؤسسات، وإصلاح مناهج التعليم، والتحول نحو اقتصاد السوق، دون أن تطل تغيير الأنظمة الحاكمة، التي تعتبرها الولايات المتحدة، ركيزة أساسية لأمن واستقرار منطقة الخليج، وهو ما أدركته الدول الخليجية الستة، واتخذت ما يمكن اعتباره خطوات استباقية نحو التحول الديمقراطي، بعيداً عن أي ضغوط، أو أملاءات خارجية، ولكن هذا التوجه الخليجي بالمزيد من الإصلاحات السياسية، يواجه تحدي رئيسي وهو معضلة التوفيق بين الأمن، والديمقراطية، حيث أن هذه الدول تواجه تحديات أمنية، ولذلك سوف يكون للأمن الأولوية، مما يعني التضييق على بعض الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني^(١).

أما التداعيات الاقتصادية، فلا شك أن دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من تداعيات أوجدها الاحتلال الأمريكي للعراق، ابتداءً بتراجع معدلات الاستثمار في هذه المنطقة، والتي تسهم كثيراً في تعزيز دخول هذه الدول، وكذلك التحديات التي يواجهها قطاع النفط الخليجي، حيث تعتمد دول المجلس الستة على النفط بشكل أساسي في اقتصادياتها، وبالتالي فإن أية هزات يتعرض لها هذا القطاع في الأسواق العالمية، من شأنها أن تؤدي لتداعيات خطيرة في موازنات تلك الدول، خاصة في ظل الاستثمار الأمريكي في قطاع النفط العراقي، وإمكانية زيادة إنتاج العراقي النفطي في ظل تحسن الأمن في العراق، الأمر الذي يخلق مصاعب كبيرة لدول الخليج فيما يتعلق بحصصها، وإمكانية أن يصبح النفط العراقي بديلاً لنفط هذه الدول^(٢).

لقد جعل موقع الولايات المتحدة الجديد في العراق، وغياب التهديد العراقي، دول مجلس التعاون الخليجي تتراجع عن رغبتها في التقارب مع إيران، هذا فضلاً عن الخلافات القائمة أصلاً بينهما حول الدور الذي ينبغي أن تقوم به دول من خارج منطقة الخليج، بما

(١) كاشك، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٢) حمدي، مرجع سابق، ص ٣٠٩.

يتعلق بالشؤون الأمنية، فالضعف العسكري لدول مجلس التعاون يدفعها أكثر نحو التعلق بالضمانات الأمنية الغربية، خاصة الأمريكية، كما أن الشكوك المتبادلة النابعة من عوامل مذهبية، وقومية، وسياسية، وتاريخية، تضع عراقيل أمام التقارب بين دول المجلس، وإيران، إضافة للمعارضة الأمريكية لأي نظام أمني مشترك بين إيران ودول المجلس، وسعيها لإيجاد شبكة من العلاقات الثنائية مع هذه الدول.

٣.٣.٤ الملف النووي الإيراني

تمتلك إيران برنامجاً طموحاً في المجال النووي، قائم على عدة مفاعلات نووية تدعي استخدامها للأغراض السلمية، وإن بناء تلك المفاعلات هو توفير الطاقة الكهربائية، وهو أمر غير منطقي للدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة، التي ترى عدم حاجة إيران لهذه المفاعلات لوجود احتياط كبير من النفط، والغاز لدى إيران، الأمر الذي جعلها تعتقد أن إيران تقوم بتنفيذ برنامجاً نووياً سرياً، قد يسفر عن إنتاج إيران للأسلحة النووية، وهو ما يشكل خطراً كبيراً على المصالح الأمريكية، وقد تكون واشنطن هدفاً من وراء تضخيم التهديد النووي الإيراني، ليس فقط لأنه يقوض الطموح الإسرائيلي بأن تصبح القوة النووية الوحيدة في المنطقة، وإنما من أجل الضغط على إيران بشأن قضية الإرهاب، وتشجيع دول الخليج على شراء العتاد العسكري من الشركات الأمريكية، وإيجاد مبرر للتواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج^(١).

وبعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، التي تعرضت لها الولايات المتحدة، ظهر إصرار أمريكي على معالجة كافة القضايا الدولية، التي لها صلة مباشرة بالمصالح الأمريكية، وخاصة في منطقة الخليج العربي، لتبدأ بعدها الولايات المتحدة بإعداد الخطط لغزو العراق، وهو ما تحقق لها في ٩/٤/٢٠٠٣، لتلتفت بعدها للتهديد الثاني للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج، وهي إيران، فطرح البرنامج النووي الإيراني على أنه تهديد للنسب العالمي، وأمن واستقرار دول منطقة الخليج، ودخل هذا الملف مراحل عدة جعلته من أهم الأجندة الدولية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، هذا البرنامج الذي قد يؤدي إلى مواجهة عسكرية أمريكية-إيرانية، وذلك

(١) بريزات، فارس، حوار مع جون الترمين مدير مشروع دراسات الشرق الأوسط في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن، مجلة السعودية، الموقع على شبكة الانترنت www.al-magalla.com/listivews.asp?news=1227&menyID=27

عندما تصل الولايات المتحدة لقناعة أن العمل العسكري وحدة من يستطيع إيقاف هذا البرنامج.

إن هذا العمل العسكري الأمريكي المتوقع ضد إيران، قد لا يأتي بصورة مفاجئة، بل قد يكون بعد تصعيد تدريجي في التوتر، وهذا ما تحدث عنه جون التزمان، مدير مشروع دراسات الشرق الأوسط، في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن، لمجلة (المجلة) السعودية، انه ستكون هناك زيادة تدريجية في التوتر مع إيران، ثم سيكون هناك حادث يدفع الولايات المتحدة إلى مهاجمة إيران، على الرغم من وجود عدة أسباب تبرر عدم القيام بعمل عسكري ضدها، منها محدودية تأثير سلاح الجو، كما حدث مع إسرائيل في حربها مع حزب الله، وانعدام الثقة بالمؤسسات الاستخباراتية الأمريكية، وعدم وجود قناعة بان ضربه أمريكية ضد إيران ستؤدي إلى وقف البرنامج النووي الإيراني، وان وجود قوات دبلوماسية بين الجانبين، مع التوتر العسكري المتزايد بين الجانبين، يسهل أن تخرج الأمور عن السيطرة^(١).

فامتلاك إيران للأسلحة النووية، أمر غير مقبول أوروبا، وأمريكا، خاصة إن إيران ما زالت مصنفه في قاموس الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ضمن دول محور الشر في العالم، لذلك فانه إذا أصرت إيران على الخيار النووي، واستمرت في خطاب التحدي للشيطان الأكبر (الولايات المتحدة)، وإذا أصرت الولايات المتحدة من ناحيتها على معارضة برنامج التسليح النووي الإيراني، وصممت على أنها لن تسمح لإيران السير في هذا الخيار، فان المواجهة بينهما حتمية، ويمكن أن تتحول مع زيادة السخونة إلى حرب رابعة في منطقة الخليج، في المستقبل المنظور^(٢).

وتعتبر الحشود العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج، وتصاعد اللهجة الأمريكية تجاه إيران، مدعومة بالخطة الأمنية، التي قامت بها الحكومة العراقية في العاصمة بغداد، والمواجهات المستمرة بين القوات الأمريكية، وبعض القوى، والمليشيات العراقية المرتبطة بإيران، كلها مؤشرات قد تفهم على أنها نية أمريكية لتوجيه ضربة عسكرية لإيران، وتؤكد

(١) عبد الله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢) الرواشدة، رمضان، الضربة الأمريكية لإيران، صحيفة الرأي الأردنية، عمان، العدد (١٣٣٠٨)، ١٠/٣/٢٠٠٧، ص ٢٢.

إيران دائما صحة هذا الأمر، وهي بدورها لديها خطط لإشعال المنطقة، وإدخالها في أتون الحرب^(١).

وتستطيع إيران في مدى قصير، في حالة حدوث عدوان أمريكي عليها، أن تفرض قيود شديدة على نقل شحنات النفط في الخليج كله، وهذا يتضمن النفط في العراق، ودول مجلس التعاون الخليجي الستة، وربما لجعل الموقف أكثر سوءا، ربما يمتنع الإيرانيين عن تصدير نفطهم إلى الأسواق العالمية، مما يصعب الأمر كثيرا على الولايات المتحدة الأمريكية في المدى البعيد، ورغم قدرة الولايات المتحدة العسكرية على تدمير معظم آليات إطلاق الصواريخ، والسلاح الجوي الإيراني، فان ذلك قد لا يلحق الأذى كثيرا بإيران، ولن يمنع الضرر المتوقع على الاقتصاد العالمي الذي يعتبر التدفق الحر للنفط بالنسبة له شرط لا بد منه لاستقراره، والخليج يعتبر نقطة أساسية في هذا المجال، كما أن إيران قد تستغل مساحة الساحل الطويل لها على الخليج لشن هجمات ضد القوات العسكرية الأمريكية، وتعتبر سيطرتها على ثلاث جزر في مضيق هرمز، هي: (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى)، نقطة مهمة في أي صراع مسلح مستقبلي ضد القوات الأمريكية في منطقة الخليج^(٢).

فأول ثمن سوف تدفعه الولايات المتحدة الأمريكية إذا ضربت إيران، هو تدمير إيران للمنشآت النفطية على ضفتي الخليج، وإغلاقهم مضيق هرمز، أو شل حركة الملاحة فيه، ونتيجة لذلك سوف ترتفع أسعار النفط إلى مستويات خيالية، الأمر الذي قد يؤدي إلى إثارة زوبعة عالمية ضد السياسات الأمريكية عبر العالم، إضافة إلى ما قد تقوم به إيران من فتح جبهات بالوكالة لا حصر لها ضد المصالح الأمريكية، حيث تستطيع إيران استغلال سوء سمعة الولايات المتحدة في العالم الإسلامي، فتقدم المال، والخبرة الفنية لآلاف الشباب، والكثير من الجماعات المسلحة لخوض حروب مفتوحة نيابة عنها ضد الولايات المتحدة، وذلك يشمل بالطبع كل من العراق، ودول مجلس التعاون الخليجي، وفي جانب آخر تقوم

(١) تايلر، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٢) محمد بن المختار الشنقيطي، ثمن الهجوم على إيران، محطة الجزيرة الفضائية [www . al jazeera . net / NR / exeres / AdF7BI7-D98E-4608-9233-898C9F967Eeb . nte](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AdF7BI7-D98E-4608-9233-898C9F967Eeb.nte)

إيران بمهاجمة إسرائيل وجرها إلى المواجهة، أما بمهاجمتها بشكل مباشر بالصواريخ البعيدة، أو استخدام حزب الله اللبناني، وهو أمر سيوسع الجبهة، ويفجر المنطقة بأسرها^(١).

ونحن وان كنا قد تحدثنا عن التداعيات المحتملة لأي عمل عسكري أمريكي ضد إيران بسبب برنامجها النووي، فإن هذه التداعيات لا تختلف كثيرا بالنسبة لأثرها على دول مجلس التعاون الخليجي، بل قد تكون أسوء بكثير، مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن استمرار الغموض المحيط بتفاصيل البرنامج النووي الإيراني، يدفع للتساؤل عن مدى تأثير امتلاك إيران للأسلحة النووية في استقرار منطقة الخليج، واستخدام هذه الأسلحة كرادع للآخرين، أي أن قيام إيران بالاستيلاء على ارض عربية، سوف يتبعه التلويح بقوتها النووية، ولكن هذا الاحتمال قد يدفع الولايات المتحدة إلى التصدي لإيران بكافة الوسائل، فامتلاك إيران السلاح النووي قد يعطيها ولو بشكل محدود ثقة اكبر بالنفس في تعاملها مع دول مجلس التعاون الخليجي^(٢)، وهذا سيؤدي إلى قلب الموازين في المنطقة، ويضع دول المجلس تحت الاملاءات الإيرانية، ولذلك فهذه الدول تحاول أن تتضافر جهودها مع الجهود الدولية لإقناع إيران على اقتصارها على الجانب السلمي من الطاقة النووية، وعلى المفاوضات مع الدول المعنية بالطابع السلمي لبرنامجها النووي، وبنفس الوقت رفض أي إجراءات عسكرية ضد إيران، بسبب حساسية المنطقة لجميع اقتصاديات العالم، وان إفرازاتها قد تتسبب في مشكلات لأغلب بلدان المنطقة .

وتعتبر المملكة العربية السعودية من أكثر دول مجلس التعاون الخليجي نشاطا في هذا المجال، حيث تحرص على تجنب وقوع مواجهة بين إيران، والولايات المتحدة الأمريكية، تهدد حركة الملاحة في منطقة الخليج، وتهدد الأمن والاستقرار، وتحاول جاهدة إقناع طهران بالامتنال لقرارات الأمم المتحدة الرامية لتعليق تخصيب اليورانيوم، على الرغم من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في مسار العلاقات الإيرانية - الخليجية، من باب تغذية مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من تبعات، وتداعيات امتلاك إيران للسلاح النووي، الأمر الذي

(١) السويدي، مرجع سابق، ص ٤٨٠ .

(٢) عثمان، مرجع سابق، ص ١ .

يهدد دول المجلس، ويدفع إيران للسيطرة عليها في ضوء المعادلات الإقليمية الجديدة، بعد انهيار البوابة الشرقية، نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣^(١).

يمكن القول أن ثمة اتفاقاً خليجياً حول وجود مصلحة عليا لدول الخليج في دعم سياسة الدول الغربية التي تهدف إلى ضمان عدم امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية، وإيجاد الضمانات الكافية، لمنع، وإجهاض أي محاولة إيرانية لصنع أسلحة نووية، لكن الاتفاق حول المبدأ، لم يمنع، وجود اتجاهين للتعاطي مع أزمة الملف النووي الإيراني الاتجاه الأول: تمثله دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث عبرت بشكل واضح عن القلق من القدرات النووية الإيرانية، واعتبرت وجود قدرات نووية في منطقة الشرق الأوسط تهديداً لأمن واستقرار الخليج، والاتجاه الثاني: تمثله المملكة العربية السعودية، ويقوم موقفها على أن إيران لا بد أن تسير مع دول الشرق الأوسط لإزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة^(٢).

وترى دول مجلس التعاون الخليجي أن امتلاك إيران للقوة النووية سوف يؤدي إلى تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه، فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب، باتجاه دول المجلس^(٣).

كذلك تخشى دول المجلس من إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية، تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعداً من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالاً عديدة منها بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية، الأمر الذي يندرج باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية تهدد استقرار المنطقة.

(١) همام، سامح، الملف النووي الإيراني متغير جديد في معادلة أمن الخليج، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية .
<http://www.ahram.org.eg/acpps/Ahram/2001/1/1/C1RN79.HTM>، موقع المركز على شبكة الانترنت
2007، <http://www.ahram.org.eg>

(٢) كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مختارات إيرانية مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
<http://www.ahram.org.eg/acpps/Ahram/2001/1/1/C2RN117.HTM>، العدد (٦٢)، 2005،

(٣) كشك، المرجع نفسه، ص ١.

إن امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني في تعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض، وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل تراجع في العلاقات التي يشوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأنًا إيرانيًا داخليًا بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية السنوية^(١).

وإذا كانت دول مجلس التعاون تحت على الحوار لحل مسألة البرنامج النووي الإيراني، فهي بنفس الوقت معنية بهذا الحوار، فهي تخشى أن يؤدي هذا الحوار إلى تقديم تنازلات أمريكية لإيران على حساب هذه الدول، مما يعني دوراً إيرانياً أكبر في منطقة الخليج، وبالتالي لا ترغب دول المجلس أن يكون ثمن تحسن العلاقات الأمريكية - الإيرانية على حسابها^(٢).

إن دول مجلس التعاون الخليجي لن تكون بمنأى عن دفع ثمن الهجوم الأمريكي على إيران، ومع علم الإيرانيين أن الأمريكيين لا يستطيعون ضربهم دون توطئة، وتسهيلات من جانب دول المجلس، كما حدث في العراق من قبل، فإن النفط، وهو رصيد استراتيجي للأمركيين، وسبب رئيسي لتمركزهم العسكري في الخليج، لن يظل خارج اللعبة، وعلى الرغم من محاولات الإيرانيين مد جسور التعاون مع جيرانهم في الخليج، لتفادي السيناريوهات المحتملة، بما فيها الخيار العسكري الأمريكي، فإن الخط الغالب في دول مجلس التعاون الخليجي، هو العداء المسبق من إيران، ولذلك فإنه في حالة اندلاع حرب بين الولايات المتحدة، وإيران، فستدفع دول المجلس ثمنًا فادحاً ربما من الدمار العسكري، والاضطراب الاقتصادي، والأمني^(٣).

فالاستمرار في التعتنت في موضوع الملف النووي من قبل إيران، مع وجود قناعة إيرانية أن الإدارة الأمريكية، وفي ظل أزمتها في العراق، والمشاكل الداخلية بين الإدارة،

(١) بريزات، مرجع سابق، ص ١ .

(٢) الشنقيطي، مرجع سابق، ص ٤ .

(٣) طلب، رجاء، التسخين القادم في الإقليم والأجندة الإيرانية، صحيفة الرأي الأردنية، عمان، العدد (١٣٣٨٠)، ٢١ / ٥ / ٢٠٠٧،

والكونغرس، قد لا تقوم بأي حال من الأحوال بعملية عسكرية ضد إيران^(١)، إلا أن كفاه المعطيات تشير أن الحرب تلوح في الأفق، فالحشود الأمريكية في منطقة الخليج مستمرة، مع استمرار تعثر مجلس الأمن الدولي في التوصل مع إيران إلى صيغة لنزع فتيل أزمة برنامجها النووي سياسياً، وإعادتها إلى صيغة المفاوضات، بدلاً من لغة التصعيد المتبادل بين الولايات المتحدة، وإيران، فهذه المؤشرات تدل على إمكانية اندلاع هذه الحرب، وهي إن اندلعت فسوف تقضي على آفاق الأمن، والاستقرار في عموم منطقة الخليج، ولن تقتصر على دولة واحدة، وستكون أثارها على جميع الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والأمنية، وحتى البيئية، فالتعرض للمنشآت النووية الإيرانية، من شأنه أن يسبب مشكلة بيئية من جراء قصفها، أو يمكن أن تكون هذه الكارثة البيئية، متمثلة في ضرب مواقع استخراج النفط، الواقعة على طرفي الخليج.

إن المواجهة الأمريكية - الإيرانية المحتملة بسبب برنامج إيران النووي، تثير قلق دول مجلس التعاون الخليجي، فهذه الدول تتدرك أن هذه المواجهة إن وقعت، فإن منطقة الخليج ستكون مسرح لها، مما يندرج بعواقب أمنية، واقتصادية مدمرة على هذه الدول، تتمثل في إمكانية إغلاق مضيق هرمز، ووقف تصدير النفط، إضافة للمخاطر البيئية من احتمالية ضرب مواقع استخراج النفط، أو المواقع النووية الإيرانية.

لذلك كانت مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي في منع مثل هذه الحرب، من خلال مطالبتها بحل مسألة البرنامج النووي الإيراني بالطرق السلمية، والطلب من إيران التعاون مع مطالب المؤسسات الدولية المعنية بهذا الملف، ومنها: الوكالة للطاقة الذرية، ومجلس الأمن الدولي، من أجل الخروج من نفق المواجهة العسكرية المحتملة بين الولايات المتحدة، وإيران، ولتجنب المنطقة، ومنها - دول المجلس - الآثار، والتداعيات المتوقعة في حال حدوث مثل هذه المواجهة.

(١) Khalid Hilal. Iran And Gulf State :Foes Or Security Partners. Issues and viewpoints in the international media. Monterey Institute Center for Nonproliferation Studies. http://www.wmdinsights.com/I11/I11_ME2_IranGulfStates.htm.2007

الفصل الخامس

مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران

منذ عام (١٩٩٥) فرضت واشنطن عقوبات اقتصادية على طهران حظرت بموجبها تصدير البضائع والتكنولوجيا إليها وحظر أي استثمار في إيران.

وتوسعت لاحقاً تلك العقوبات حتى على الشركات الأجنبية التي تساعد إيران في الاستثمار النفطي لحقولها.

ومن المعلوم أن الولايات المتحدة مارست طوال العقد الماضي ما أطلقت عليه استراتيجية "الاحتواء المزدوج" لإيران والعراق، أما تهمة دعم الإرهاب فلم تختفي من تصريحات المسؤولين الأمريكيين في الإدارتين الديمقراطية والجمهورية، وما أن أُطيح بنظام طالبان في أفغانستان حتى صنفت إيران في ما أطلق عليه جورج دبليو بوش "محور الشر" إلى جانب كوريا الشمالية والعراق، وما أن سقط النظام العراقي عام (٢٠٠٣) حتى توجهت أنظار المحافظين الجدد إلى طهران تهدد وتتوعد بمصير مماثل، وهكذا أُطيح بكل الجهود التي بذلها الإصلاحيون في فترة رئاسة السيد خاتمي لبناء الثقة وتعزيز الحوار مع الولايات المتحدة^(١)

واجهت إيران ضغوطاً شديدة من قبل الإدارة الأمريكية ذهبت نحو الهدف نفسه الذي أراده المحافظون الجدد في الشرق الأوسط هو أمن إسرائيل، وتهيئة أوضاع المنطقة وجغرافيتها لضمان هيمنتها^(٢).

ونستطيع في هذا الفصل وضع سيناريوهين لمستقبل العلاقات الأمريكية- الإيرانية هما: سيناريو الصراع أولاً وسيناريو التعاون ثانياً ولكل سيناريو من هذه السيناريوهات ما يدعمه من الحجج والمؤشرات.

(١) زارج، محمد جواد، (٢٠٠٥)، سياسة إيران الخارجية حيال جيرانها، مجلة فصلية إيران والعرب، ع (١٤) ص ١٥.

(٢) عبد الفتاح، بشير، (٢٠٠٥). أمريكا وإيران: مواجهة أم مصلحة، مجلة السياسة الدولية، ع (١٦٠)، م (٤٠)، ص ١٦٨، القاهرة.

١.٥ سيناريو الصراع في العلاقات الأمريكية- الإيرانية

إن الشروط التي ترفعها الولايات المتحدة لبناء الثقة وتحسين العلاقات مع إيران تسمح بتباين طبيعة الضغوط التي تمارس عليها والعقبات التي توضع أمامها، وهي شروط لن يؤدي تحقيقها إلا إلى أمرين جوهريين: حماية أمن إسرائيل، وانكفاء دور إيران الإقليمي، بوقف الدعم لحلفائها مثل سوريا وحركات التحرر مثل حزب الله في جنوب لبنان وحماس في فلسطين، فشرط واشنطن لأي استئناف للعلاقات مع طهران هي التالية^(١):

أولاً: أن تتوقف عن كل نشاط نووي يسمح لها بالتخصيب ولو للأغراض السلمية وضمن حدود دنيا وتحت الرقابة المشددة (هذا الموقف المتشدد لم يتغير حتى الآن).

ثانياً: أن تتوقف عن دعم المنظمات الإرهابية مثل حزب الله في لبنان وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، والمنظمات الفلسطينية الأخرى التي تقاوم إسرائيل.

ثالثاً: أن تمتنع عن معارضة العملية السلمية في الشرق الأوسط.

رابعاً: العمل على تغيير النظام الداخلي في الاتجاه الليبرالي العولمي.

وقد تفاقمت في الآونة الأخيرة قضية "الملف النووي الإيراني" ووصلت المفاوضات فيها إلى طريق مسدود بعدما "عجزت" إيران عن إقناع الأوروبيين بسلمية برنامجها النووي في حين رفضت الترويكا الأوروبية ومن خلفها واشنطن كل الدعوات الإيرانية، ويبدو من خلال رد فعل الرئيس الأمريكي، وقادة أوروبيين آخرين، أن من المحذور على إيران الاقتراب من امتلاك القدرة النووية، تحت ادعاء الخوف من امتلاك القنبلة النووية وتهديد إسرائيل وإحداث توازن رادع يخل بانفراد إسرائيل به^(٢).

فعندما استأنفت إيران أبحاثها النووية تحت الرقابة المشددة رد الرئيس الأمريكي مباشرة بأن الأمر يهدد العالم وأمن إسرائيل فجعل كله في كفة وإسرائيل في كفة أخرى، وقد

(١) عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ٣٩-٤١.

(٢) محمود، أحمد إبراهيم (٢٠٠٥). الأزمة النووية الإيرانية: تحليل استراتيجيات وإدارة الصراع، مجلة الدراسات الاستراتيجية، ع(١٤٩)، ص ٢٥، المناقشة.

اشتدت الأزمة تفاقماً مع العرض الأمريكي بالمشاركة مع الترويكا الأوروبية بالمفاوضات شرط وقف عمليات تخصيب اليورانيوم فوراً^(١).

ولكن بعد استعانة الولايات المتحدة الأمريكية بمجلس الأمن، وصدور قرار فرض حظر اقتصادي على إيران، فهل تقدم على عمل عسكري أحادي، بعدما تبين أن العقوبات الاقتصادية والسياسية من طرف واشنطن لم تضر بطهران يقدر ما أضر بالمصالح الأمريكية، وخصوصاً الشركات الأمريكية؟^(٢).

رفض الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش استبعاد اللجوء إلى القوة لوضع حد لطموحات إيران بعد رفع الأختام عن منشآتها في أصفهان واستئناف تخصيب اليورانيوم، وبردة فعل إيرانية عنيفة قطعت المناورات الأوروبية بعدما قدم الثلاثي، الألماني- الفرنسي- البريطاني، عروضاً لطهران عقب أشهر من المفاوضات، اعتبرتها إيران "غير لائقة" وأعلنت تمسكها بحقوقها في التخصيب ورفضها التهديد.

وإدائها عدم اكترائها بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن وفرض عقوبات ضدها، الأمر الذي اعتبر تحدياً من الطرف الإيراني للأخرين، وربما كان يقصد الرئيس جورج دبليو بوش من خلال تصريحه أنف الذكر استخداماً "إيجابياً" للقوة الأمريكية المنتشرة على التدخلات الإيرانية في العراق وأفغانستان وفي مياه الخليج العربي^(٣).

فالخيار العسكري ضد إيران يتقدم كأولوية عند الإدارة الأمريكية، فمنذ مجيء الرئيس محمود أحمددي نجاد إلى رئاسة الدولة في إيران، بات يعلن صراحة عما يضمرة قادة الجناح المتشدد في السلطة الذي يريد تغيير العالم، ويعتقد أن بلاده خير أداة لذلك^(٤)، فبعد ستة أشهر على انتخابه، تميز الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد بجملتين: الأولى مقتبسة من الخميني: "يجب إلغاء إسرائيل عن خريطة العالم"، والعبارة الثانية متكاملتان، ولا سيما أنهما تعنيان أن إيران تشعر بالقوة الكافية لازدراء القوة الأعظم في العالم، وأن طهران تأخذ على عاتقها مواصلة المواجهة المفتوحة ضد إسرائيل في حين أن بلدان عديدة في المنطقة، بمن فيها باكستان وافقت

(١) محمود، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢) الدقاقي، عادل، إيران، تناقض الذات والقوة في دولة تبحث عن هوية، صحيفة العرب اليوم، الأردن، ٢٨/١٢/٢٠٠٦، ص ٨.

(٣) محمود، مرجع سابق، ص ٢٠-٢٣.

(٤) زارج، مرجع سابق، ص ٢٥.

على بدء التعامل مع إسرائيل، ومما لا شك فيه أن لإيران استراتيجية الدولة الكبرى وهي تسمح لنفسها بالتفوه بأمور يجدها الآخرون غير لائقة^(١).

هناك ثلاث تيارات رئيسية تتصارع داخل القيادة في إيران بشأن البرنامج النووي الإيراني، وما إذا كان يجب تحدي المجتمع الدولي، مواصلة عملية تخصيب اليورانيوم والسعي غير المعلن إلى امتلاك السلاح النووي أو عدمه.

التيار الأول: ويقوده الرئيس محمود أحمدني نجاد وأنصاره من أقصى المتشددين، وهو يدعو إلى بذل كل الجهود لامتلاك الدورة الكاملة لإنتاج الوقود النووي، بما في ذلك التمسك بحق إيران في تخصيب اليورانيوم في أراضيها، ما يؤمن لاحقاً القدرة والإمكانات لإنتاج القنبلة النووية وامتلاكها إذا ما اتخذت قراراً سياسياً في هذا الشأن.

التيار الثاني: يضم "المتشددين الواقعيين": أمثال علي لاريجاني، الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، وكبير المتفاوضين الإيرانيين فيما يتعلق بالملف النووي، وهذا التيار يؤيد مواصلة الجهود لامتلاك الدورة الكاملة لإنتاج الوقود النووي، ويتمسك بحق إيران في تخصيب اليورانيوم على نطاق محدود، ولكن بشرط أن يتم ذلك في إطار الشرعية الدولية ومن دون الدخول في مواجهة مع المجتمع الدولي، بحيث يتم العمل من أجل التوصل إلى "صيغة تفاهم" مع الدولة الكبرى المعنية بالبرنامج النووي الإيراني.

التيار الثالث: ويضم الإصلاحيين من أنصار الرئيس السابق محمد خاتمي والمحافظين الجدد، أيضاً من أنصار علي أكبر هاشمي رافسنجاني، رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، ويعارض أنصار هذا التيار المواجهة مع المجتمع الدولي، ويدعو إلى تجميد مؤقت لكل عمليات تخصيب اليورانيوم والعمل على تبديد أي مخاوف دولية إزاء خطط إيران النووية^(٢).

ومن الواضح أن هذه التيارات الثلاثة لا تختلف من حيث الجوهر في أن تصبح إيران قوة نووية، لكن الاختلاف يكمن في الطرق لبلوغ هدف استراتيجي، وجاء الإعلان المزدوج من قبل الرئيس محمود أحمدني نجاد، ورئيس لجنة تشخيص أسلحة النظام على أكبر هاشمي

(١) (الزعيبي، رانيا، ٢٠٠٦). الأوربيين يرمون ورقتهم الأخيرة في أزمة إيران النووية، متوفر عبر: www.aljazeera.net

(٢) Hass, Rachard, N, Op, cit, p7.

رفسنجاني، ليؤكد للعالم أن إيران ستصبح قريباً نووية، وقد ذهبت الولايات المتحدة أن إيران قد أصبحت قوة نووية^(١)، ومن هنا فإن المتشددون داخل القيادة الإيرانية يريدون أن تتصرف إيران كقوة إقليمية كبرى وأن تلعب دوراً مؤثراً في المنطقة وفي الساحة الدولية، وأن تحولها إلى قوة نووية يعزز موقعها ويمنحها المزيد من القوة والاستقلالية، فبعدما أصبحت إيران المستفيد الأول من سقوط عدويها اللدودين، نظام طالبان في أفغانستان ونظام الرئيس صدام حسين رحمه الله في العراق وبعدما استفادت من عواقب السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على الرغم أنها فقدت كثيراً من رصيدها الأخلاقي في العالم جراء النقائنها الموضوعي مع أمريكا، وبعدما بات لظهران اليوم التأثير الأكبر في العراق ويرى هؤلاء أن المواجهة حول البرنامج النووي الإيراني هي جزء من مواجهة أوسع بين إيران والدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، فساحتها أفغانستان، ولبنان، وسورية وفلسطين، وغيرها من المواقع، وأن "الإيرانيين لن يترددوا في زعزعة الاستقرار في عدد من دول المنطقة لضمان ما يسمونه "حقهم المشروع في امتلاك القدرات النووية الكاملة، وتعتمد إيران في هذا المجال على جيش قوي لردع الأمريكيين عن شن أي عملية عسكرية ضدها، وهو ليس جيشاً مزيفاً، ومرد ذلك أولاً إلى استحالة كشف المنشآت النووية الجوفية، أو تلك التي تقام في المناطق السكنية، إلى أن إيران تملك قدرة عسكرية فعلية لرد، وهذا لم يكن حال العراق في عهد الرئيس صدام رحمه الله^(٢)، هذا فضلاً عن أن الولايات المتحدة المتورطة في المستنقع العراقي ستكون أقل قدرة على المنارة وفي ممارسة الضغوط على طهران، لذلك وجد الإيرانيون في الظروف المحيطة ما يحثهم على التمرد^(٣)، ومما يزيد من احتمالية تحقيق سيناريو الصراع في العلاقات الأمريكية- الإيرانية أن الإدارة الأمريكية بقيادة جورج دبليو بوش تحضر جدياً لاستخدام القوة العسكرية لإجبار النظام الإيراني للعدول عن برنامجه النووي، والمسألة مطروحة بقوة في واشنطن بعد سلسلة المقالات المنشورة من قبل مجموعة من الخبراء المهمين في هذا المجال، ويبدو الخبير العسكري الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط ريتشارد روسل متشائماً بشأن الخيارات تجاه إيران، فهو يعتقد أن الدبلوماسية الأوروبية التي تركز على الخيار السلمي لا مكان لها من النجاح، وأن العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن ستضر بالشعب الإيراني أكثر من النظام، وأخيراً يعتبر الخيار العسكري

(١) حيدر، محمود (٢٠٠٥). الملف النووي الإيراني: حرب باردة في لعبة الزمن، مجلة الأسبوع العربي، أكتوبر، ص ٥، لندن.

(٢) حيدر، مرجع سابق، ص ٥.

(٣) حمزاوي، مرجع سابق، ص ٢٣.

خياراً زاحراً بالمخاطر، إذ سيترتب على استخدام القوة ضرب المئات من المراكز الحساسة، أو الاحتلال الكامل، وهي مغامرة في الحالتين تفوق كلاهما قدرات الولايات المتحدة الأمريكية الحالية الغارقة في المستنقع العراقي، فالخبير جوزيف سيرينسون، المتخصص في المسائل النووية، نشر مقالاً في مجلة (Foreign Policy) بعنوان "احتمالات للضربة العسكرية ضد إيران" بين فيه أن بعض أعضاء الإدارة الأمريكية، ومنهم ديك تشيني نائب الرئيس، قد قرر أن الخيار العسكري يكمن في ضرب إيران، الأمر الذي سيقود إلى زعزعة النظام، وأنه قام بدراسة تقارير متعددة أكدت استعدادات واشنطن لاستخدام القوة العسكرية ضد طهران، ولعل أبرزها ما ذكرته مجلة "نيويورك تايمز" الأمريكية من أن الإدارة الأمريكية تخطط لعملية قصف واسعة ضد أهداف في إيران تستخدم فيها قنابل نووية مخترقة التحصينات لتدمر مرافق إيران النووية التي يشتبه أنها تستخدم لإنتاج أسلحة نووية، باعتبار أن الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد هو "أدوف هتلر جديد محتمل" ولا يمكن تقديم التنازلات له، بل يجب مواجهته بالقوة، لعل ذلك تسهم في حدوث ثورة شعبية تطيح بالنظام في إيران^(١) كما أن جريدة "الجراديان" البريطانية و "نيويورك تايمز" الأمريكية تحدثنا عن وجود خطط أمريكية مماثلة، غير أن الملاحظ أن صحيفة "صنداي تايمز" وضعت في أحد أعدادها خريطة توضيحية لإيران، متضمنة خطة تفصيلية لكيفية استخدام صواريخ كروز أو العمليات الجوية المكثفة لاستهداف المواقع الإيرانية النووية، مشيرة إلى أن استخدام القوة ضد طهران أصبح "حتمياً" على عكس صحيفة، "واشنطن بوست" التي حذرت من أن الخطط الأمريكية ستعني اشتعال العنف في المنطقة كلها من خلال علاقات إيران بحزب الله، فضلاً عن احتمال توطيد العلاقات مع القاعدة وكما قال مستشار سابق في وزارة الدفاع الأمريكية، "إذا نفذنا تلك الخطط فإن القسم الجنوبي من العراق سيشتعل كالشمعة"^(٢).

ويبرز هذا التقرير الجديد لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي "الذي جاء مكملاً للتقرير الذي نقلته نشرة صحيفة واشنطن بوست عن الصحفي الأمريكي سيمور هيرش تأكيداً أن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش سيلجأ إلى شن حرب على إيران، وقال أن "التخطيط الجاري حالياً يفوق مستوى ما يصطلح عليه خطط افتراضية يتم اللجوء في حال الضرورة، وتابع " أنه خلال الأشهر القليلة الماضية بلغت عمليات التخطيط العملياتي، ودخلت في

(١) بشير، عبد الفتاح، (٢٠٠٥). أمريكا وإيران مواجهة أم مصالحة، مجلة السياسة الدولية، ع(١٦٠)، ص١٩٦، القاهرة.

(٢) بشير، مرجع السابق، ص١٩٦.

المرحلة التي يقوم فيها المسؤولون باستخدام المخططات الاحترازية المتوفرة في السجلات، وإيجاد معلومات استخباراتية جديدة بشأنها، وكذلك البحث عن الأهداف التي يمكن قصفها، بالإضافة إلى تحديد نوعية الأسلحة التي يجب استخدامها وعددها والأماكن التي سيتم إسقاط الأسلحة فيها "وأضاف هيرش في المقابلة مع تقرير واشنطن: " أعتقد أن للإسرائيليين دوراً في ما يحدث، كما اعتقد أن ما حدث الآن هو مفهوماً لدى الجميع بأن الأمريكيين سيقومون بذلك القصف (قصف المنشآت الإيرانية) وهذا هو ترجيحي، ولكن المفهوم هو أنه على "الإسرائيليين" التزام الصمت وترك الأمريكيين يقومون بذلك ويبدو أن التصور الأمريكي الحالي لمواجهة إيران توسع، ليس لضرب أو قصف مفاعلات إيران النووية فقط، بل أن إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش مالت نحو تغيير يبدو جدياً في التعامل مع الملف الإيراني، فبحسب "واشنطن بوست" و "هارتس" تعترم واشنطن انتهاج سياسة من شأنها تصعيد التوتر في المنطقة من خلال ممارسة ضغوط متزايدة على طهران، تستهدف "إسقاط" النظام الإيراني المحافظ، وبحسب الصحيفة الأمريكية فقد انتصر الفريق المؤيد لإسقاط النظام في إيران داخل إدارة جورج دبليو بوش.

أن إدارة الرئيس جورج دبليو بوش لها هدف في تغيير النظام الإيراني وبدأت في تحرير مبلغ ٨٥ مليون دولار لهذا الغرض ولا شك أن هذا ليس إلا بداية، في سبيل الوصول إلى تحقيق أهدافها، ولن تتوانى الإدارة الأمريكية عن استخدام كل الوسائل التي تمتلكها، فالعقوبات التي فرضها مجلس الأمن على إيران، لاتهدف لوقف أو تعطيل البرنامج النووي الإيراني فقط وإنما وظيفتها تكمن في زعزعة النظام، والإسهام في إسقاطه ويدخل الخيار العسكري المطروح لضرب المنشآت النووية الإيرانية في هذا السياق^(١)، وهناك خيار المفاوضة الذي يطلب تفاوضاً أمريكياً-إيرانياً مباشراً وجهاً لوجه، لكن لا يوجد مثل هذا التفاوض الذي يجب أن تطرح فيه كل القضايا على الطاولة، قد تكون هناك اتصالات وأفكار بينها المفاوضات حول مصير العراق حصرياً، ويجوز أن يكون هناك حوار سري يتم عبر قنوات مباشرة أو غير مباشرة، إنما لا مؤشر إلى وجود تفاوض على شمولية الملفات المعنية بإيران والمنطقة، العديد من المحللين الغربيين يعتقد أن إدارة الرئيس جورج دبليو بوش لن تعقد أي "صفقة كبيرة" مع إيران تهدف إلى تقاسم النفوذ معها في العراق، أو في منطقة الخليج أو السماح لإيران أن تلعب في الساحة العراقية دوراً مماثلاً لدور سوريا السابق الذي كان

(١) هيكمل، فتوح أبو الذهب (٢٠٠٦). أزمة البرنامج النووي الإيراني: التداخيات المحتملة على أمن المنطقة مجلة شؤون خليجية،

ع(٤٥)، ص١٣-١٦، المنامة.

مهيماً على لبنان، لأن ذلك سيؤدي إلى تقوية الدور الإيراني في المنطقة، ما يهدد موازين القوى الحالية ويتعارض مع المصالح الحيوية الاستراتيجية الأمريكية والغربية^(١)، إن أي تسوية مهما كانت جزئية سواء بتأجيل الملف النووي أو التمكين من تشكيل حكومة وحدة وطنية في العراق ستخدم في المصلحة النهائية إيران، ففي هذه الحالة إيران هي الباقية في المنطقة والنووي عندها قد اتخذ مساره ولو طال الأمر سنة أو سنتين، ومعنى ذلك أن التنازل الإيراني المؤقت، لن يشكل خسارة لإيران في المدى المتوسط والطويل، من هذا المنطق لن تتساهل إدارة جورج دبليو بوش وأوباما لاحقاً مع إيران في شأن برنامجها النووي في مقابل تعاونها معها في العراق، بحيث تسمح لها بتخصيب اليورانيوم في أراضيها، مما يفتح الباب أمام احتمال امتلاك الإيرانيين السلاح النووي في المستقبل القريب، فالتهديد الذي سيشكله السلاح النووي الإيراني سيدفع الدول العربية الأخرى، وعلى رأسها مصر والجزائر إلى الدخول في سباق للحصول عليه.

٢.٥ سيناريو التعاون في العلاقات الأمريكية- الإيرانية:

إن معطيات رئيسية عدة تحول دون شروع الولايات المتحدة في عمل عسكري ضد منشآت النووية الإيرانية حتى الآن، رغم السباق المحموم مع الوقت، ومن هذه المعطيات التعثر الأمريكي في العراق، إذ أن لدى القيادة الإيرانية تصوراً واضحاً عن حقيقة المأزق الذي تعالنه إدارة جورج دبليو بوش هناك، إذ بدأ يبرز وارتفعت الأصوات الداعية إلى سحب القوات الأمريكية من هذا البلد في أسرع وقت ممكن، بعدم أدخاله في موجة من الفوضى والعنف تؤدي إلى تكبدها خسائر فادحة في أرواح جنودها، وأخفقت في نقل العراق إلى مرحلة من الاستقرار وإقامة نظام يعيش فيه العراقيون بسلام^(٢) على أن هذا التخطيط في العراق يشل قدرة الولايات المتحدة على القيام بعمل عسكري آخر في الشرق الأوسط بحجم توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، فضلاً عن أنه يجعله ساحة تصفية حسابات يذهب إليها من لديهم خلافات مع واشنطن لتصفيتها هناك بعدما أصبح بلداً مفتوحاً.

كما أن بين المعوقات الأخرى للخيار العسكري عدم قدرة القوات الأمريكية على إدارة جبهتين في وقت واحد، ذلك أن هناك سؤالاً ملحاً حول قدرة الولايات المتحدة على خوض

(١) (إدريس، محمد السعيد، (٢٠٠٦). الأزمة النووية الإيرانية الخيارات الأمريكية الضيقة، مجلة مختارات إيرانية، ع(٧٠)، ص ١٥ ز

(٢) (الدقاقي، مرجع سابق، ص ٨.

حربين في وقت واحد^(١)، وأن لم تكونا حربين بالمعنى التقليدي بعدما اختبرت واشنطن نظريات ومفاهيم جديدة كـ"الحرب النظيفة والمعقمة"، وحرب "الصدمة والتروى"، والحروب من بعد "وزجت بأحدث التقنيات العسكرية والأسلحة فيها وهو نقاش تعود جذوره إلى الستينات بشأن الدرجة الحرجة التي تقضي الاستخدام الكامل للقوة الأمريكية، وكان النقاش يفترض في حينه إمكانية مواجهة الصين أو روسيا أو كلاهما معاً وفي الوقت نفسه مع وجود نزاع أصغر في مكان ما في العالم الثالث، لكن في أوائل التسعينيات كان نقاش مخططي الولايات المتحدة يتركز حول ميزات وجود قوة حرب ونصف بدلاً من وجود قوة حربين^(٢) وقد تجدد النقاش حالياً، وبوتيرة ومستويات مختلفة، فالإدارة الأمريكية المنشغلة حالياً، بتداعيات ونتائج مرحلة ما بعد حرب العراق وأفغانستان أظهرت إخفاقاً في مجالات حيوية أساسية، لعل من أبرزها عدم توقعها واستعدادها لمرحلة ما بعد الحرب في العراق، وإن كانت قد اعتبرت أن تقديرها لمرحلة ما بعد غزو أفغانستان يتيح لها الشروع في غزو العراق، لكن الحسابات الورقية غالباً ما تخفق إذا لم تحتسب تطورات غير منشورة على جبهات غير متوقعة ولا علاقة لها البتة بالأعمال العسكرية، وهو ما أضيف إلى أعباء إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش التي فوجئت بإعصار كاترينا وبحجم الخسائر والأضرار التي ألحقها، ورافقة من انتقادات قاسية بالتقصير، وما استلزمه ذلك من استدعاء قوات أمريكية من العراق على عجل للمشاركة في أعمال للإنقاذ وضبط الأمن^(٣)، هذا الأمر بذاته أبرز محاولة من جورج دبليو بوش وأركان إدارته للتأكيد على قدرتهم إدارة أزميتين في وقت واحد وذلك في مواجهة الاتهامات بالتقصير والأصوات التي تعالت في الولايات المتحدة، متسائلة هل تستطيع البلد أن تقوم بعمليات عسكرية واسعة النطاق، وأعمال الإغاثة في الوقت نفسه، إذ ثمة شكوك جدية في إمكانية انتقال القوات الأمريكية إلى وضع تكون قادرة على إطلاق النار على أكثر من "عدو" في وقت واحد فيما هي تتعرض لنيران "أعداء" معلومين ومجهولين في العراق، ومجدداً في أفغانستان، وما يمكن أن يحصل في سياق الحرب التي تخوضها عموماً ضد الإرهاب، تجعل الساحات التي تتواجد فيها المصالح الأمريكية أهدافاً محتملة للهجمات^(٤).

(١) هيكلم، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨.

(٢) إدريس، مرجع سابق، ص ١٥.

(٣) محمود، مرجع سابق، ص ١٠.

(٤) عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ١٦٩.

إلى ما تقدم يضاف فقدان معلومات استخباراتية أساسية كعائق أساسي آخر، إذ من الواضح أن الإدارة الأمريكية فيما لو كانت تعتزم القيام بعمل عسكري ضد إيران فهي غير مؤهلة نظرياً وعملياً لإضافة جبهة جديدة إلى الجبهات الأخرى المفتوحة، خصوصاً أن العدو المستهدف - أي إيران: يختلف جذرياً من الناحية الطبيعية والإمكانات عن العدوين السابقين (العراق وأفغانستان) وبالتالي فإن التقديرات التي يفترض أن تتوج أية خطة عسكرية يشوبها نقص كفي، مما يؤدي إلى عدم التمكن من وضع خطة حربية متماسكة، رغم التفوق العسكري الأمريكي العالمي، وهناك إقرار أمريكي رسمي ورد في تقرير لجنة مستقلة حول أسلحة الدمار الشامل أوكل إليها الرئيس جورج دبليو بوش دراسة وضع جميع أجهزة الاستخبارات الأمريكية بعجز هذه الأجهزة عن توفير معلومات أساسية وحيوية عن البرنامج النووي الإيراني، وتتيح لها تحديد الأهداف التي ينبغي ضربها وهذا يعني وجود لائحة أهداف دقيقة تضمن فيها أو تقرر القضاء على أي أمل وأية إمكانية لإيران في الوصول إلى مرحلة استخدام تقنياتها ومنشآتها النووية لأغراض عسكرية فالاعتقاد المتداول أن هناك مواقع سرية موزعة في مختلف أنحاء الأراضي الإيرانية، وهناك مواقع وهمية، وحتى المواقع الحقيقية الخاضعة للرقابة الدولية مبنية في أعماق الأرض، ومصممة لعدم تمكن أي عدو من استهدافها بأية وسيلة عسكرية فضلاً عن وسائل الدفاع العسكرية الموزعة في محيط هذه المنشآت للتصدي لأي استهداف صاروخي لها، أما بالنسبة للخيارات الإيرانية في أي ضربة عسكرية أمريكية فيما لو حصلت فهو يحتاج بحد ذاته إلى عناية خاصة، ولاسيما في ضوء الإخفاق المستمر في التجربة العراقية رغم الفوارق بين خصائص البلدين وطبيعتهما السياسية الاجتماعية والاقتصادية.

فالواضح أن لدى إيران سلسلة من الخيارات التي قد تستخدمها مجتمعة أو منفردة متدرجة في الرد على أي عدوان، ولو كان محدوداً، لأن احتمال الحرب الشاملة غير وارد لدى الأمريكيين، والنظرية النازمة لهذه السلسلة هو أن قواعد اللعبة ستتغير في حال استهدفت المنشآت النووية الإيرانية، وبالتالي فإن الخطوط الحمراء الراهنة ستسقط، ما دامت الأمور قد فتحت على كل الاحتمالات وهناك قواعد صراع جديدة ستنشأ وتتحكم بمسار الأوضاع، وفي ما يلي بعض الخيارات الإيرانية:

أولاً: القوة الصاروخية الإيرانية: إن آخر السيناريوهات المحتملة للرد الإيراني على أي عدوان تتعرض له هو استخدام ترسانتها الصاروخية القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى،

بما في ذلك الصواريخ الباليستية، ولا يوجد شكوك لدى القيادة الأمريكية في أن لدى إيران قوة صاروخية تشكل دعماً دفاعياً مهماً، لكن ليس لديها معلومات دقيقة حول حجم هذه القوة ومداهما الحقيقي في ضوء العجز الأنف الذكر لدى أجهزة الاستخبارات الأمريكية عن تقديم تقرير دقيق وواقعي لكل الإمكانيات العسكرية الإيرانية، وفي ظل جرعات قليلة من المعلومات الرسمية المنظمة التدفق في شأن الاختبارات التي تجريها طهران باستمرار أو حول الجيل المتقدم من صواريخها^(١).

من المؤكد أن لدى إيران طرازاً جديداً من صواريخ "شهاب" المصنع إيرانياً وتتفاوت المعلومات بشأن قوة هذه الصواريخ ومداهما الذي يبلغ الألفي كيلو متر كحد أدنى، وقد أعلنت طهران نهاية أيار مايو ٢٠٠٥ أنها اختبرت للمرة الأولى محركاً لصاروخ شهاب مستخدمة للوقود الصلب وليس السائل مما يعطيه مرونة أكبر في الحركة وجعله قادراً على حمل شحنة أكبر من المتفجرات في رأسه، وبمغزل عن دقة المعطيات المتوافرة، فمن المؤكد أن هناك قدرة إيرانية مهمة جداً للرد، لاسيما أن الأهداف العسكرية الأمريكية لا تحتاج إلى مسافات بعيدة جداً، إذ إن كل القواعد والمنشآت الأمريكية العسكرية في دولتي الجوار الإيراني (العراق وأفغانستان) إضافة إلى مياه الخليج وتركيا وصولاً إلى آسيا الوسطى، كلها تقع في مدى الصواريخ الإيرانية، وهذا ما أكدته تقرير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن الصادر في السادس من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ تحت عنوان "برنامج إيران للأسلحة الاستراتيجية- تقييم" حيث قدر أن إيران تنتشر نحو ٧٢ صاروخاً قصير المدى و ١٢ صاروخاً متوسط المدى إلى إسرائيل ومعظم أرجاء تركيا وجنوب روسيا^(٢) أما العنصر الذي يفاقم قلق الأمريكيين والإسرائيليين تحديداً فهو أن تكون إيران قد حصلت على رؤوس نووية من السوق العالمية، إضافة طبعاً إلى قلق يتعلق بصعوبة تقدير قدرات إيران من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية بسبب نقص المعلومات المتوافرة إلا أن وجود الخبرات الفنية العالية في إيران يجعل احتمال وجود تلك الأسلحة وارداً.

وإذا كانت إيران ترفض استخدام هذه الأسلحة في حال توافرت لديها، بسبب حرمتها من الناحية القانونية الدولية ومن الناحية الشرعية الإسلامية، فإن المخططين الأمريكيين عليهم

(١) الزعبي، مرجع سابق.

(٢) إدريس، مرجع سابق، ص ١٠٠.

استعراض كل الاحتمالات خصوصاً أن ما قد يقومون به ضد إيران أن يكون له أي أساس قانوني، وبالتالي لا يعود هناك مسوغ للتدريخ بالالتزامات القانونية الدولية ماداموا قد تجاوزها.

ثانياً: الساحة العراقية، يسود اعتقاد واسع ومعقد لدى الإدارة الأمريكية بجميع مؤسساتها العسكرية على الساحة العراقية، وهي لا تتوقف عن تحريض العراقيين ومن يهتمهم الأمر في دول الجوار ضد طهران على خلفية دورها المتعدد الأوجه في هذا البلد الذي يمر في مرحلة انتقالية خطيرة^(١).

ومن الأكد أن هناك شبكة علاقات واسعة نسجتها الجمهورية الإسلامية مع شرائح واسعة من مختلف ألوان الطيف العراقي، وهذا الأمر كان معروفاً في أوج فترة المعارضة لنظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين رحمه الله لجهة احتضان طهران لمختلف فصائلها من أقصى الشمال العراقي إلى الجنوب، وإذا كانت واشنطن لا تستطيع أن تتكر حقيقة الدور الإيجابي السياسي الإيراني في العراق، فإنها ترصد تحولاً نوعياً طرأ على وسائل المقاومة التي تتعرض لها القوات الأمريكية في العراق، وتحديدًا العبوات الناسفة، وألحقت بها خسائر بشرية فادحة في فترة زمنية قياسية، اكتشفت في تقنيات المواجهة الجديدة هي زرع عبوات هذه في مكان الهجوم، هذه العملية أطلقت إشارة الإنذار لدى الأجهزة لدى الأجهزة المختصة في جيش الاحتلال الأمريكي لتفحص ما إذا كان هناك "عدو جديد" قد ظهر على أرض المعركة من دون أن يستطيعوا الحد من الخسائر لاحقاً، وهو ما حصل في الثالث من آب/أغسطس ٢٠٠٥ عندما قتل أربعة عشر جندياً من "المارينز" دفعة واحدة في تفجير عبوة ناسفة في منطقة حديثة غرب بغداد، حيث استنقت وصفاً بأنها أحد أعنف الهجمات التي استهدفت الأمريكيين منذ غزوه العراق^(٢) عام ٢٠٠٣ وتم في العاشر من آب من نفس العام قتل ستة جنود بعبوات وصفت بالمتطورة أيضاً، ليتأكد دخول معطيات جديدة على الساحة العراقية ثبتها رئيس الأركان الأمريكي ريشارد مايرز بقوله: "أن وسائل تكنولوجيا حديثة تستخدم بعض العبوات"، وهو ما تناولته صحيفة نيويورك تايمز، إذ نقلت عن مسؤولين عسكريين وفي الاستخبارات الأمريكية أن عدداً من القنابل التي استخدمت أخيراً ضد قوافل القوات الأمريكية جاءت من إيران، وأنها تتمتع بقدرة تدميرية كبيرة مصممة لتخزين الهيكل المدرع للآليات

(١) Guadarzi, Jubin, (2006). Syria and Iran, London.Ip, Turis3, 167-169.

(٢) (سريع القلم، محمود (٢٠٠٥)، العلاقات الإيرانية الأمريكية، مشاكل والتوقعات، مجلة شؤون الأوسط، ع(١٩٩)، ص٦٥، بيروت.

باتجاه واحد وبسرعة كبيرة، وأن صنع هذه العبوات يوحي بوجود تعاون جديد وغير عادي بين الإيرانيين والشيعة والسنة العراقيين، وأسهمت الصحيفة في روايتها لتقول إنه تمت مصادرة بعضها، من بينها شحنة قادمة من إيران تم اعتراضها أخيراً شمال شرق العراق، ونقلت عن مسئولين في البنتاغون وأجهزة الاستخبارات الأمريكية قولهم: "أن هذه المتفجرات قد تكون أدخلت من الحدود العراقية- الإيرانية من طريق مجموعات تابعة لحزب الله أو من قبل أفراد في الحرس الثوري الإيراني.

وكانت مثل هذه المعلومات -التي تداولها مسؤولون أمريكيون كثير- صحيحة، علماً أن إيران نفت هذه المعلومات والاتهامات، واعتبرت أنها تهدف إلى تبرير إخفاقات واشنطن في العراق، فإن على الأمريكيين، بناء على كلامهم أن يتوقعوا أن تتحول الساحة العراقية جحيماً لهم في حال قرروا الاعتداء على إيران، لأن الأخيرة ستكون معنية بالرد بوسائل تقليدية وغير تقليدية، وربما لا يعود الإيرانيون والحال هذه بحاجة إلى صواريخ بعيدة المدى لقصفهم الأهداف العسكرية الأمريكية في العراق، ومن جهة أخرى، فإن الأمريكيين معنيون بالتدقيق جيداً في رد فعل بعض القوى العراقية الرئيسية والنافذة والحليفة لإيران على أية خطوة تصعيدية ضد الجمهورية الإسلامية، خصوصاً أن الأخيرة ساهمت إلى حد بعيد في تأسيس وتوفير الدعم القوي لهذه القوى^(١).

ثالثاً: نجاح الديمقراطيين في انتخابات الرئاسة ٢٠٠٨، يعتبر نجاح الديمقراطيين في انتخابات الرئاسة وبتحديد فوز أوباما مرشح الديمقراطيين رسالة واضحة من الشعب الأمريكي الذي رفض سياسة الجمهوريين الخارجية القائمة على استخدام القوة كوسيلة في السياسة الخارجية، بحيث أن الديمقراطيين وضح من خلال بياناتهم الانتخابية نظرهم المستقبلية للحل جميع النزاعات بطرقه السلمية، كل هذا يعزز أسس التعاون ويفتح الباب على وسعه لنهج جديد في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران واستخدام الوسائل الدبلوماسية لاحتواء التصادم السابق والمضي في قنوات جديدة للحوار.

رابعاً: وسائل أخرى: إن ما بين الساحات التي يمكن أن تشكل مصدر قلق للأمريكيين هي الساحة الأفغانية البلد المجاور لإيران؟ وذلك خشية أن يقوم الإيرانيون بمهاجمة أهداف أمريكية فيها، مباشرة أو بالتعاون مع مجموعات لا تزال قادرة على التحرك في هذه البلد غير

(١) Hass, Richard, (2006). The new Middle East, Foreign Affairs, Vol.85, No6, Nov/Dec,p8.

المتماسك أمنياً، وحيث تتعرض القوات الأمريكية بين وقت وآخر لهجمات زادت وتيرتها أخيراً وتلحق خسائر بها، كما سيقت سابقاً اتهامات كثيرة لإيران بأنها تقف وراء هجمات عدة تعرضت لها مصالح أمريكية وإسرائيلية ويهودية في دول، مثل الأرجنتين، وعليه يمكن أن يتوقع الأمريكيون تعرض مصالحهم في أكثر من مكان، وخصوصاً في العالم العربي والإسلامي للخطر، كما أن تفاعل قوى أخرى في الشرق الأوسط على صلة بإيران أو متعاطفة معها، قد يشكل بذاته حافزاً للانتقام من السلوك الأمريكي المعادي والمحتضن للبرنامج النووي الإسرائيلي العسكري^(١) وفي هذه الحالة فإن الإيرانيين سوف يتوصلون إلى تقدير حقيقي وواقعي حول حجم ردود فعل أمريكي وإسرائيلي تم التعبير عنه أكثر من مرة وعلى مستويات مختلفة من أن صواريخ حزب الله تشكل عنصراً رادعاً لأية خطوة عسكرية في المنشآت النووية الإيرانية ورغم أن قيادة الحزب أكدت أن إيران اتخذت مواقف مسبقة حيال هذا الموضوع إلا أن القلق الإسرائيلي الأمريكي من استخدام هذه الصواريخ لا يمكن تبديده وذلك على خلفية اليقين السائد في واشنطن وتل أبيب بعمق العلاقة بين حزب الله وطهران وضرورة تفاعل الأول مع أي خطر تتعرض له الجمهورية الإسلامية وعدم سكوته على أي اعتداء^(٢).

بغض النظر عن السيناريوهين السابقين إن الزمن يخدم إيران من خلال قطع خطوة الاتصال معها وإنهاء عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بسبب أية عقوبات صادرة عن مجلس الأمن الدولي ومن أي مستوى يجعل البرنامج النووي الإيراني بعيداً عن أي رقابة دولية، وهو ما هددت به طهران خلال المداولات لإصدار قرار مجلس حكام وكالة الطاقة، الأمر الذي يتيح لإيران أن فرصة المضي بمشروعها النووي تقترب، وربما تصل إلى قرار بتطويرها بحيث يمكن استخدامه لأغراض عسكرية، وذلك كرد على الخطر الذي تعتبر أنه يتهدها، وبالتالي يبرر لها التخلي عن الموقف الذي أعلنه مرشد الجمهورية الإسلامية السيد علي خامنئي بأن بلاده لا تسعى لصنع القنبلة النووية^(٣) كما أن أي قرار يفترض أن يصدره مجلس الأمن الدولي " تم إصدار قرار يفرض خطر اقتصادي على إيران من قبل مجلس الأمن الدولي في ٢٥/١٢/٢٠٠٦" يجب أن يقوم على مبررات قانونية وواقعية تتيح له

(١) عامر، ناصر ثقفي، (٢٠٤). برنامج إيران النووي ومسألة حظر التسلح، فصيلة إيران والعرب، ع(٦٧)، سنة ٢ ص٣٥-٣٧، القاهرة.

(٢) زارج، مرجع سابق، ص ١٥.

(٣) زارج، مرجع سابق، ص ١٥.

التصرف وفق موجبات القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إذ لا يمكن التذرع بأن إيران تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين بسبب برنامجها النووي، فضلاً عن أنها لم تخالف التزاماتها الدولية فيما يتعلق بهذا البرنامج، وسجلت أخيراً تعاوناً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي قامت ولا تزال بأعمال التفتيش على المنشآت التي طلبتها، وأن خطوة استئناف تخصيب اليورانيوم في مفاعل أصفهان لا تخرج عن التزاماتها بموجب معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، والتي لا تحظر مثل هذا التخصيب، بل أنه يعتبر سلوكاً طبيعياً لطهران بموجب الأطر القانونية الدولية التي تنظم عمل البرنامج النووي الإيراني^(١) وفق كل ذلك، فإن إيران تؤكد باستمرار أن هذا البرنامج هو لأغراض مدنية، وبالتالي لا يمكن الشروع في إجراء عقابي دولي بناء على افتراضات وهواجس أمريكية وإسرائيلية من دون أدلة دامغة، وهو أمر غير متوافر حتى الآن، إذ لا أساس قانوني لمجلس الأمن الدولي أن الحوار الأمريكي- الإيراني في حال حصوله قريباً سيقصر في الدرجة الأولى على الملف العراقي، لكنه لن يتطور إلى مفاوضات شاملة، فشروط المفاوضات الشاملة التي تقترحها واشنطن تتمثل في تخلي إيران عن البرنامج النووي ودعم ما تسميه واشنطن "الإرهاب" مقابل تعويضات تقدمها واشنطن تتمثل في رفع العقوبات الاقتصادية، ودخول إيران إلى منظمة التجارة العالمية، وضمانات أمنية أخرى، ويبدو أن هذا الخيار صعب التحقيق، إذ أن الأمريكيين ما انفكوا يقترحون الخيار عينة من عشرين سنة، بينما كان الإيرانيون يرفضون ومن وجهة النظر الأمريكية أن الخلاف مع إيران يتعدى برنامجها النووي، إذ أنه من الصعب إيجاد أرضية مشتركة مع حكومة تعتقد أن إسرائيل يجب أن تزول وتساند حزب الله والمنظمات الفلسطينية الأخرى المصممة على تحطيم مسار السلام.

(١) الزعبي، مرجع سابق.

النتائج والخاتمة والتوصيات

النتائج

في ضوء استعراض هذه الدراسة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، وانعكاساتها على أمن الخليج العربي، فقد توصلت للنتائج التالية:-

١. أن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة كبيرة في إضعاف النظام الإيراني المعادي للتوجهات الأمريكية في منطقة الخليج، والذي يشكل تهديد كبير للحليف الإسرائيلي، كما إن طبيعة الأهداف والمصالح الأمريكية في منطقة الخليج، هي من تحدد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، حيث يعتبر أمن الخليج من المسائل الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة بسبب الموارد النفطية، وموقعه الاستراتيجي وهذا يفسر نزوع الولايات المتحدة بعد أزمة الخليج الثانية إلى إنشاء ترتيبات أمنية مع الدول العربية في الخليج، بما يضمن ويكفل تواجد عسكري أمريكي، لحماية مصالحها، وهذه الترتيبات والاتفاقيات الأمنية تهدف إلى إضعاف إمكانيات إيران المعادية للسياسة الأمريكية في المنطقة، حيث ساعدت تلك الاتفاقيات والترتيبات الأمنية في احتلال العراق، ووفرت للولايات المتحدة تواجد عسكري قريب من إيران، هذا التواجد الذي يشكل رادع كبير أمام إيران، يمنعها من القيام بأية مغامرات عسكرية ضد دول الخليج العربية، كما انه يوفر للولايات المتحدة وسيلة قد تلجأ لاستخدامها لمهاجمه، وتدمير البرنامج النووي الإيراني .
٢. إن السياسة الخارجية التي اتبعتها الإدارة الأمريكية بعد إحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، جاءت من أجل تحقيق أهداف قديمة، منها التخلص من القوى المعارضة للسياسة الأمريكية، مما أدى بالولايات المتحدة إلى إعادة تشكيل تحالفاتها وعلاقاتها الخارجية، لتشكيل جهد موحد لمكافحة ما يسمى الإرهاب الدولي، والدول التي ترعاه، وعلى رأسها إيران، التي تتهمها واشنطن بدعم الحركات الإرهابية المعادية للسياسة الأمريكية .
٣. إن التعرض للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران غير ممكن دون الإشارة لإسرائيل، كطرف ثالث، حيث تقوم إسرائيل بتحفيز الكونغرس الأمريكي، والإدارة الأمريكية، على اتخاذ مواقف عدائية تجاه إيران مستغلة في ذلك مسألة البرنامج النووي الإيراني، الذي يشكل خطراً كبيراً على إسرائيل، الأمر الذي يفسر اعتبار هذا الملف من أكثر مسائل الاختلاف في العلاقات الأمريكية - الإيرانية، على حساب ملفات أخرى، مثل العلاقة بين

إيران وتنظيم القاعدة، والملف العراقي، رغم أهميتها للولايات المتحدة، وقابليتها للتوظيف، لتصعيد الضغوط الأمريكية على إيران بخلاف الملف النووي الإيراني، الذي يعتبر أكثر أهمية لإسرائيل منه لواشنطن.

٤. يلعب الملف العراقي دوراً مهماً في مسار السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في الوقت الحاضر، ذلك لأنه يسهم بجميع تطورات السلبية، والإيجابية في تشكيل صورة عن هذه السياسة، حيث يعاني الاحتلال الأمريكي للعراق صعوبات، ومشاكل كبيرة، تشكل إيران النصيب الأكبر منها، بسبب التواجد الإيراني القوي داخل العراق، والمتمثل في القوى الشيعية العراقية الموالية لإيران، والتي تشكل خطر كبير على التواجد الأمريكي فيه، وبالمقابل فإن الاحتلال الأمريكي للعراق يعتبر خطر استراتيجي على إيران، بسبب تواجد القوات العسكرية الأمريكية على مقربة من الحدود الإيرانية، في ظل وضع إيران ضمن إطار دول محور الشر، من قبل إدارة الرئيس جورج دبليو بوش ومن بعده إدارة الرئيس أوباما، مما يعني أنها قد تكون الحلقة الثانية، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، لإزالة أخطر القوى الإقليمية المعارضة للسياسة الأمريكية في منطقة الخليج.

٥. تخشى الولايات المتحدة الأمريكية من تواجد أسلحة دمار شامل على مقربة من أكبر مخزون نفطي في العالم، وهي غير مستعدة، وبضغط من اللوبي الإسرائيلي، لفكرة امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية، فالولايات المتحدة تنطلق من معارضتها للبرنامج النووي الإيراني، من إطار الحفاظ على الأمن، والاستقرار في منطقة الخليج، من خلال إظهار التزام أمريكي بأمن هذه المنطقة، ولذلك فهي تسعى جاهدة إلى كبح المغامرات السياسية العسكرية الإيرانية، بمنع حصولها على أسلحة متقدمة، لا سيما أسلحة الدمار الشامل، وبناءً على ذلك تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة على إيران، من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس الأمن الدولي، وقد تضطر إلى استخدام الخيار العسكري للقضاء على هذه البرنامج.

٦. إن ملف الإرهاب، وإن كان من بين المحددات التي تتشكل منها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، فهو ليس بقدر كبير من الأهمية لدول الخليج العربي إلا من زاوية أن الولايات المتحدة قد تستغل حدث إرهابي، للإلقاء المسؤولية فيه على إيران، لتبرير أية عملية عسكرية أمريكية، لمعالجة البرنامج النووي الإيراني، وهذه ما تخشاه دول المجلس، من رداً إيراني على أي هجوم أمريكي، حيث من المتوقع إن يكون الرد الإيراني في جميع الاتجاهات، بما فيها الوجود العسكري الأمريكي في هذه الدول، وهذا الرد قد

يكون بهجمات عسكرية مباشرة، أو باستخدام ورقة الطائفة الشيعية في دول الخليج العربي، هذه الورقة التي تثير القلق، والتوتر في علاقات دول الخليج مع إيران، وإيران في حالة مهاجمتها قد تستغل المجموعات الشيعية في هذه الدول لمهاجمة القواعد الأمريكية، وإثارة عدم الاستقرار، لتشكيل تهديد للوجود الأمريكي في المنطقة، إضافة للمجموعات الشيعية الموجودة داخل هذه الدول، فإن دول مجلس التعاون الخليجي، قلقة من تنامي نفوذ الشيعة داخل العراق، حيث ساهم الاحتلال الأمريكي للعراق، في وصول الشيعة للسلطة، وأصبح لإيران حليف قوي، قد تستغله لتهديد الولايات المتحدة، والضغط على دول الخليج، للقبول بإيران في أية ترتيبات أمنية مستقبلية، وإذا كان تدخل إيران في الملف الشيعي في العراق، يقتصر على النواحي السياسية، من أجل تجنب المواجهة مع الولايات المتحدة، فإن هذا الأمر قد يختلف إذا ما حدثت مواجهة عسكرية بن الطرفين، مما قد يهدد المصالح الأمريكية، ومنطقة الخليج برمتها.

٧. أوجد الاحتلال الأمريكي للعراق عدد من التداعيات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية لدول الخليج العربي، فمن الناحية الأمنية، فإن هذا الاحتلال وان كان قد اسقط نظام الرئيس صدام حسين رحمه الله، الذي كان يشكل هاجساً أمنياً لدول المجلس، فإن الواقع الجديد لم يغير حقائق التاريخ والجغرافيا، فما تزال منطقة الخليج تحتوي على عناصر التوتر التي تجعل التواجد العسكري الأمريكي أمراً حتمياً، كما أدركت دول المجلس إن خروج العراق من المعادلة الإستراتيجية، قد أوجد فراغاً واسعاً أمام إيران التي أصبحت أكبر القوى الإقليمية في منطقة الخليج، فضلاً على أن وجود نظام حليف للولايات المتحدة في العراق، من شأنه أن يقلل حاجة الولايات المتحدة للتواجد العسكري في دول الخليج العربي، على الرغم انه لا يلغي تلك الحاجة.

٨. إن الاحتلال الأمريكي للعراق، لا يعني ضمان أمن، واستقرار منطقة الخليج، حيث أن هذا الاحتلال خلق لدول الخليج مشاكل تتمثل في عدم الاستقرار، والانفجار الطائفي، الأمر الذي جعل وجود القواعد العسكرية الأمريكية في العراق، ودول الخليج، أمراً مقبولاً لهذه الدول، كما أن هذا الاحتلال، وان كان قد خدم المصالح الإيرانية، ودشن نفوذ إيران الإقليمي، فإن الانسحاب الأمريكي من العراق، وما يجسده ذلك من إقرار بالفشل، والهزيمة للقوات الأمريكية، على يد من تسميهم التنظيمات الإرهابية، من شأنه تعزيز تواجد هذه التنظيمات، وانتشارها، بصورة قد تجعلها تنقل نشاطاتها، وعملياتها العسكرية للخارج،

الأمر الذي يجعل دول الخليج، تؤكد على أهمية الوجود العسكري الأمريكي في العراق لمواجهة النفوذ، والمطامع الإيرانية.

أما التداخيات السياسية للاحتلال الأمريكي للعراق على دول الخليج العربي، فإنها تتبع من التغيرات الإستراتيجية المحتملة في منطقة الخليج، فما حدث في العراق حسب وجهة النظر الخليجية، ليس سوى مقدمة لسلسلة من التغيرات المحتملة، بما فيها تغيير النظم الحاكمة في هذه الدول، مما جعلها تقوم بخطوات استباقية نحو التحول الديمقراطي، بعيداً من أية ضغوط أو املاءات خارجية، ولكن هذا التوجه يواجه تحدى التوفيق بين متطلبات الأمن، والإصلاحات الديمقراطية، حيث تواجه هذه الدول تحديات أمنية تجعل للأمن الأولوية على متطلبات التحول الديمقراطي، الأمر الذي من شأنه التضييق على بعض الأنشطة التي تقوم فيها مؤسسات المجتمع المدني.

أما التداخيات الاقتصادية، فتتمثل في تراجع معدلات الاستثمار في هذه الدول، ووجود عدد من التحديات التي تواجه قطاع النفط الخليجي، حيث أن أية هزات يتعرض لها هذا القطاع، من شأنها أن تؤدي إلى تداعيات خطيرة في موازنات تلك الدول، خاصة في ظل الاستثمار الأمريكي في قطاع النفط العراقي، وإمكانية إن يصبح النفط العراقي بديلاً لنفط هذه الدول.

إن موقع الولايات المتحدة في العراق، وغياب التهديد العراقي، جعل دول الخليج العربي تتراجع عن رغبتها في التقارب مع إيران، ورفض الدعوات الإيرانية بإقامة منتدى إقليمي للتعاون في المجالات الأمنية، بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية، فالأزمات التي تخلفها إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتهامات الأمريكية لها بالسعي للاحتلاك السلاح النووي، يعكس زيادة هواجس دول المجلس، وهو أمر سيعزز من علاقات هذه الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويجعل الوجود الأمريكي مقبولاً من الناحية السياسية.

٩. لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية، بطرح البرنامج النووي الإيراني على انه تهديد للسلم العالمي، وعلى أمن واستقرار دول منطقة الخليج، حيث دخل هذا البرنامج عدة مراحل، جعلته من أهم الأجندة الدولية في السياسة الخارجية الأمريكية في الوقت الراهن، هذا البرنامج الذي قد يؤدي إلى مواجهة عسكرية أمريكية - إيرانية في أية لحظة، إذا وصلت الولايات المتحدة إلى قناعة، أن العمل العسكري وحده من يستطيع وقف

هذا البرنامج، فامتلاك إيران للسلاح النووي، أمراً غير مقبول أميركياً، خاصة أن إيران مازالت ضمن إطار دول محور الشر، ومما يدل على جدية الإدارة الأمريكية في استخدام الخيار العسكري ضد إيران، الحشود العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وتساعد اللهجة الأمريكية تجاه إيران.

أما بالنسبة لدول الخليج العربي، فلن تكون بمنأى عن دفع ثمن المواجهة العسكرية الأمريكية - الإيرانية، فإيران تعلم أن الولايات المتحدة لن تستطيع توجيه ضربة عسكرية لها دون توطئة، وتسهيلات من جانب دول المجلس، لذلك فإن النفط، وهو رصيد استراتيجي للأمريكيين، وسبب رئيسي لتمرزهم العسكري في الخليج، لن يظل خارج اللعبة .

وعلى الرغم من محاولات إيران مد جسور التعاون مع جيرانها، لتفادي السيناريوهات المحتملة، فإن الخط الغالب في دول الخليج العربي، هو العداء المسبق لإيران، ولذلك فإنه في حالة اندلاع حرب بين الولايات المتحدة وإيران، فإن دول الخليج العربي، سوف تدفع ثمناً باهظاً من الدمار العسكري، والاضطراب الاقتصادي، والأمني، اخذين بعين الاعتبار احتمالات الرد العشوائي الإيراني على الهجمات الأمريكية، مما يجعل دول الخليج في فوهة المواجهة، فضلاً عن احتمالات إغلاق مضيق هرمز، ووقف تصدير النفط الخليجي، ومخاطر حدوث تلوث نووي في المنطقة.

الخاتمة والتوصيات:

خلصت الدراسة إلى أن العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة الأميركية، وإيران، في ملفات الإرهاب، والاحتلال الأميركي للعراق، والبرنامج النووي الإيراني، ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأهداف، والمصالح الأميركية في منطقة الخليج العربي، تلك العلاقات التي تلقي بظلالها على أمن، واستقرار دول منطقة.

فبعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، التي تعرضت لها الولايات المتحدة ظهر إصرار أمريكي على معالجة كافة القضايا الدولية التي لها صلة مباشرة بالمصالح الأميركية، لا سيما في منطقة الخليج، فتم طرح مفهوم دول محور الشر على كل من: (سوريا، وإيران، وكوريا الشمالية)، لتبدأ بعدها الولايات المتحدة بأعداد الخطط لغزو العراق، وهو ما تحقق لها في ٩/٤/٢٠٠٣، لتلتفت بعدها للتهديد الأخر للمصالح الأميركية في منطقة الخليج، وهي إيران، فطرح برنامجها النووي، وسعيها لامتلاك السلاح النووي، على أنه أكبر تهديد للمصالح الأميركية في المنطقة، ولتبدأ مرحلة جديدة من الضغوط الأميركية على إيران، للتوقف عن هذا البرنامج، الأمر الذي ترفضه إيران، وتؤكد على الطابع السلمي له.

إن أية مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران، من شأنها أن تخلق الكثير من المصاعب لدى الدول الخليج العربية، وتؤثر على أمن، واستقرار هذه الدول.

وفي ضوء ذلك، وبعد استعراض السياسة الخارجية الأميركية تجاه إيران، والتداعيات المحتملة على أمن الخليج العربي، تقدم الدراسة عدد من التوصيات التي ترى ضرورتها، وأهميتها، لتجنيب دول الخليج العربي هذه التداعيات:

١. على دول الخليج العربي أن تستغل الأهمية الإستراتيجية له في السياسة الأميركية، من أجل القيام بدور فاعل في العراق، وعدم الاكتفاء بالدور الأميركي لمواجهة الأطماع الإيرانية، حيث أن سيطرة إيران على العراق، من خلال نفوذها على الشيعة العراقيين، تعني ورقة ضغط إيرانية على حساب دول الخليج، وإمكانية استخدام إيران لتلك الورقة في أية مواجهة عسكرية لها مع الولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار بين دول المجلس.

٢. يجب على دول الخليج العربي أن تتضافر جهودها مع الجهود الدولية، لإقناع إيران على اقتصرها على الطابع السلمي من الطاقة النووية في برنامجها، وعلى المفاوضات مع الدول المعنية بهذا الطابع السلمي، ورفض أية إجراءات عسكرية أمريكية ضد إيران، بسبب حساسية المنطقة لجميع اقتصاديات العالم، وان إفرازات هذا العمل العسكري، سيعود بانعكاسات خطيرة على اغلب بلدان المنطقة، فدول الخليج العربي باعتبارها أبرز الأطراف الإقليمية معنية بمخاطر هذه الضربة الأمريكية على أمن شعوبها، مطالبة بتفعيل أقصى مساعيها، ووسائل ضغوطها الممكنة، الإقليمية، والدولية، لنزع فتيل التوتر بين الطرفين، وحمل واشنطن بوجه خاص، على التراجع عن تهديداتها بتوجيه ضربة عسكرية لإيران.

٣. مد جسور التعاون مع إيران، واعتبارها جزء من النظام الأمني، والإقليمي في المنطقة، حيث أن التعاون الأمني بين إيران ودول الخليج العربي، له دور كبير في حفظ أمن، واستقرار هذه المنطقة الحيوية.

٤. على دول الخليج العربي، الإسراع في الإصلاحات الديمقراطية بين دولة، من اجل إشراك فئات الشعب في العملية السياسية، وتفويت الفرصة على أية قوة خارجية لاستغلال تلك الجماعات، كالطائفة الشيعية في دول الخليج العربي.

المراجع

الكتب :-

- أبو جاموس، ماجدة عودة الله، (١٩٩٦)، سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج، مديرية المطابع العسكرية، دائرة المكتبة الوطنية، ط1، عمان.
- الحمد ، جواد، (١٩٩٥)، توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان.
- الخلايلة ، احمد، (٢٠٠٠)، العرب والنظام العالمي الجديد(الواقع والتوقعات)، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، ط1، عمان.
- الدجاني، احمد صدقي، (١٩٩٤)، النظام العالمي الجديد (وجهة نظر عربية)، دار البشير للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
- الرمضاني، مازن (١٩٩١)، إسماعيل، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، دار الحكمة بغداد.
- السعدون، حميد حمد، (٢٠٠٠)، فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الإقليمي العربي، دار الطليعة العربية للنشر والتوزيع، عمان.
- أسليمي ، منصف، (١٩٩١)، القرار السياسي الأمريكي والعرب، منشورات دار الكرمل، ط1، عمان.
- السويدي ، جمال سند، (١٩٩٦)، إيران والخليج (البحث عن الاستقرار)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ط1، أبو ظبي.
- الشريدة ، عبد المهدي، (١٩٩٥)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية)، مكتبة مد بولي، الطبعة الأولى، القاهرة.
- العجمي، ظافر محمد، (٢٠٠٦)، أمن الخليج العربي (تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية) ' مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١.
- العمري، عاطف، (٢٠٠١)، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة.

- العويني ، محمد علي (١٩٨٢)، العلاقات الدولية المعاصرة (النظرية، التطبيق، الاستخدامات العامة)، مكتبة الانجلو مصرية، الطبعة الأولى، القاهرة.
- المصري ، شفيق، (١٩٩٢)، النظام العالمي الجديد (ملاحح ومخاطر)، دار العلم للملايين، ط١، بيروت.
- براون ، كريس، (٢٠٠٤)، فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركزا لخليج للأبحاث، ط١، دبي.
- تاير، برادلي، (٢٠٠٤)، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد إحداث أيلول، مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية ،ترجمة عماد فوزي شعبي، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية،الدار العربية للعلوم، ط١، بيروت.
- توفيق، سعد حقي، (٢٠٠١)، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للطباعة والنشر، ط١، عمان.
- حماد ، مدحت احمد، (٢٠٠١)، قضايا إيرانية، مركز الدراسات الشرقية، العدد (2)، القاهرة.
- جراد ، خلف، (٢٠٠٥)، أبعاد الاستهداف الأمريكي، دار الفكر، ط٢، دمشق.
- خلف ، محمود، (١٩٩٦)، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار زهران للنشر، ط١، عمان.
- دويتش ، كارل، (١٩٨٢)، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمود نافع ونور الدين الزراري، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة.
- ربيع، محمد، (١٩٩٠)، صنع السياسة الأمريكية والعرب، منشورات دار الكرمل، ط١، عمان.
- سليم ، محمد السيد، (١٩٨٩)، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.
- شفيق، علي، (١٩٨٩)، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- غليون، برهان وآخرون، (٢٠٠٥)، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط١، عمان.

- قبيسي، هادي، (٢٠٠٨)، السياسة الخارجية الأمريكية (بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية)، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ردمك، ص ص ٨٠-١١٦
- مرهون، عبد الجليل، (١٩٩٧)، أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، ط١، بيروت.
- مقلد، إسماعيل صبري، (١٩٨٢)، نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)، ط١، الكويت.
- مهنا، محمد نصر، (١٩٩٨)، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (في عالم متغير).
- موسى، محمد، (١٩٩٣)، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي (الجزء الأول)، دار البيارق عمان.
- منصور، احمد، (١٩٩٤)، أضواء على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، دار الحزم، بيروت.

الدوريات:-

- أبو طالب، حسن، (٢٠٠٤)، الإصلاح والسياسة الخارجية السعودية، مجلة السياسة الدولية،
- القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، العدد (١٥٦)، القاهرة، ص ١٠٢ - ١٠٥.
- أبو عامود، محمد سعد، (٢٠٠٢)، تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (147)، القاهرة، ص ٧٢ - ٨٣.
- احتشامي، انوش، (٢٠٠٠)، النظام الإيراني الجديد: التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٥٨)، بيروت، ص ١٧٩ - ١٨٦.
- احمدي، هوشنك أمير، (١٩٩٤)، إيران والتهديد الإسلامي: المقاربة الإسرائيلية الجديدة، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، العدد (٢٧)، بيروت، ص ١١ - ٢٦.

- إدريس، محمد السعيد، (٢٠٠٦)، الأزمة النووية الإيرانية والخيارات الأمريكية الضيقة، مجلة مختارات إيرانية، ع(٧٠)، القاهرة، ص ١٥.
- إدريس، محمد السعيد، (٢٠٠٣)، إيران والخليج واحتمالات العدوان الأمريكي على العراق، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية العدد (١٥٠)، القاهرة، ص ١٠٤ - ١٠٩.
- أسدي ، بيجان، (٢٠٠٢)، إيران أمن الخليج، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، العدد (١٠٦)، بيروت، ص ١٥٧ - ١٧٩.
- البرصان، احمد سليم، (٢٠٠٢)، اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٠)، القاهرة، ص ٥٨ - ٦٦.
- البرصان، احمد سليم، (٢٠٠٢)، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٤٨)، القاهرة، ص ٣٥ - ٤٠.
- الترمان، جون، (٢٠٠١)، دول الخليج والمظلة الأمريكية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٠٢)، بيروت، ص ٥٠ - ٦٠.
- الحروب ، خالد، (٢٠٠٣)، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على خريطة القوى بالمنطقة، مجلة شؤون عربية، العدد (١١٣)، القاهرة، ص ١١ - ١٥.
- الحص، سليم، (٢٠٠٢)، لبنان والعرب بعد إحداث ١١ أيلول/ سبتمبر (ملف)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٢٧٨)، بيروت، ص ٨٧ - ٧٣.
- ألعففي، فتحي، (٢٠٠٣)، الإستراتيجية الأمنية الجديدة في منطقة الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٢٨٩)، القاهرة. ص ٢٠ - ٣٣.
- العقيلي، مازن احمد، (٢٠٠٤)، مجلس التعاون الخليجي كتجربة للتكامل الأمني شبة الإقليمي، دراسة تقويمية، مجلة دراسات مستقبلية، مركز دراسات المستقبل، العدد العاشر، أسيوط، ص ٧٠ - ١٣٠.
- العناني، خليل، (٢٠٠٦)، اللوبي النفطي الأمريكي: النفوذ واليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥٤)، القاهرة، ص ٣٩ - ٤٧.

- القلم، محمود سريع، (٢٠٠٣)، العراق الجديد والشرق الأوسط: إيران والتداعيات النظرية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، العدد (١١١)، بيروت، ص ٢٤ - ٣٠.
- اللباد، مصطفى، (٢٠٠٠)، الانتخابات البرلمانية والاستقطاب السياسي في إيران (تقارير)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٤٠)، القاهرة، ص ١٣٧ - ١٤١.
- ألكك ، فيكتور، (٢٠٠٢)، أمريكا والشرق الأوسط: وجهة نظر، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، العدد (١٠٥)، بيروت، ص ١٢١ - ١٢٩.
- الميهي، آسيا، (١٩٩٧)، الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ص ٨٥ - ٩٣.
- النابلسي ، محمد، (٢٠٠٣)، العلاقات العربية- الإيرانية بعد الحرب الأفغانية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٠٩)، بيروت، ص ١٨٣ - ١٩٢.
- أنعمي ، عبد الجبار، (٢٠٠١)، ملامح السياسة الأمريكية في القرن العشرين، مجلة أفاق إستراتيجية، مركز المستقل للدراسات الإستراتيجية، ط١، العدد (٣)، عمان، ص ١٠٣ - ١١٩.
- أنفيسي، عبد الله فهد، (١٩٩٩)، إيران والخليج: ديالكتيك الدمج والنزاع ١٩٧٨-١٩٩٨، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٣٧)، القاهرة، ص ٥٦ - ٩٣.
- الهزاط، محمد، (٢٠٠٣)، الأهداف الجديدة للسياسة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة شؤون عربية، العدد (١١٤)، القاهرة، ص ١٦٠ - ١٧٥.
- باروت، محمد جمال، (٢٠٠٤)، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا، ودوليا، ندوة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٠٢)، بيروت، ص ٣٤ - ٥٤.

- بريزنسكي ، زينغو، وآخرون، (١٩٩٩)، السياسة الخارجية الأمريكية (تحديات القيادة في القرن ٢١)، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، العدد (٧٨)، بيروت، ص ٥٩ - ٩٣.
- بهي الدين، احمد، (١٩٩٨)، العلاقات الإيرانية الأمريكية بين الممكن والمستحيل (تقارير) مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد (١٣٤)، القاهرة، ص ٢٠٢ - ٢٠٥.
- حمادة ، أمل (٢٠٠٣)، إيران والشرق الأوسط الجديد، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥٢)، القاهرة، ص ١٣٢ - ١٣٩.
- حمدي، رشا، (٢٠٠٣)، موقف إدارة بوش من البرنامج النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، العدد (١٥٢)، القاهرة، ص ١٠٨ - ١١٠.
- حمزاوي، عمرو، (٢٠٠٦)، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد لبنان، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٣٤)، بيروت، ص ٦ - ٢٧.
- حيدر، محمود، (٢٠٠٥)، الملف النووي الإيراني: حرب باردة في لعبة الزمن، مجلة الاسبوع العربي، اكتوبر، ص ٥، لندن.
- خلاف، تميم هاني، (٢٠٠٠)، القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٤٢)، القاهرة، ص ١٥٠ - ١٥٢.
- خليل، نانيس مصطفى، (١٩٩٧)، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ص ٨٠ - ٨٤.
- خليل، محمود، (٢٠٠٤)، إعادة توزيع القوات الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥٧)، القاهرة، ص ٢٤٤ - ٢٤٨.
- جرجس، فواز، (٢٠٠١)، العرب والانتخابات الأمريكية: استنتاجات ودروس، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٦٤)، بيروت، ص ٦ - ٢٠.

- حميد الدين، عبد الله نقرش و عبد الله، (٢٠٠٢)، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: وجهة نظر، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٨٦)، بيروت، ص ٦- ٢٢.
- راشد، سامح، (٢٠٠٤)، إيران في مواجهة الضغوط الخارجية، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥٥)، القاهرة، ص ١٥٢- ١٥٧.
- راشد، سامح، (٢٠٠٤)، إيران واشنطن، حسابات متداخلة وضغوط متبادلة، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥٨)، القاهرة، ص ١٦٢- ١٦٥.
- زراج، محمد جواد، (٢٠٠٥)، سياسة ايران الخارجية حيال جيرانها، **مجلة فصلية إيران والعرب**، ع(١٤)، ص ١١، القاهرة
- زرنوقة، صلاح سالم، (٢٠٠٢)، الخليج العربي، ضغوط من كل اتجاه، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٤٨)، القاهرة، ص ٦٤- ٧٢.
- سريع القلم، محمود، (٢٠٠٥)، العلاقات الإيرانية - الأمريكية: مشاكل وتوقعات، **مجلة شؤون الأوسط**، ع(١١٩)، صيف، بيروت، ص ٦٥.
- سعيد، محمد السيد، (٢٠٠٤)، العرب ولاية بوش الثانية، **مجلة شؤون عربية**، العدد (١٢٠)، القاهرة، ص ٣٤- ٤٤.
- سلمان، ظافر ناظم، (٢٠٠٠)، حول مستقبل الدور الإيراني (ملف)، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٥٨)، بيروت، ص ١٨٧- ١٩١.
- سليمان، عادل، (٢٠٠٤)، مستقبل السلاح النووي في عالم ما بعد الحرب الباردة، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥٨)، القاهرة، ص ١٣٠- ٢٣٣.
- شكاره، احمد عبد الرزاق، (١٩٩٣)، الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٧٠)، بيروت، ص ٣٢- ٥٧.

- شلبي، أمين، (٢٠٠٢)، هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، العدد (١٠٩)، القاهرة، ص ٢٤ - ٣٥.
- طاهر، احمد محمد، (٢٠٠١)، العلاقات الخليجية الإيرانية (نظرة مستقبلية)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٤٦)، القاهرة، ص ١١١ - ١١٧.
- ظاهر، مسعود، (٢٠٠١)، إيران والعرب: الحوار الحضاري لحل النزاعات، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٠٤)، بيروت، ص ١٥٠ - ١٦٨.
- عامر، ناصر ثقفي، (٢٠٠٤)، برنامج ايران النووي ومسألة حظر التسليح، فصلية ايران والعرب، ع(٦٧)، القاهرة، ص ٣٥ - ٣٧.
- عبد الرحمن، أميرة، (٢٠٠٤)، إيران من الإصلاحيين إلى البنائين، انتكاسة أم تحقيق للحلم؟ مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، العدد (١٥٦) القاهرة، ص ١٢٨ - ١٣٣.
- عبد الحليم، احمد، (٢٠٠١)، خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٧١)، بيروت، ص ١٢٥ - ١٣٧.
- عبد الفتاح، بشير، (٢٠٠٥)، أمريكا وإيران: مواجهة أم مصالحة، مجلة السياسة الدولية، ع(١٦٠)، م(٤٠)، ص ١٦٨، القاهرة.
- عبد الله، عبد الخالق، (١٩٩٨)، التوترات في النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، العدد (١٣٢)، القاهرة، ص ٢٢ - ٤٣.
- عبد الله، عبد الخالق، (٢٠٠٤)، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٩٩)، بيروت، ص ١١ - ٢٨.
- عتريسي، طلال، (٢٠٠٣)، إيران... إلى أين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٧٨)، بيروت، ص ٢٣ - ٢٧.
- علوي، مصطفى، (٢٠٠٣)، السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥٣)، القاهرة، ص ٦٦ - ٧٣.

- فريدمان، جورج، (٢٠٠٤)، مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد (٣١٤)، بيروت، ص ٨٣-٩٧.
- فريش، هيلين، (٢٠٠٣)، بعد حرب العراق (حلقة ناقشيه)، ندوة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٩٤)، بيروت، ص ١١٣ - ١٢٩.
- كاظمي، بهرام إخوان، (٢٠٠١)، مسار العلاقات الإيرانية-السعودية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (١٠٢)، بيروت، ص ١٩٧ - ٢٠٣.
- كشك، اشرف محمد، (٢٠٠٣)، تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥٤)، القاهرة، ص ١١٢ - ١١٧.
- كشك، اشرف محمد، (٢٠٠٤)، أمن الخليج بعد حرب العراق، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٥٥)، القاهرة، ص ١٤٨ - ١٥١.
- كمال، محمد مصطفى، (٢٠٠٤)، إحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٤٧)، القاهرة، ص ٥٤ - ٥٩.
- كيالي، ماجد، (٢٠٠٣)، التحول في الإستراتيجية السياسية الأمريكية من احتلال العراق إلى دعوات التغيير في المنطقة، مجلة شؤون عربية، العدد (١١٤)، القاهرة، ص ٨-٣٨.
- لارجاني، علي، (٢٠٠٦)، البرنامج النووي الإيراني: تحديات وحلول، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (١٢١)، بيروت، ص ٢٨-٤٣.
- لطيفيان، سعيدة، (١٩٩٥)، الانتشار النووي في الشرق الأوسط: تقويم إيراني للمخاطر والقيود، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (٤١)، بيروت، ص ٥٥ - ٦٦.

- محمد، سفير احمد طه، (١٩٩٧)، إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٢٧)، القاهرة، ص ٢٠٦ - ٢١٦.
- مجيد ، ياسين، (١٩٩٥)، العلاقات الإيرانية الأمريكية: مفارقات الحوار والاحتواء، مجلة شؤون الأوسط، مركزا لدراسات السياسة والبحث والتوثيق، العدد (٣٩)، بيروت، ص ١٣ - ٢٥.
- مرهون، عبد الجليل، (١٩٩٦)، المفهوم الأمني الخليجي وعقدة العلاقات العربية الإيرانية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، العدد (٥٠)، بيروت، ص ٤٨ - ٦٥.
- مزاحم، هيثم، (١٩٩٩)، عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، العدد (٣٩)، بيروت، ص ٦١ - ٧٥.
- محمود، احمد إبراهيم، (٢٠٠٥)، الأزمة النووية الإيرانية: تحليل استراتيجيات وإدارة الصراع، مجلة الدراسات الإستراتيجية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، العدد (١٤٩)، المنامة، ص ١٧ - ٤٥.
- موسوي، سيد حسين، (٢٠٠٣)، إيران والبرنامج النووي: إبعاد داخلية وخارجية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (١١٢)، بيروت، ص ٥ - ١٨.
- هيكل، فتوح أبو الذهب، (٢٠٠٦)، أزمة البرنامج النووي الإيراني: التدايعات المحتملة على أمن المنطقة، شؤون خليجية، ع (٤٥)، المنامة ص ١٣ - ١٦.
- هوليس، روزماي، (٢٠٠٠)، إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٥٨)، بيروت، ص ١٧٠ - ١٧٨.
- يوسف، حسن عبد الله، وعبد الله، (١٩٩٨)، الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط (دراسة حول أفاق العلاقات الدولية في المنطقة)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٣٣)، القاهرة، ص ٥ - ٣٣.

- الصحف:

- الدعجة، هايل ودعان، (٢٠٠٧)، تأثير الانسحاب الأمريكي من العراق على إسرائيل، صحيفة الرأي الأردنية، العدد (١١٣٣٤٨)، ٢٠٠٧/٤/١٩، عمان، ص ٣١.
- الدعجة، هايل ودعان، (٢٠٠٧)، صلاحيات الرئيس الأمريكي، صحيفة الرأي الأردنية، العدد (١٣٣٨٠)، ٢٠٠٧/٥/٢١، عمان، ص ٥٤.
- الدقاقي، عادل، (٢٠٠٦)، ايران: تناقض الذاتي والقوة في دولة تبحث عن الهوية، صحيفة العرب اليوم، الاردن، ٢٠٠٦/١٢/٢٨، ص ٨.
- الرواشدة، رمضان، (٢٠٠٧)، الضربة الأمريكية لإيران، صحيفة الرأي الأردنية، العدد (١٣٣٠٨)، ٢٠٠٧/٣/١٠، عمان، ص ٢٢.
- الزويري، محجوب، (٢٠٠٧)، ايران: عقوبات في حضرة الرئيس، صحيفة الرأي الأردنية، العدد (١٣٣١٩)، ٢٠٠٧/٣/٢١، عمان، ص ٣٠.
- المعايطه، صالح، (٢٠٠٧)، المصالح والأهداف الإيرانية في العراق، صحيفة الرأي الأردنية، العدد (١٣٣١٨)، ٢٠٠٧/٣/٢٠، عمان، ص ٤٣.
- بوت، ماكس، (٢٠٠٧)، طهران وواشنطن: مواجهة أم تسوية؟ صحيفة الرأي الأردنية، العدد (١٣٣٠٨)، ٢٠٠٧/٣/١٠، عمان، ص ٢٤.
- خروب، محمد، (٢٠٠٧)، أنهم يتحدثون عن حرب جديدة.... هل بدأ حفر الخنادق، صحيفة الرأي الأردنية، العدد (١٣٣٣٠)، ٢٠٠٧/٤/١، عمان، ص ٦٦.
- طلب، رجا، (٢٠٠٧)، التسخين القادم في الإقليم والأجندة الإيرانية، صحيفة الرأي الأردنية، العدد (١٣٣٨٠)، ٢٠٠٧/٥/٢١، عمان، ص ٥٥.
- نقلا عن صحيفة الرأي الأردنية (٢٠٠٧)، مؤتمر العراق يلتئم لتجنب الحرب الأهلية: زادة لا يمانع في لقاء المسؤولين الإيرانيين والسوريين، العدد (١٣٣٠٨)، ٢٠٠٧/٣/١٠، عمان، ص ٢١.
- وونج، إدوارد، (٢٠٠٧)، قلق أمريكي.....إيران تسيطر على الاقتصاد العراقي، صحيفة الرأي الأردنية، العدد (١٣٣١٧)، ٢٠٠٧/٣/١٩، عمان، ص ٤٨.
- ينارت، بيتر، (٢٠٠٧)، الحرب على الإرهاب: التباس المصطلح وضبابية المهمة، صحيفة الرأي الأردنية، العدد (١٣٣٣٣)، ٢٠٠٧/٤/٤، عمان، ص ٣٢.

الرسائل الجامعية:-

- مدانات، شادي، (٢٠٠٦)، المشروع الشرق الأوسط، وانعكاساته على النظام العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة.

المواقع الالكترونية:-

- إدريس ، محمد السعيد، (٢٠٠٧)، إيران وصراع الدرع الصاروخي بين بوش وبوتين، مختارات إيرانية، العدد (٨٤)،

<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=18347>

- الحمراوى ، محمد عبد الفتاح، (٢٠٠٧)، تداعيات الحادي عشر من سبتمبر على النظام العالمي الجديد،

<http://m.ankido.us/news.php?action=view&id=391&PH>

[PSESSID=7a08fc5c748833bf91e39eac1c61dfbd,3/7/2007](http://www.ankido.us/news.php?action=view&id=391&PH)

- الزعبي، رانيا (٢٠٠٦)، الأوربيين يرمون ورقتهم الأخير في أزمة إيران النووية متوفر عبر: www.aljazeera.net

- الشنقيطي، محمد بن المختار (٢٠٠٦)، ثمن الهجوم على إيران، محطة الجزيرة الفضائية

www.aljazeera.net/NR/exeres/ADF7B17E-D98E-4608-9233-898C9F967EE6.htm - 91k

- بريزات، فارس، (٢٠٠٦)، حوار مع جون الترمان مدير مشروع دراسات الشرق الأوسط في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن، مجلة (المجلة) السعودية،

<http://www.almajalla.com/ListNews.asp?NewsID=1227&MenuID=27&&Ordering=2>

- بنان ، طلال صالح،(٢٠٠٦)، أمن الخليج العربي..الإبعاد الإستراتيجية والمخاطر المحتملة، صحيفة عكاظ، العدد (١٨٠٢)،
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20060523/Con2006052319441.htm>
- شفيق ، منير،(٢٠٠٦)، الإستراتيجية الأمريكية والحرب على إيران، محطة الجزيرة الفضائية – WWW. ALgazeera. Net / nr / exeres/ 4a65f839 – BDF8- 4848–A5F9–99114EO63778.htm
- عثمان ، عوض، (٢٠٠٧)، القمة السعودية – الإيرانية.... وتحديات الملفات الإقليمية الصعبة، كراسات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،
www.acpss.ahram.org.eg/ahram /2001/1/1/ciRN47.htm
- كشك، اشرف محمد، (٢٠٠٥)، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مختارات إيرانية مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
<http://www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/2001/1/1/C2RN117.htm>
- هاس ، ريتشارد، (٢٠٠٥)، ثلاث استراتيجيات لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي، مقابلة أجراها معه مركز الإمارات للدراسات والبحوث
www.ecssy.ac.ae/cda/ar/featuredtopics/displaytopic/o,2251,391-o-4,55.htm
- همام ، سامح،(٢٠٠٧)، الملف النووي الإيراني متغير جديد في معادلة امن الخليج، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
<http://www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/2001/1/1/C1RN79.htm>

المراجع الأجنبية

- COOK.JONATHAN.(2008)**Israel and The Clash of civilizations: Iraq, Iran and the plan to remake the Middle East.**London,Ann Arbor ,mipluto press.
- Huntigton .Samual.(1997). "The Erosion of American National Interest" **Foreign Affairs** .Vol.76.
- Hass.Richard.(2006).The New Middle East.**Foreign Affairs**.Vol 85.
- Hilal .Khalid.(2007).**Iran And Culf State :Foes Or Security Partners. Issues and viewpoints in the international media. Monterey Institute Center for Nonproliferation Studies.** available on:http://www.wmdinsights.com/I11/I11_ME2_IranGulfStates.htm
- **Guadarzi,Jubin,(2006),Syria and Iran, London,Ip, Turis 3,167-169.**
- Richard.Russell.(2004).**Iran in Iraq 's Shadow: Dealing with Tehran 's Nuclear Weapons Bid.**available on:
https://carlislewww.army.mil/usawc/Parameters/04autumn/russell.htm_
- Mearsheimer .John And Stephen Walt.(2006).**The Israel Lobby. Middle EastPolicyCouncil.** available on:
<http://www.lrb.co.uk/v28/n06/mear01.htm>

"U.S. FOREIGN POLICY TOWARDS IRAN AND ITS IMPACTS ON THE ARAB GULF SECURITY 2001-2008 "

By
Moawiah Al-Mjali
Supervisor

Dr. Faisal Al-Rfouh, Prof

Abstract

This study aims to create a very transparent picture for USA foreign policy towards Iran during the ear between (2001 and 2008) by means of understanding the nature of instruments employed in making such policy particularly policy tailoring relations with Iran, as well as the USA foreign policy objectives at the arab Gulf Region.

USA foreign policy towards Iran may lead to tremendous problems and complications against Arab Gulf Community States .Although terrorism does not exist in the relations between Gulf States and Iran ,but Arab Gulf States still account for the possibility of accusing Iran with some terrorist operations by USA which will lead for a war to break out in the region and will result in destructive effects against the Council of Gulf States.

The Iraqi file, after USA 2003 invasion ,caused lot of problems and complications to Arab Gulf States represented by opening wide opportunities for Iran to play amajor role in the region.

Furthermore,the Iranian Nuclear program raises reasonable fears to the Arab Gulf States due to the fact that if Iran will possess the nuclear technology it means that all balances of power will be turned over on the Gulf Arab Gulf States under the Iranian control.

This study also aims to scout the future of USA Foreign policy towards Iran and its impacts upon the Arab Gulf's safety and security

Finally, this study achieved a set of conclusions which explained USA foreign policy complications towards Iran.This study also proposes some solutions and recommendations to be adopted in order to eliminate such complications and problems.